



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلافكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



[08]

عن الكرامة والجوع... مرة أخرى

شؤون عربية ودولية

مشروع يربط الهند
بأوروبا عبر الخليج

17

شؤون اقتصادية

كيف تراجعت واشنطن
وتقدم خصومها في العالم؟

12

شؤون محلية

التعليم الجامعي.. مزيد من
الفرز الطبقي والنبد للمفقرين!

10

شؤون عمالية

عند الحكومة.. كل شي بصير
لصالح الأغنياء الكبار

02

الافتتاحية

السلمية

درع المطالب وضمانتها

تكن قوة أي حراك شعبي في جماعيته، وفي قدرته على تنظيم نفسه، وسلمية أي حراك شعبي هي دائماً أهم وأقوى درع واق له، وهي إحدى أهم ضمانات وصوله إلى أهدافه النهائية.

هذا الكلام ينطبق على كل حالات الحراك الشعبي، وينطبق ضمناً على الحالة السورية، بل وربما ينطبق عليها أكثر مما ينطبق على غيرها؛ فالتجربة المرة السابقة التي مرّ بها السوريون، تثبت أنّ كل أولئك الذين دفعوا باتجاه العنف والسلاح، سواء تحت شعار «حمية المظاهرات»، أو تحت شعار «الحسم العسكري ضد المؤامرة»، كانوا في جوهر الأمر يقفون موقفاً واحداً من الحركة الشعبية، هو موقف عدوها الذي يريد إنهاءها، أو امتطاءها لتحقيق مصالحه الضيقة لا مصالحها.

وفي جميع الحالات، فإنّ ما كان مشتركاً بين المتشددين من الأطراف السورية، وما يزال مشتركاً حتى اللحظة، هو رفضهم لتطور الحركة الشعبية تطوراً تدريجياً سلمياً، لأنّ إعطاء الحركة وقتها الكافي للتطور لا يسمح بتنظيم صفوفها على أسس وطنية وعقلانية فحسب، بل ويسمح أيضاً بتجذير شعاراتها بالاتجاه الاقتصادي الاجتماعي، وب عزل أولئك الذين يحاولون تخريبها من داخلها.

بين الدروس التي تعلمها ويتعلمها الناس، ودفعوا ثمنها دمّاً وألماً، أنّ الحفاظ على السلمية ليس مجرد شعار يتم ترديده، بل هو ممارسة تتطلب عملاً حثيثاً على عدة أمور بالتوازي:

أولاً: التمسك اللفظي بالسلمية، أي عبر الشعارات والأقوال، هو شرط لازم للحفاظ على السلمية وللحفاظ على الحركة تالياً. ولكنه بالتأكيد ليس شرطاً كافياً.

ثانياً: الحفاظ على السلمية يتطلب العمل على منع أي سلوك مغامر من ذلك النوع الذي تقوم به مجموعات صغيرة، ويجري تحميل مسؤوليته للحركة بأسرها. وإذا لم تستطع الحركة أن تمنع السلوك المغامر فعليها التبرؤ منه، والعمل على عزله اجتماعياً وسياسياً.

ثالثاً: الحفاظ على السلمية يتطلب أيضاً ألا يسمح الناس على الأرض لأحد بسرقة تمثيلهم كما جرى سابقاً. وضمناً يجب ألا يتم السماح لأحد أو لمجموعة، أيأ يكن وأياً تكن، أن ينصبوا أنفسهم قادة للحراك أو ممثلين له؛ عملية الوصول إلى تمثيل سياسي حقيقي لأي حراك شعبي هي عملية يجب أن تأخذ وقتها الموضوعي المطلوب، ويجب أن تتم على أساس وطني شامل، وليس على أسس مناطقية.

ضمن هذه العملية، تقوم الناس بفرز قياداتها من خلال التجربة، من خلال الخطأ والصواب، ومن خلال تراكم الثقة بالأقوال والأفعال. ولينتهي كل من يسارع لتقديم نفسه قائداً للحراك، سواء شخصيات أو قوى سياسية، أنّ أولئك الذين قاموا بهذه التجربة سابقاً بجري اليوم شتمهم في الشوارع، ولن يختلف مصير مقلديهم عنهم. على الوطنيين والثوريين الحقيقيين أن يتحلوا بالتواضع وبالاعتدال، وأن يحترموا قدرة الناس على اختيار من تريد. وهذا كله يصب في إطار السلمية، لأنّ القبول ولو الشكلي بـ«قيادة» ما للحراك، من تلك التي تحاول فرض نفسها من فوق، يعني تسليم رقاب الناس لها، ويعني السماح لتلك «القيادة» بأن تغامر، وفق ما تراه مناسباً، بما في ذلك من جر الناس نحو أخطار على سلمية حراكهم.

رابعاً: السلمية، تحوز قوتها من مشروعيتها الإنسانية والأخلاقية والدستورية، ولكنها تحوز قوتها أيضاً من قدرتها على تجميع الناس المتعاطفين والمترددين والمتخوفين. ولذا فإنّ العلاقة متبادلة بين السلمية وبين توسيع صفوف الحركة الشعبية، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق بشكل ملموس دون تصويب الشعارات، عبر التركيز على الحل السياسي عبر الدرجة الأولى، وعبر التوقف عن ازدياد المطالب الاقتصادية الاجتماعية المحقة للناس، بل عبر تبنيها ورفعها بوصفها جزءاً جدياً وأساسياً في ظهور أي حركة شعبية، وفي أهدافها النهائية.

عند الحكومة.. كل شي بصير لصالح الأغنياء الكبار



أكثر القضايا عرضة للمخالفات الدستورية، والتي كانت آثارها موجعة هي القضايا المتعلقة بمصالح وحقوق الفقراء، ومنهم العمال الذين كان وقع الأزمة عليهم شديداً، ومع هذا فلا أثر «للمناطقين» المفترضين باسمهم تحت قبة البرلمان الذي سيجتمع يوم الأحد، حيث «يضم بين جنباته حسب قانون الانتخابات 50% عمالاً وفلاحين» ولا أثر لمصالح وحقوق العمال والفلاحين في هذه المواقع أو في غيرها من المواقع الأخرى مع وجود الأغلبية شكلاً والمفترض أنهم يمثلون العمال والفلاحين حيث يغضون الطرف عنها، وخاصة على مستوى معيشتهم الذي وصل إلى مستويات لا يسر منها العدو ولا الصديق، وهي استحقاق دستوري بامتياز كما يقال حمل الدستور الحكومات مهمة تطبيقه وتنفيذه.

■ محرر الشؤون العمالية

الحكومات المتعاقبة لم تقم بما هو متوجب عليها القيام به دستورياً، بل ذهبت بعيداً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدامة فقرهم «وتعتيرهم»، وفي هذا السياق وللعلم لم نر من يمارس دوره الرقابي التشريعي والقضائي من أجل محاسبة الحكومات على فعلتها وانحيازها نحو قوى رأس المال، وهذا له أسبابه.

أولاً: غياب الدور الفاعل لأصحاب المصلحة في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وثانياً، غياب الحريات الديمقراطية والحريات النقابية التي تمكنهم من ذلك إذا ما تمكنوا منها. وعلى سيرة الوضع المعيشي للمعترين جميعاً عمالاً وفلاحين وحرفيين ومهنيين وأبناء السبيل وغيرهم، وعلى سيرة أن الحكومة «تبدع» بحلولها لجهة تخليص الناس الذين تم ذكرهم من محتهم وذلك بأن ينتظروا «فرج الله» القادم وهذا الفرج القادم قد ربطته الحكومة بتوفر الموارد للدولة التي يتم تأمينها ليس من الإنتاج، بل من رفع نسبة الضرائب والرسوم ومن رفع الدعم عن الذين يستحقونه والذين لا يستحقونه وتحرير الأسعار للكثير من المواد الضرورية حيث الخزينة

ستمتلي، وبعدها ستمن الحكومة على العمال والعاملين بأجر بأنها ستزيد لهم الأجور وغير هذا الكلام لا يوجد كلام عند الحكومة لزيادة الأجور لأن المصادر الأخرى التي يمكن زيادة الأجور من خلالها بدون مخاطر اقتصادية ممنوع الاقتراب منها وهي محرمات والمقصود بهم الذين نهبوا ثروة البلاد والعباد. الحكومة تطرح العديد من الأفكار والتوجهات منها المشاريع الصغيرة ومنها تأمين فرص عمل وتعلن عن مسابقات يتقدم لها آلاف العاطلين عن العمل من أجل تخفيض نسب البطالة ولكنها تصطدم بقضايا كثيرة تمنع تحقيق هذا الهدف، هدف التشغيل في المعامل والمؤسسات «المعامل ذات النقص الكبير في عدد عمالها» وأهمها الحد الأدنى للأجور المعلن بالرغم من ارتفاعه بعد الزيادة الأخيرة والذي لا يكفي لثمن طعام أو دخان للعامل يومياً وبالتالي عزوف العمال عن العمل على أساس الحد الأدنى المعمول به حالياً، يعبر عن مازق حقيقي للحكومة لتطبيق ما تقوله حول الإنتاج وتطويره وهو غياب العنصر الأهم في العملية الإنتاجية، ولكن لم تقل لنا الحكومة بسياق عرضها علينا زيادةً لفرص العمل كيف ستؤمن تلك الفرص لملايين العاطلين والمُعطلين عن العمل؟ أليس تأمين

فرص العمل يحتاج إلى استثمارات كبيرة؟ أي يحتاج إلى موارد تقول الحكومة بأنها لا تملكها بالقدر الكافي من أجل زيادة الأجور، فكيف ستؤمنها للاستثمار الذي سيؤمن فرص عمل ويمنّي العملية الإنتاجية؟ أم إن تأمين فرص العمل يكون بما سيأتي إلى البلد من استثمارات المحسنين في المشرق والمغرب، وعندما يأتون للاستثمار، أليس في حساباتهم الاقتصادية والسياسية المردود الذي سيحصلون عليه سياسياً واقتصادياً؟ لأنه ليس هناك شيء لوجه الله في عالم رجال الأعمال والاستثمار، وكل شي بحسابه «وحكّي لحكك».

أيها «السادة» الشعب السوري بأغليته الفقيرة قد خبر سياساتكم وما جرته عليه من ويلات وظلم، وجعلته يهيم على وجهه في أركان المعورة باحثاً عن مأوى يستظل تحته، وعن فرص عمل لم يستطع أن يجدها في موطنه، واليوم تعودونه بما هو فاقده «وعم تعملوا له البحر طحينه» مع أن الطريق إلى خلاص الناس من أوضاعهم التي يعيشونها، أو على الأقل تحسينها، بيّن وواضح، وهو جيوب من سرقوه وحرموه من حقه، فيما ينتج من ثروة جرى الاستيلاء عليها بأشكال وألوان يخبرها أصحاب الحل والعقد!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحركة النقابية والمتغيرات

كثيراً ما يجري تداول مصطلح «الفضاء السياسي الجديد والفضاء السياسي القديم» في معرض النقاش الذي يدور بين الأفراد، والقوى، والجماعات السياسية، دلالةً على التحولات السياسية الجارية في العالم والبلاد التي يُعبّر عنها بالحراك السياسي للقوى السياسية، والمجتمعية الناشئة والقديمة، وهذا يعني انتقال هذا النشاط إلى قطاعات واسعة من الشعب السوري، كانت مغيبةً عن العمل السياسي الحقيقي بفعل انخفاض مستوى الحريات العامة في التعبير والتنظيم، والتحولات هذه ستعكس نفسها بالضرورة على مجمل الشعب السوري برمته، كان «معارضاً أم موالياً»، أفراداً أم قوىً سياسية الحركة النقابية السورية جزء من هذا الواقع أصابها نصيب مما يجري، وهذا ما يتوضح من خلال الحوارات، والنقاشات، التي تتمحور حول موقع الحركة النقابية، ودورها القادم ومهامها في الصراع السياسي، وحول مستقبل سورية، وكيف ستكون عليه، حيث سيكون له بالضرورة مضمونه الطبقي، وهنا بيت القصيد، أي إعادة ترتيب البيت النقابي والعمالي بما ينسجم مع ضراوة المعركة الطبقة السياسية التي ستفرض، خاصة أن القوى الليبرالية، وقوى الفساد الكبير قد أسست لهذه المعركة منذ زمن، مما سبب اختلالاً في موازين القوى لمصلحة قوى رأس المال المتحالفة مع قوى الفساد الكبير داخل وخارج جهاز الدولة مكنها من فرض برنامجها السياسي الاقتصادي، وكان جزءاً مهماً من برنامجها منع الطبقات الشعبية، ومنها الطبقة العاملة السورية، من امتلاك أدواتها الضرورية في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، المصادرة بفعل القوانين والتشريعات المعبرة عن مصلحة الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً، بمعزل عن الفئات التي كان يقدم تحت مسميات، وعناوين مختلفة «زيادة الأجور = الدعم لمستحقه»، حتى هذا الفئات كان يعاد تدويره مرة أخرى من جيوب الفقراء ليعمق أكثر فأكثر الأزمات الاجتماعية من بطالة وفقر وحرمان عكستها الإحصائيات والدراسات الاقتصادية المختلفة، وكذلك أحزمة الفقر العشوائيات المحيطة بالمدن، ومراكزها. إن التراكم الكمي في الأزمات الاجتماعية والسياسية سيؤدي إلى تحول نوعي في النشاط والعمل السياسي عند أغلبية المتضررين من الأزمة، إذا ما ترافق مع وجود قوى سياسية جذرية حاملة لبرنامج التغيير السلمي المعبر عن مصلحة الأغلبية التي دفعت فاتورة الأزمة الوطنية، ونعتقد جازمين أن الطبقة العاملة السورية أكثر المتضررين من الأزمة وما قبل الأزمة.

لم تقل لنا
الحكومة بسياق
عرضها علينا
زيادةً لفرص
العمل كيف
ستؤمن تلك
الفرص لملايين
العاطلين
والمُعطلين عن
العمل؟

لابد من إحياء العمل النقابي



تجلب أهمية دور النقابات لمواجهة هذا الواقع المأساوي أكثر من أي وقت مضى. باعتبارها المدافعة عن حقوق العمال، الملقاة على عاتقها المسؤولية في التأكد من أن كل العمال، يعيشون بكرامة واحترام في مكان عملهم من خلال أجور تقيهم لظي الغلاء الفاحش. في هذا العالم الذي يتغير باستمرار، ويتميز بتحويلات اقتصادية واجتماعية كبرى، يجب على النقابات التكيف للبقاء على صلة بقواعدها وفعالة في نضالها. لتعزيز العمل النقابي في مواجهة الصعوبات التي يواجهها العاملون بأجر.

■ نبيك عكام

يدور بين كافة العاملين بأجر والعديد من النقابيين في ظل هذه الموجة الثانية من الحراك الشعبي، الأسئلة التي قد طرحنا البعض منها سابقاً، والتي تدور من خلال النقاشات بين أوساط العمال والنقابيين والتي منها، هل هذه النقابات تعمل على تمثيل العمال؟ وما هو شكل العلاقة التي يجب أن تكون بين العمال والنقابات؟ وكيف يمكن أن تخوض النقابات نضالاً عمالياً حقيقياً يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للعمال من أجور مجزية وغيرها من الحقوق. وأين الأدوات والوسائل التي تستخدمها النقابات؟ وكيف يجب أن تعمل النقابة على ترسيخ وعي العمال بالعمل النقابي؟ ما هي الأهداف التي تسعى النقابة إلى تحقيقها؟ ما هي العلاقة بين النقابات، والأحزاب السياسية الوطنية وكيف يجب أن تكون؟ كيف سيكون دور النقابات في

إن التأخر في زيادة الأجور يعني مزيداً من الإفقر ومزيداً من تسلط وتحكم قوى الفساد والنهب بمصير الملايين من العمال

العمال وعموم العاملين بأجر، بينما قوى النهب والفساد تصول وتجول كما يحلو لها. إضافة إلى تخلي الدولة عن واجباتها اتجاه المواطنين، في المزيد من التخلي عن الدعم، وعدم تأمين أساسيات الحياة من كهرباء ومحروقات وغيرها. كذلك نرى حالات عدم الرضا الكبيرة والغليان في صدور كافة العاملين بأجر بسبب ضعف الأجور وغيرها من المنغصات التي يعانون منها، بصمت وبتعابير وجوهم الكالحة المختلفة.

وهي الأجور غير المجزية والتي لا تتناسب متطلبات حياتهم المعيشية حتى مع الزيادة الأخيرة، حيث هناك هوة تزداد اتساعاً بين أجورهم ومتطلبات حياتهم الأساسية اليومية. إن المهمة ليست بالسهلة أو البسيطة غير أنها ممكنة التحقيق، فالأزمة الاقتصادية والمعيشية تتفاقم يوماً بعد يوم، وقوى النهب والفساد تصعد بشكل مستمر من دورها، فلا يمر يوم دون أن نسمع عن زيادة في الأسعار والضرائب هنا أو هناك على جيوب

حالة تسود بين العمال وهي نظرتهم التشاؤمية للعمل النقابي، وأي حديث عن العمل النقابي بين أوساط العمال يواجه باللامبالاة أو الامتعاض، لأن هذه النقابات لم تكلف نفسها عناء ومشقة إقامة علاقة حقيقية مع العمال تقنعهم وتنال رضاهم لتحصيل حقوقهم ومطالبهم سواء الصغيرة منها أو الكبيرة، وتجيب عن كل الأسئلة التي يطرحها العمال. الطبقة العاملة لم تلمس تحركاً جدياً وحقيقياً اتجاه قضيتهم الأساسية

تعبئة العمال من أجل الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، التي تهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الأوضاع المعاشية، وحقوقهم التشريعية وتأمين فرص العمل لجميع طلاب العمل. ربما السؤال الأهم ما العمل من أجل نقابة عمالية وديمقراطية، تعمل على أن يشعر العمال، بالتحسين المستمر، لأجورهم وأوضاعهم المعيشية وظروف عملهم وسلامتهم المهنية؟ لا يمكن لأحد ن يغض الطرف عن

الطبقة العاملة



بريطانيا إضراب العمال في صناديق تابعة لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في لندن
من المقرر أن يبدأ آلاف العمال في أربعة صناديق تابعة لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في لندن إضراباً عن العمل اعتباراً من يوم الأربعاء 13 أيلول الجاري بسبب خلاف حول الأجور والتوظيف. حيث يشارك أكثر من 2800 عضو متحدين في باركينج، هافرينج، وصندوق جامعة ريديريج. ومن بين المشاركين الممرضات وأخصائيو علم الأمراض وعمال النظافة والعمالون. وقالت هيئة الخدمات الصحية الوطنية في إنجلترا، إن الإضراب سيكون له «تأثير غير مسبوق على هيئة الخدمات الصحية الوطنية». سيقوم العاملون بالإضراب لمدة ثمانية أيام، في 13 و14 أيلول ومن 16 إلى 22 أيلول. ورفضت النقابات مؤخراً عرضاً حكومياً للأجور، واصفين إياه بأنه «تخفيض حقيقي للأجور».



بنما عمال منجم نحاس «فرست كوانتوم» يهددون بدء إضراب
تواجه شركة «فرست كوانتوم مينيرالز» الكندية لإنتاج **النحاس**، خطر الإضراب العمالي في منجمها الرئيسي في بنما في نهاية الأسبوع الماضي إذا لم يتمكن قادة النقابات وممثلو الشركة من الاتفاق على عقد أجور مجزية للعاملين. قال أحد القادة النقابيين تقترب محادثات الأجور مع **العمال** في منجم النحاس بنما، من الموعد النهائي في الوقت الذي يدرس فيه المشرعون في بنما صفقة تشغيلية جديدة بوساطة الحكومة والشركة. لكنهم «عالقون» في بعض التفاصيل المتعلقة بتعديل الحوافز والمكافآت وأضاف أن الإضراب سيبدأ بعد منتصف يوم السبت إذا فشل المفاوضون في التوصل إلى اتفاق، فيما أشارت المداولات في الكونغرس البنمي بشأن الاتفاقية الضريبية احتجاجات في شوارع العاصمة.



كوريا عمال «هيونداي» يحذرون من إضراب جزئي
حذر النقابيون في شركة هيونداي موتور من إجراء إضراب عن العمل جزئي من أجل المطالبة بزيادة الأجور، وذلك بعد توقيع صفقات الأجور في السنوات الأربع الماضية دون إجراءات صناعية، وقال المتحدث باسم هيونداي إن عمال «هيونداي موتور» سينظمون إضراباً لمدة 8 ساعات يومياً من الأربعاء 13 أيلول إلى الخميس للاستماع إلى مطالبهم خلال المفاوضات الجارية من أجل الأجور لهذا العام. حيث تجري الشركة والنقابة مفاوضات بشأن الأجور والشروط الأخرى. وقد اقترحت الشركة زيادة قدرها 106.000 وون في الراتب الأساسي. لكن النقابة التي تضم 44 ألف عضو، طالبت بزيادة قدرها 184.900 وون في الراتب الأساسي. و30% من صافي أرباح الشركة في العام الماضي، ورواتب 9 أشهر مكافآت للعمال.



كوريا الجنوبية عمال السكك الحديدية يهددون بالإضراب العام
قالت نقابة عمال السكك الحديدية الكورية إنها ستتنظم إضراباً عاماً عن العمل في 14 أيلول الجاري، للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وتوسيع خدمات القطارات فائقة السرعة لتشمل محطة في جنوب سيئول. وأضافت النقابة إن هذا العمل الجماعي يهدف إلى الضغط على وزارة النقل من أجل الحوار بشأن السماح للقطارات السريعة التي تديرها شركة السكك الحديدية الكورية، بالوصول إلى محطة «سوسيو»، وهي محطة البداية لخدمة القطارات السريعة وأشارت النقابة إلى أن التكامل بين خدمات شركة السكك الحديدية الكورية وشركة SRT سيساعد في سد النقص في المقاعد وخفض تكاليف الأجرة على المواطنين، ولكنها أثارت الشكوك في أن الفصل بين عمليتهما، بالإضافة إلى المعاملة الخاصة الواضحة من قبل الوزارة لشركة «SRT» قد تكون خطوة نحو خصخصة السكك الحديدية.

قوانين العمل كم هي مرنة!!

منذ تبني اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً، ارتسم خط ناظم لعمل جميع الحكومات التي تعاقبت تجاه الطبقة العاملة السورية بشقيها العام والخاص، وهذا الخط جرى التعبير عنه بأشكال مختلفة من الممارسة والسلوك ابتداءً من طرح مشاريع الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام، التي تبخرت مع تقدم وسيادة النهج الليبرالي في الاقتصاد الوطني، وليس انتهاءً بحرية التجارة، وفتح الأسواق، وتقليص دور الدولة «الاقتصادي الاجتماعي»، وتقييد قوة العمل بقوانين عمل «مرنة» حسب تبني صندوق النقد والبنك الدوليين لهذا المبدأ الذي تم النصح به لكل الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة في الاقتصاد!!



التي صدرت خلال العقدين الفائتين؛ والمقصود بذلك تلك القوانين والتشريعات التي يمكن من خلالها التضييق على قوة العمل، ووضعها دائماً تحت مطرقة الاستغلال والبطالة، حيث سيقوم السوق بعملية تنظيمها كما السلع، محدداً قيمتها وفقاً للعرض والطلب، ويمكن أن نشير بهذا الخصوص لقوانين العمل المرنة الصادرة مثل قانون العاملين الموحد خاصة مادته «137» المُستغلة لأبعد حد في تسريح العمال وفق صيغة مكافحة الفساد المالي والإداري، بينما الفساد الحقيقي لا يكافح؛ وهو ناشط على جميع الأصعدة ويساهم إلى حد بعيد في إدامة الأزمة، واستمرارها، وقانون العمل رقم 17 يحوي ما يكفي من المواد التي من خلالها يستمد أرباب العمل سيطرتهم وتحكمهم بالعمال من حيث تحديد مستوى الأجور أو الالتزام بحقوق العمال الكثيرة التي لا يحصلون عليها، في مقدمتها حق التسجيل في التأمينات الاجتماعية على أساس أجورهم الحقيقية، بالإضافة إلى مجموعة من المراسيم المتعلقة بالتشغيل المؤقت والموسمي وعلى الفاتورة، وغيرها من التشريعات الأخرى التي تفتق

إن كل هذا الأمر كان يعني تحرير الدول من التزاماتها الاجتماعية تجاه قوة العمل بأن توفر عملاً دائماً، مما يولد بطالة مقنعة تخفض نسب الأرباح التي من المفترض أن تجنيها الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا لن يتم إذا ما كان للدولة الدور الرئيسي المتحكم بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الغالبية من الفقراء من حيث تحقيق نسب النمو المطلوبة في عمليات التنمية التي ستحل أو ستخفف إلى حد بعيد معدلات البطالة ونسب الفقر، وترتقي بمستوى التعليم بكل مراحل، وتوجد حلاً حقيقياً لأزمة السكن، والمواصلات وغيرها من القضايا التي تمس حياة الشعب مباشرة.

لقد حددت المؤسسات المالية الإمبريالية توجهاتها، واتجاهاتها نحو الدول، والحكومات إذا ما أرادت النجاح في إدارة الاقتصاد بـ: الخصخصة..

تخفيض الإنفاق على شؤون الرعاية الاجتماعية.

وضع قوانين أكثر مرونة لسوق العمل. الذي يهمن في التناول هو البند الثالث المتعلق بالقوانين، والتشريعات «المرنة» لسوق العمل

البلاد من أزمته بأقل الخسائر والتكاليف التي يدفعها شعبنا السوري العظيم بأغلبيته الفقيرة، والعمل الحقيقي الذي نتحدث عنه في جزء منه هو الحفاظ على كرامات العمال، بتأمين العمل الدائم المكفول دستورياً، وليس بالقائهم على قارعة الطريق لنتحكم بمعيشتهم غربان السوق المتوحش على أساس قوانين السوق «المرنة» التي تقول أن لا عمل دائم، ولا تدخل حكومياً في آليات التشغيل لتخفيف وطأة الأزمة.

عنها الذهن الحكومي وفقاً للعمل المرن المراد به التشغيل المؤقت، وغير الدائم لقوة العمل التي تحتاجها المشاريع والشركات الإنتاجية في الزراعة والصناعة، حيث جرى ويجري التسريح لقوة العمل بالرغم من حاجة الإنتاج الزراعي والصناعي لها، واستبدالها بعمالة أخرى بالطريقة نفسها، والشواهد على هذه كثيرة في السابق والوقت الحالي، ونحن في أزمة حقيقية تعصف بالبلاد، تحتاج إلى عمل حقيقي سياسي واقتصادي - اجتماعي يخرج

عمال القطاع الخاص والواقع الصعب؟



لدخول عوامل أخرى منها التهجير والنزوح ويضاف إليها الآن إغلاقات المعامل التي أدت إلى تسريح الكثير من العمال وفقدتهم لعملهم وبالتالي انضموا إلى جيش العاطلين عن العمل وهذا ما يجعل العامل مضطراً للقبول بشروط مجحفة بحقه أكثر ومنها ما أصبح الآن سائداً عند العديد من أرباب العمل، حيث يطلب من العمال العمل لساعات طويلة يتقاضون مقابلها أجوراً لا تسمن ولا تغني من جوع هذا الأمر نراه الآن في بعض المعامل التي تعمل مثل الأغذية، وبعض معامل الألبسة في منطقة الباردة وجرمانا التابعتين لريف دمشق وهذا الأمر يتطلب من النقابات وهي تصرح وتعلن ضرورة الاهتمام بعمال القطاع الخاص وضرورة تنسيبهم للنقابات والجهات المسؤولة عن شؤون العمال، مثل مفتشي العمل متابعة الموضوع المشار إليه لمنع هذا الظلم الواقع على العمال وتحصيل حقوقهم التي يعتدى عليها بفعل الأمر الواقع الذي أجبر العمال على العمل وظهرهم إلى الحائط بدون سند أو راع ومدافع عن حقوقهم.

قبل الأزمة الوطنية كانت معاناة عمال القطاع الخاص في المنشآت التي يعملون فيها مع أرباب العمل كبيرة بسبب غياب الرقابة على المنشآت من حيث تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، وشروط العمل القاسية لغياب وسائل الوفاية من المخاطر وضعف الأجور التي يتحكم بتحديد أرباب العمل على أساس أن العقد شريعة المتعاقدين.

الطرف الأضعف بهذه الحالة هو العامل الذي يقبل بشرط العقد المبرم بينه وبين رب العمل، حيث لا خيار أمامه سوى القبول بما يملئ عليه، وهذا أصبح عرفاً بين العمال الفاقدين لأية حماية قانونية وبين أرباب العمل لدرجة أن العامل يقبل بالتنازل عن حقوقه التي ضمنها له القانون كي لا يعمم اسمه على أرباب العمل الآخرين بأنه عامل «مشاكس» لا يتنازل عن حقه ويسبب وجع رأس على حد قول المسؤولين عنه فيحرم من العمل في الأماكن الأخرى. اليوم العامل يتعرض بالإضافة إلى ما ذكرنا لمعاناة أكثر من السابق

ما بين سطور مشروع البرنامج.. تناقضات عالم التعددية القطبية



الشرط الأساسي في أي برنامج ماركسي هو تحديد المهام التي ينبغي النضال من أجلها في كل مرحلة، على أساس اكتشاف وتحديد التناقض الأساسي، وتالياً: العدو الأساسي - وتحديد القوى التي يمكن التحالف معها، والقوى التي يمكن تحييدها، وهذا ما يمكن تلمسه ما بين سطور مشروع البرنامج، إلا أن الأمر ربما يتطلب تبويهاً أفضل، بحيث يكون أوضح، وفي متناول الشرائح الاجتماعية المستهدفة.

■ عصام حوج

تتعدد تناقضات عالم التعددية القطبية، فهي: تناقض بين رأس المال المالي، ورأس المال المنتج وملاك الثروة الطبيعية. تناقض بين دولة الشركات، ورأسمالية الدولة. تناقض بين من يطور القوى المنتجة، ومن يعيق تطورها ويدمرها إذا اقتضى الأمر. تناقض بين قوى تساهم في النمو، وقوى تعيق النمو.. جدير بالذكر هنا، إن أي نظام اجتماعي عبر التاريخ كله عندما كان يعجز عن تحقيق النمو، كان يفقد مبررات وجوده، وبالتالي، يضع أسس انهياره، فتحقيق النمو الحقيقي شرط وجود أي نظام اقتصادي - اجتماعي، حسب كارل ماركس، وإذا حاولنا أن نكتفئ كل هذا التناقضات، نستطيع القول: إن التناقض الأساسي في مرحلة التعددية القطبية هو تناقض بين قوى من مصلحتها تحقيق التقدم الاجتماعي العابر للحدود، وأخرى تعيق هذه العملية، ومن هنا كان الدور التقدمي التاريخي الذي تلعبه القوى الصاعدة، وذلك هو خط الفصل الأساسي الذي لا تستطيع بعض أطراف الماركسية التقليدية رؤيته حتى الآن، فترى في الصراع الدائر مجرد «صراع إمبريالي» على مناطق النفوذ، ومزاحمة على الأسواق بين الاحتكارات! ربما لا يخلو هذا الصراع من المزاحمة من حيث الشكل على الأقل، ولكن هي مزاحمة لها محتوى آخر غير ذلك الذي عرفناه خلال تطور الرأسمالية التاريخي، وخصوصاً مسألة تقاسم النفوذ، فلا مجال لأي عملية تقاسم في ظل «الاستعمار الدولار» ليس لأن القوى الصاعدة - أو على الأقل بعض أطرافها - لا تريد ذلك، بل قبل ذلك بسبب طبيعة الطرف النقيض، أي قوى رأس

المال المالي، وأداتها الأساسية في تحقيق الربح، التي لا تقبل أي نوع من الشراكة، لماذا؟ لأن رافعتها الأساسية «الدولار» المتحرر من شرط وجود معادل/إنتاجي- بضاعي/متناسب معه، ليس مجرد نقد، بل نقد وبضاعة تقيض عن حاجة السوق، بعد سنوات طويلة من سياسات التيسير الكمي، وبمجرد وجود عملة موازية فعالة «شريك غير تابع» يقل الطلب عليها، ويصبح الدولار مهدداً في قيمته أولاً، وفي دوره وسيادته، ومن ثم في وجوده ثانياً، مثله مثل أي بضاعة، فالدولار يستمد هيمنته أصلاً من تفرده، وطابعه الاحتكاري، لاسيما وإن هذه العملة الموازية - المنافسة مدعومة بأعلى نسب من المساهمة في النمو العالمي، وبالقدرة الإنتاجية لـ «مصنع العالم»، و«خزان» الثروة الطبيعية الحقيقية، وسوق استهلاك يزيد عدد المستهلكين فيها - حتى قبل انطلاقها بكل أركانها - عن نصف سكان العالم، وقابلة لمزيد من التوسع؟ وإن العملة أو العملات الموازية تخص، بنى سكانية تعتبر نسبياً مجتمعات شابة بالمقاييس العمرية، ويد عاملة رخيصة، ودول حافظت على هوية ثقافية جامعة، وبنى تاريخية تعتبر الروح الجماعية، والتضامن الاجتماعي إحدى مكونات عالمها الروحي؟

أضف إلى ذلك، إن قلق قوى رأس المال المالي من بروز منافسين يفرض عليها خيارات إلزامية تزيد من مازقها، فديكتاتورية العقوبات أحادية الجانب، وقرارات رفع سعر الفائدة، وقانون مكافحة التضخم في الولايات المتحدة، تكفي لتحويل النموذج الاقتصادي الأمريكي إلى قوة نابذة، وهذا ما يفسر انفضاض حلفاء واشتطن التاريخيين عنها في

السنوات الأخيرة.

إن لجم نموذج رأس المال المالي المهيمن، وكسر هيمنة عموده الفقري «الدولار» هو مفتاح كل التحولات الجارية في العالم المعاصر، ودون ذلك ليس بالإمكان تحقيق أية مهمة جديدة على طريق تطور البشرية الموضوعي.

فيما يخص البلدان الطرفية وسورية منها، فإن عالم التعددية القطبية يوفر لها فرصة تاريخية، بازاحة الكومبرادور نهائياً، فهذا الأخير ترعرع في ظل منظومة التبادل اللامتكافئ، ولم يزد تأثيره، وقدرته على التحكم بمصائر البلدان الطرفية، إلا لأنه استطالة لمنظومة رأس المال المالي المعولم، ومع تراجع قدرات مركز المنظومة، وإمكانيته في التحكم، فإن أنواته وكل توابعه في البلدان الطرفية تفقد مبررات وجودها التاريخي، خصوصاً وإن الكومبرادور لا يملك أية قاعدة اجتماعية حقيقية في بلدان المنشأ، وكان على الدوام مولوداً طارئاً - غريباً ومنبوذاً.

مثلها مثل كل التناقضات في التاريخ، ينبغي النظر إلى تناقضات مرحلة الثنائية القطبية من خلال حركتها «اتجاه تطورها» وفي هذا السياق، فالقوى الصاعدة محكومة بتجذير المعركة مع قوى رأس المال المالي المعولم، لأن ذلك بات معادلاً وحيداً لبقائها كدول، والتجذير لا يمكن أن يكون إلا من خلال نظام اقتصادي - اجتماعي بديل، ذلك هو الأساس النظري للتفاؤل التاريخي الذي يقول به، ويدعو إليه مشروع البرنامج كما أعتقد.... وهنا يبرز خطرنا، استناداً إلى تجربة الحركة تاريخياً:

- خطر التخلف عن النقاط هذه اللحظة التاريخية، بالمعنى النظري والسياسي، واستمرار العمل بأدوات وخطاب المرحلة السابقة، مرحلة الهزائم.

- خطر الركون إلى ما هو موضوعي، والتخلف عن تأمين العامل الذاتي، أي الإرادة السياسية، والعمل الميداني الملموس الدؤوب

واليومي كل في ساحته، والأدوات التي يمكن من خلالها تجميع وتراكم القوى والسير إلى الأمام بتسارع يتناسب مع إيقاعات العالم المعاصر، هنا من الضرورة بمكان، ملاحظة كل أشكال وتعبيرات «الحركة الاجتماعية» في العالم المعاصر، فالصراع تغير شكله جذرياً، وإدارته في الظرف الملموس لصالح المستغلين، يتطلب متابعة حركة كل قوى التأثير والنفوذ ضمن المجتمعات المحلية في البلاد، فسنوات الأزمة وعمليات التجريف الديموغرافي، والعجز التام لجهاز الدولة، عزز الروابط المحلية في «الحارة - المدينة - المحافظة - القرية - العائلة، ومخيمات النزوح.. وفرضت عليهم وحدة حال، وهواجساً مشتركة.. إن شعاراً من قبيل «إعادة النازحين إلى مناطق سكنهم الأصلية» على سبيل المثال، في ظروف سورية المعاصرة، وتأطير حوامله البشرية والدعائية - الإعلامية، من الممكن أن يجمع الملايين من النازحين، أكثر من أي شعار عام آخر، ويصبح في لحظة ما أداة لقلب الطاولة على رؤوس كل أمراء الحرب في النظام والمعارضة، ويصبح قوة دفع عملية باتجاه الحل السياسي كحلقة مركزية.. وكذا بالنسبة إلى مصير المفقودين في الحرب، وغيرها العشرات من الأمثلة في كل محافظة.. باختصار، لا يكفي اكتشاف وصياغة الشعار العام الصحيح، بل ينبغي أن يقرن بما هو يومي وملموس في الشارع والحي والمدينة والمحافظة، فهذا الملموس هو ما يعكس المصالح المباشرة للناس، وهو الذي يشكل وعي الإنسان في العالم المعاصر، وهو الذي يحدد سلوكه، وتوجهاته، ويدفعه للانخراط فيما هو عام، ومن خلال ذلك وحده يمكن تأمين الحوامل للسير بالشعار العام ودفعه إلى الأمام، ومن خلال ذلك أيضاً، يمكن تحقيق ما يُختتم به المشروع في بناء حزب «مبدئي ومرن، قوي وذكي محافظ على المبادئ وقادر على إبداع الحلول».

إن شعاراً من قبيل
إعادة النازحين إلى
مناطق سكنهم
الأصلية في ظروف
سورية المعاصرة
وتأطير حوامله
البشرية والدعائية
الإعلامية من
الممكن أن يجمع
الملايين من النازحين

الأمريكي ليس كاذباً فقط.. ولكنه عاجز أيضاً..



نشرت قاسيون في عددها قبل الماضي، أي قبل أسبوعين، مادة تحت عنوان: «**حول خرافة إغلاق الحدود السورية العراقية**».

ناقشت المادة في حينه ما يجري ترويجه سواء عبر أبواب أمريكية مباشرة، أو عبر متشددین ضمن النظام وضمن المعارضة، من أنَّ الأمريكيان بصدد وصل الجنوب السوري مع التنف ومع الشمال الشرقي، ومن ثم مع الشمال الغربي، وإخضاع هذه المناطق كلها لهم بشكل أو بآخر. وأنَّ مبتدأ هذه الخطة هو إغلاق الحدود السورية العراقية. ومما جاء في المادة المشار إليها:

● «الولايات المتحدة الأمريكية باتت عاجز من أن تغلق الحدود السورية العراقية، بل وأكثر من ذلك، فإنَّ وجودها نفسه في سورية وفي العراق بات مهدداً. واحتمالات إنهائه تتصاعد كل يوم. هذا ما تثبته الوقائع. ليس على المستوى الدولي والإقليمي فحسب، بل وإيضاً على المستوى المحلي وعلى الأرض. وفي كل من العراق وسورية على السواء...

● ما يجري فعلياً هو أنَّ سطوة الأمريكي سواء في الشمال الشرقي وفي الشرق، أو في المناطق الأخرى من سورية، تسير نحو التضاؤل. بالتوازي مع ذلك تظهر ملامح وبدايات موجة جديدة من الحراك الشعبي، وكي يتم تخوين هذا الحراك بقضه وقضيضه كما هي العادة، يجري العمل من جانب متشددین في النظام لاعتباره جزءاً من «المخطط الأمريكي المفترض»، فليست هنالك أية أسباب داخلية لكي تتحرك الناس، ليس هنالك قهر ولا نهب ولا إذلال ولا استهتار ولا رفع دعم ولا لبرلة... هنالك فقط «مخططات خارجية».

● بالتوازي، يسعى متشددون في المعارضة، إلى دفع الحراك الوليد نحو انفاق الأشكال والشعارات السابقة، ويحاولون أن يدسوا ضمنه أفكاراً وشعارات يقدمون من خلالها كعادتهم خدمة للمتشددين في النظام بمحاولة إثبات صحة مقولة «المخطط الخارجي».

ما الجديد؟

الجديد اليوم، هو أنَّ الأكاذيب التي يروجها الأمريكيان وأبواقهم قد

انتقلت إلى مستوى أعلى، يشمل ذلك تصريحات من سيناتورات أمريكيين وبعض المسؤولين الأوروبيين، وكذلك تحليلات وتوقعات من «مراكز أبحاث» غربية، إضافة لإسهام بعض الشخصيات الإعلامية السورية، التي سبق أن لعبت أدواراً رديئة في التحريض الطائفي والتحريض على العنف طوال العقد الماضي. وهنالك أيضاً قلة قليلة ممن يحاولون ملاقة هذه الإشارات كلها على الأرض، من بين صفوف المحتجين، وبالضد من إرادتهم.

ما ينبغي أن يكون واضحاً، هو أمران معاً، **الأول**: هو أنَّ الأمريكي كاذب لا يعتمد عليه إلا فاقد بصر وبصيرة. **والثاني**: هو أنَّه فوق كذبه عاجز لا يستطيع تنفيذ ما يعد به حتى ولو أراد أن يصدق.

أما عن كذب الأمريكي وخيانتته لمن يعدهم بالدعم، فهي لا تكاد تنتهي؛ من فيتنام إلى أفغانستان إلى العراق إلى أرمينيا إلى السودان وإلى أوروبا نفسها. حيث في كل مثال من هذه الأمثلة كان مصير من يثق بالأمريكان هو التصفية سياسياً وحتى جسدياً في بعض الأحيان.

وأما عن عجزهم بما يخص سورية فهو مسألة تحتاج إلى توسع كبير في الكلام، ولكن نكتفي هنا بالإشارات التالية: **أولاً**: إنَّ حجم التوافقات بين كل من الصين وروسيا وتركيا وإيران من جهة، ومعهم السعودية ومصر من جهة ثانية، قد وصل حدّاً غير مسبوق في كل التاريخ المعروف لهذه الدول. هذا التوافق يتضمن الوجود ضمن بريكس، التحالف المضاد للأمريكان كإحدى علاماته، ويتضمن الاتفاقات ضمن منظمة أوبك+، وكذلك التسوية السعودية الإيرانية المستمرة بالتقدم

والارتفاع رغم كل محاولات التشويش، وبالضد من إرادة «إسرائيل» وأمريكا على السواء. وهذه التوافقات تشمل سورية أيضاً، وتشمل انتقالها سياسياً نحو الاستقرار عبر تنفيذ القرار 2254 على كامل الأرض السورية، وتتناقض مع المسعى الأمريكي لتعميق تقسيم الأمر الواقع، واستدامة سلطات الأمر الواقع على حالها، وتأجيل التغيير، بحيث يستمر التحلل والتفتت الداخلي في سورية إلى أن تصل إلى مرحلة إعلان وفاتها ككيان سياسي جغرافي واحد، بل وكثقافة وكشعب.

ثانياً: إنَّ حجم القوات الأمريكية في سورية، سواء في الشمال الشرقي أو في التنف، هو حجم رمزي غير قادر على دعم أي أعمال عسكرية حقيقية. هو فقط كاف رمزياً، مع الضجة الإعلامية والسياسية لدفع السوريين نحو مقتلة جديدة فيما بينهم، إذا هم انزلقوا بهذا الاتجاه. وأوهام منطقة حظر جوي وما شابه لا علاقة لها بالواقع إطلاقاً؛ فهي لم تكن قابلة للتحقيق عام 2011، وهي مستحيلة التحقيق اليوم بعد 12 عاماً من التراجع المستمر للأمريكان من حينه وحتى اللحظة.

ثالثاً: إنَّ الضغط المشترك الروسي الإيراني التركي على الوجود الأمريكي في سورية، ما يزال في تصاعد مستمر، بالأدوات السياسية وبغيرها، ابتداء من اجتماع طهران قبل عام من الآن تقريباً. وفهم ما جرى في دير الزور مؤخراً، ينبغي أن يأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، وإن لم تكن هي التفسير الكامل لما جرى، ولكنها بالتأكيد جزء من التفسير... وذلك على عكس ما تحاول أبواب أمريكا أن تروجه من أنَّ المسألة هي مسألة ترتيب الأمريكان لقوى تابعة لهم. حقيقة الأمر معاكسة تماماً، على الأقل، إذا أردنا تصديق أنَّ كلاً من العشائر العربية وقسد يعملون بوصفهم تابعين للأمريكان، فإنَّ اشتباك تابعين يضعف كلاً منهما ويضعف المشغل... مع التأكيد، أنَّ المسألة ليست كذلك تماماً، ولكن فقط من باب محاججة أصحاب

نظرية أمريكا قادرة على فعل كل شيء. **ما الذي يمكن توقعه من الأمريكي؟** ما يستطيع الأمريكي فعله حقاً، هو المزيد من الضجة الإعلامية السياسية، وربما توريد الأموال... حتى مسألة قدرته على توريد أسلحة بات مشكوكاً بها ضمن الظروف الجديدة، ليس فقط لأنَّه غير قادر على تأمين أي خطوط إمداد، بل وأهم من ذلك، لأنَّ الناس لا تريد الحرب، ولا تريد العنف، وستقف ضده وضد من يدعو له بكل قواها.

ولذا، فإنَّ ما يمكن توقعه هو أنَّ الأمريكي يعول على اختراق الحركة من داخلها، عبر تنمية وتثقيف العناصر الأشد سوءاً ضمنها، وعزل وإبعاد العناصر الوطنية. هذا سيسمح بعزل الحركة وتحويلها من حدث له طابع شعبي إلى حدث له طابع محلي ضيق ومعزول، وعندما ستزداد فرص المغامرين الذي يسعون لامتناء الشارع باتجاه مغامرات يمكنها أن تفتح باب العنف، ويمكنها بالمحصلة أن تقضي على مطلب الحل السياسي مطلب 2254 لتحل محله مطالب محلية. هذه الوصفة تنفع الأمريكان لأنها تعني المساهمة في إبعاد الحل السياسي الشامل، وإبعاد إعادة توحيد سورية، وتعني أيضاً المحافظة على حالة تقسيم الأمر الواقع، وحالة الاستنزاف والتهجير وتدمير البلاد المستمر على يد المتشددين والناهبين الكبار من كل الأطراف.

هذه حدود ما يمكن للأمريكي الدفع نحوه، وأما حظوظه في النجاح بذلك فتتعلق بعاملين، **الأول**: هو مدى وعي وجدية الوطنيين من كل الأطراف في سورية، المشتركين في الحركة الشعبية وغير المشتركين فيها، في دعم الحركة وتطويرها وعزل أعدائها وتصويب شعاراتها بحيث تصب في الهدف الأساسي الوطني الشامل: 2254. **والثاني**: هو مدى سرعة وجدية تحرك الدول المناقضة لأمريكا في الساحة السورية، وعلى رأسها دول أستانا في الدفع نحو الهدف نفسه.



إنَّ الضغط المشترك

الروسي الإيراني التركي على

الوجود الأمريكي في سورية ما

يزال في تصاعد مستمر بالأدوات

السياسية وبغيرها

كيف يمكن توسيع صفوف الحركة الشعبية؟



مع مرور ما يقرب من الشهر على بدايات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية، بات واضحاً لمن يراقب الحركة من خارجها، وكذلك لمن يشارك فيها من داخلها، أن حجم المشاركة ما يزال محدوداً، ورغم أنه قد حدثت زيادة نسبية عن الأيام الأولى، إلا أنها ما تزال زيادة متواضعة. وهناك طبعاً عدد كبير من الأسباب المتداخلة لذلك، منها الموضوعي المتعلق بإمكانات التحرك المتفاوتة، وباشكال التحرك المتنوعة وغيرها من الأمور، وهناك أسباب ذاتية تتعلق بسلوك الحركة نفسها... وهذا يحتاج إلى نقاش جدي.

وفي توسيع صفوفها، وطمأنه المتتردين والمتخوفين وصولاً لانخراطهم في الحركة. الميكرفون، كما تثبت التجربة، يحول يوماً بعد يوم من أداة لرفع الصوت، إلى أداة الميكرفون هو من يصل رأيه، ووصوله للميكرفون محدد مسبقاً على أساس معرفة رأيه... وهذا مشابه أيضاً لوضع صفحات التواصل الاجتماعي الأساسية وقنوات الإعلام الأساسية. وينبغي الانتباه مسبقاً، إلى أن الاتجاهات العامة التي يجري تعزيزها عبر هذه الوسائل، وبشكل إجمالي رغم وجود استثناءات، هي الاتجاهات السلبية، ولذا فإن على الحركة أن تخلق إعلامها الموثوق الأمين غير الخاضع إلا لها هي.

أيضاً ينبغي الانتباه إلى محاولات التمويل التي يدفع البعض نحوها، والتي يجري تغطيتها بشتى أنواع الأقتعة. على سبيل المثال لا الحصر: الادعاء بالقيام بوظائف الدولة الخدمية على الأرض، عبر توظيف ناس ودفع رواتب لهم، أي عملياً تجنيد الناس بالاستناد إلى أوضاعهم المادية المأساوية، تحضيراً لاستخدامهم في دعم اتجاهات سياسية بعينها. الجانب الآخر الذي يكشفه هذا السلوك، هو غياب القاعدة الجماهيرية لطروحات أصحاب هذه الأجندات، أي أن قواهم الفعلية على الأرض هزيلة جداً، وليسوا قادرين على جلب الناس بالإقناع، فيعمدون إلى جذبهم بأساليب ملتوية، بينها المال.

هذه الأفكار هي مجرد ملاحظات أولية من بين ملاحظات كثيرة أخرى نعتقد أنه ينبغي النظر فيها جدياً والتفكير بأثارها اللاحقة، لأن من يريد الخير للبلاد ويؤمن بأن قوة الناس عامل أساسي في استعادة وحدة البلاد وكرامتها وكرامة أهلها، عليه أن يكف مباشرة عن ممارسة عقلية «مجلس قيادة الثورة»، لأن الناس مع الوقت، وإن لم يتحل بالتواضع اللازم، ستنفذ عنه، وستغيره لتختار قياداتها وممثليها بنفسها بعيداً عن الغرض من فوق.

تثببت الاتهامات عبر سلوكهم على الأرض وسلوكهم في الإعلام.

أيضاً تجري محاولة السيطرة سياسياً على الحركة، وتحويلها إلى جنود في خدمة اتجاهات سياسية بعينها؛ فباسم الحراك في السويداء مثلاً؛ جرى كتابة عشرات البيانات حتى الآن، علماً أن كل بيان من هذه البيانات قد صيغ بعيداً عن ساحة التظاهر، وبعيداً عن مشاوراة الناس أو أخذ رأيهم.

بالتوازي، تعمل جهات متعددة على خلق «مجلس وطني» جديد، أو «ائتلاف» جديد، عبر مسمى «هيئة سياسية» أو ما شابه من التسميات. الغرض واضح تماماً، وهو سرقة حركة الناس وسرقة الأهم وأصواتهم لوضعها ضمن أجندات معينة، مصاغة مسبقاً بعيداً عن الناس وبعيداً عن مصالحهم، بل وبالضد من مصالحهم. هذا لا يعني أن الناس لا يجب أن تبحث عن تمثيل سياسي مناسب لها، ولكن هذه المسألة يجب أن تأخذ وقتها الطبيعي عبر الفرز المستمر على الأرض، وعلى أساس السلوك والمواقف الصحيحة والخاطئة، بحيث يجري عزل المغامرين والمترقبين بمشاريع خارجية بشكل تدريجي. والشرط الأهم، هو أن التمثيل السياسي ينبغي أن يكون بالضرورة وطنياً شاملاً وليس محلياً، لأن أي تمثيل سياسي محلي سيصب بالضرورة ضد مصلحة أبناء الـ 90%.

مع كل يوم جديد تتكشف اتهامات التخوين اتجاه الحركة، ويسندنها كما هو واضح الأمريكان والمشتغلون بأمرهم، عبر إعادة ترديد الأكاذيب حول «إدارة ذاتية» و«منطقة حظر جوي» وإلخ. وهذا يتطلب من الحركة أن تثبت الطابع الوطني وأن تزيد إبرازه بشكل مستمر، وبالدرجة الأولى ضد الكيان الصهيوني، ليس لأن عداء الكيان هو أمر جامع لكل السوريين فحسب، بل ولأن الموقف الواضح العلني من الكيان ومخططاته هو أداة أساسية في حماية الحركة، وفي فرزها

الاجتماعية التي لا تختلف في جوهرها عن البرامج المطبقة فعلاً من السلطات السائدة في كل مناطق سورية... ما يعني، أن من يصرون على النظر بشكل فوقي إلى «الجوع» وإلى «الجائعين»، ومن حيث يدرون أو لا يدرون، إنما يدفعون باتجاه عملية تبديل طرايبش، أو إعادة اقتسام النهب، مع إبقاء المنهويين على حالهم، ولذا ليس على أحد أن يستغرب أن القسم الأعظم من المنهويين ليس متشجعاً للمشاركة في هذا المسعى.

مع كل يوم إضافي ضمن الحركة، تظهر نزعة «مجلس قيادة الثورة» بشكل أوضح وأكثر سوءاً؛ إذ إن هنالك أعداداً قليلة ممن يعتبرون أنفسهم منظمين للحركة، يسعون إلى تحويلها إلى عسكر تحت قيادتهم، هم من يحددون ما هو الشعار المسموح رفعه، وما هو الشعار الممنوع رفعه، وهم من يحددون متى وكيف في كل صغيرة وكبيرة... وهذا أيضاً يلعب دوراً مهماً في تغيير الناس، حتى من المشاركين، ناهيك عن غير المشاركين.

في الإطار نفسه، تظهر النزعات المغامرة التي يدفع نحوها، ويقوم بها بعض المغامرين المتحمسين، والتي تترد أثارها على الحراك بأسره، رغم أنه لم يقرر ولم يشارك حتى في اتخاذ القرار.

بالتوازي، يلعب الإعلام دوراً شديداً السوء، سواء منه المحسوب على النظام، أو المحسوب على المعارضة؛ فيجري تضخيم شعارات وإخفاء شعارات، بحيث يجري عزل الحركة عبر اتهامها بالعمالة وتخوينها، ويساهم بعض المشتركين في الحركة في

إذا أردنا قياس أعداد المشاركين ضمن شكل «التظاهر»، فإنه يشكل نسبة قليلة جداً من الراغبين في التغيير، ومن أصحاب المصلحة في التغيير، الذين يشكلون أكثر من 90% من السوريين، المنهويين المفقزين. وهذا الأمر يحتاج إلى تفسير موضوعي، وإلى جرأة في الانتقاد الذاتي وفي تصويب الأخطاء، لأنه دون القيام بذلك فإن المصير الحتمي سيكون التضاؤل التدريجي للحركة، وإن مؤقتاً.

لعل بين أهم الأفكار التي تحتاج إلى نقاش في هذا السياق ما يلي:

إن الانزلاق التدريجي نحو عملية نسخ- لصق 2011 من شأنها أن تعيد ترتيب مزاج الناس غير المشتركين؛ فإذا كانوا منقسمين بين متعاطف ومتردد ومتخوف ورافض، فإن كل إحياء جديد يجري اقتباسه من 2011 «سواء بالسلوك أو بالشعارات» من شأنه أن يحدث انزياحاً في المزاج الشعبي، بحيث يقل تعاطف المتعاطف، أو يتحول نحو التردد، والمتردد يزداد تردده ويتحول لمخوف، والمخوف يزداد تخوفه ويتحول لرافض، والرافض تزداد حدة رفضه.

الإصرار الهستيربي على فصل «الكرامة» عن «الجوع»، يعني استبعاد مئات ألوف الناس الذين يريدون الاشتراك في إطار المطالب الاقتصادية الاجتماعية ويتخوفون من السقوف السياسية التي يجري فرضها. والحق، أنه لا يمكن انتزاع الكرامة وصيانتها بغير قوة الناس وقوة اجتماعهم، ناهيك عن أن الفصل بين الكرامة والجوع هو فصل تعسفي، المطلوب منه هو إخفاء البرامج الاقتصادية

من يريد الخير للبلاد

يومن بأن قوة

الناس عامل أساسي

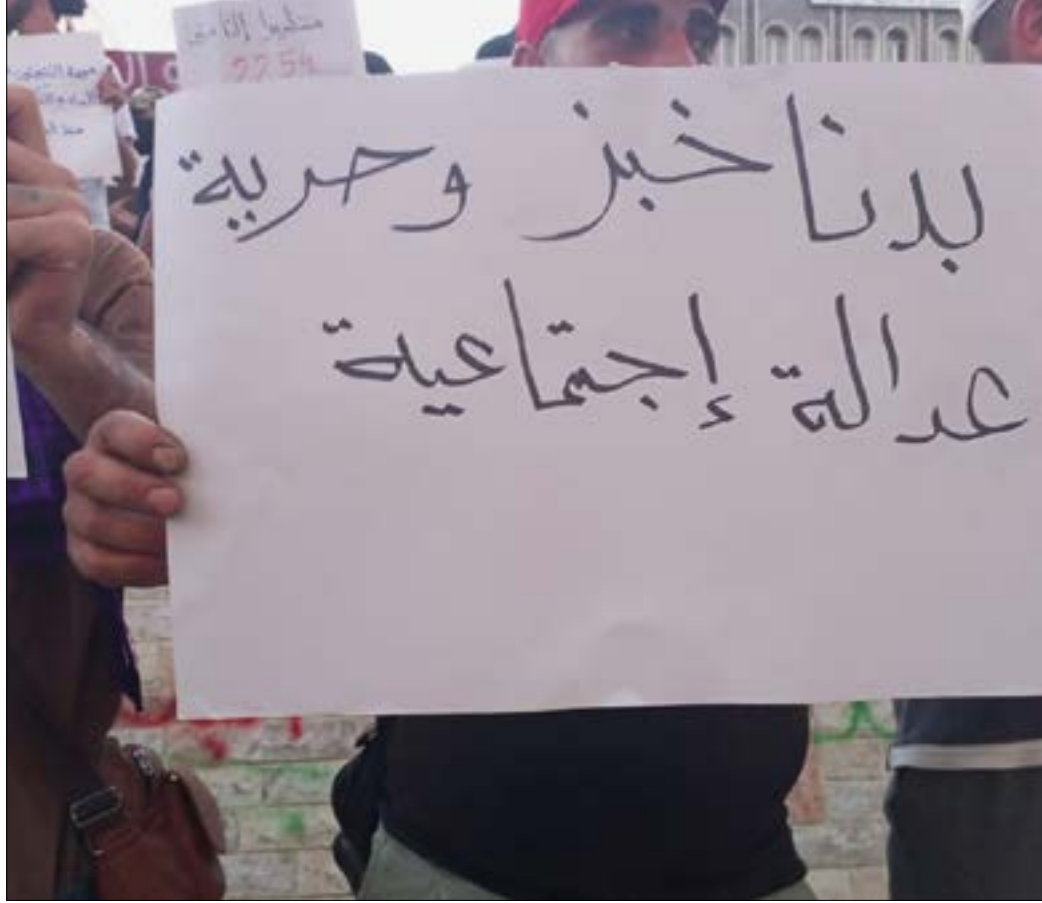
في استعادة وحدة

البلاد وكرامتها

وكرامة اهله

عن الكرامة والجوع... مرة أخرى

يصل إصرار البعض على الفصل بين «الكرامة» و«الجوع» حداً عجيباً، كأنما هو الوسواس القهري!



الاجتماعية، بحيث تم قمع هذه الشعارات، ومنعها من الاستمرار رغم أنها كانت موجودة في بدايات الحركة.

ثانياً: قمع الشعارات الاقتصادية الاجتماعية كان يهدف إلى تحويل الحركة بأكملها إلى مجرد أفواه تردد شعاراً واحداً لا غير «الشعب يريد إسقاط النظام»، مع تنويعات مختلفة تصب في المصعب نفسه، ودون أي برنامج للبناء اللاحق، لأن المطلوب كان أن يتحول الناس إلى مجرد أفواه صارخة، وعسكر في جيش أولئك الذين تم فرضهم بوصفهم «ممثلين للشعب السوري».

ثالثاً: مثال 2011 يعلّمنا أن هؤلاء الذين قدموا أنفسهم «ممثلين للشعب السوري»، وباسم الكرامة والحرية والخ، لا يختلفون في الجوهر الاقتصادي الاجتماعي عن النظام الذي يدعون معارضته؛ أحد أبرز الأمثلة على ذلك: هو برنامج الإخوان المسلمين لعام 2005، والذي يعلن تبنيه «الاقتصاد الحر» بما يتضمنه من خصخصة ورفع دعم وارتباط اقتصادي بالغرب، أي فعلياً البرنامج نفسه الذي يتم تطبيقه في سورية منذ عقدين تقريباً، والذي كان سبباً أساسياً في انفجار الأمور عام 2011، وفي بدايات انفجارها مجدداً عام 2023.

رابعاً: وإذا، فإنّ التعالي والتكبر على الشعار الاقتصادي الاجتماعي، تحت مسمى «الكرامة»، ليس الغرض منه حفظ كرامة الناس ورد الإهانة عنهم، بل العكس تماماً؛ فتغيير الأنظمة

إذا حاولنا تتبع منابع هذا الإصرار، يمكننا- وعند سطح الظاهرة- أن نجد نوعاً من المناكدة والمجاعة والمعايرة؛ فحين بدأ الظاهر في السوياء مؤخراً، تبرّع عدد غير قليل من «الثوريين» المنتمين إلى موجة 2011 بالهجوم على هذا الظاهر المستجد وزدراؤه، والنظر إليه بنعال عبر القول: إنّ الذين خرجوا للتظاهر في 2011 هم طلاب كرامة، أما من «يلتحقون» الآن، فهم جائعون يطلبون الخبز، وشتان بين هذا وذاك.

وفي إطار الرد على هؤلاء، سارع بعض المشتريين في الحراك، وكذا بعض الإعلام المتحكم إلى القول: «لا لسنا جائعين بل نحن طلاب كرامة»، بل وأكثر من ذلك، وللتدليل على «لسنا جائعين»، تم بذل المناسف وتوزيعها، إضافة إلى طرح بعض الشعارات والهتافات التي تصب المصعب نفسه.

في العمق

إذا حاولنا اختراق سطح هذه الظاهرة والدخول إلى عمقها، أي بكلام واضح: إذا تركنا «المجاعة» والرد عليها جانباً، وحاولنا التفكير بمسؤولية في معنى المسألة كلها، لظهرت أمامنا صورة مختلفة تماماً.

أولاً: ينبغي أن نتذكر أنّ لعبة «كرامة X جوع» ليست وليدة اليوم، بل جرى العمل عليها أيضاً في الأشهر الأولى من 2011. ومن خلالها جرى الهجوم على كل أنواع الشعارات الاقتصادية-

واضح، ليس في مصلحة الناهيين، لا على هذه الضفة ولا على تلك.

أحد أكبر أخطاء 2011 هي تغييب الشعار الاقتصادي الاجتماعي. إذا كنا نريد تغييراً حقيقياً، فعلياً أن ندمج الشعار السياسي المتمثل بتنفيذ كامل للقرار 2254 بما يتضمنه من انتقال سياسي، مع الشعار الاقتصادي الاجتماعي الذي يشكل بوصلة بيد الناس وورقة عباد شمس، تميز بين من يخدم حركة الناس ومصحتها باتجاه التغيير، وبين من يريد امتطاء الحركة وتحويلها إلى مجرد عسكر لتحقيق مصالحه، وبالضد من مصالح الحركة ومصالح الناس.

نوعان، **الأول:** هو تغيير شكلي سطحي يقوم على تبديل الطرايبش، أو تجميلها، مع إبقاء النظام الاقتصادي الاجتماعي على حاله، أي ببساطة تجري إعادة تقسيم السلطة والنهب بين الناهيين، ويبقى المنهوبون منهوبين... وهذا ينفع معه كثيراً أن يتم تغييب الشعار الاقتصادي الاجتماعي، وأن يتم التعالي على الجوع كي يكون الناس مجرد جند عند الناهيين، الذين يريدون إعادة تقسيم النهب بينهم. **الثاني:** هو تغيير جذري حقيقي، يعيد توزيع الثروة والسلطة بين الناهيين والمنهوبين، بحيث ينتزع المنهوبون حقوقهم أو على الأقل جزءاً مهماً منها... وهذا كما هو

توزيع الغاز المنزلي لأكثر من 90 يوم.. رغم تكرار وعود تخفيض المدة!



خلفية دائماً وأبداً!

أما عن الأسباب التي تقدم كترية لتبرير زيادة المدة الفاصلة بين مواعي الاستلام فهي مكررة ومموجة، وترتكز على نقطتين أساسيتين، الأولى: مرتبطة بالتوريدات النفطية وقلتها وعدم انتظامها، والثانية: مرتبطة بمعامل التعبئة وطاقتها الإنتاجية ارتباطاً بعدد العمال والورديات!

ومع تكرار إطلاق الوعود التي تتحدث عن خطط لتقليص مدة الاستلام فهذا يعني أن المبررات أعلاه كمشاكل ومعوقات تم حلها «جزءاً أو كلاً»، لكن مع بقاء الوضع على ما هو عليه على مستوى الفارق الزمني بين مواعي الاستلام، فهذا يعني أنه حتى لو تم حل المشاكل والصعوبات المرتبطة بالتوريدات، وبتشغيل معامل التعبئة، فإن المدة لن يتم تقليصها!

والفارق بالأمر، أنه على الرغم من الحديث عن كشف بعض شبكات الفساد المرتبطة بمعمل التعبئة في عدرا بالقرب من دمشق، وعن الكميات الكبيرة التي تم كشفها من خلال التدقيق المالي عبر أجهزة الرقابة الرسمية، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على مستوى تقليص

■ مراسل قاسيون

ففي تصريح، عبر إحدى وسائل الإعلام، لعضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات والتجارة الداخلية في محافظة دمشق المحامي محمد قيس رمضان، حول مدة انتظار رسالة أسطوانة الغاز المنزلي، بأنه: تم وضع خطة مع الشركة العامة للمحروقات بهدف تخفيض مدة الانتظار في مختلف أحياء المحافظة لتصل إلى 50 يوماً. ويشار بهذا الصدد، أن هذا الوعد لم يكن الأول، فقد سبقه الكثير من الوعود الرسمية التي تحدثت عن خطط لتقليص مدة استلام أسطوانة الغاز، ولن يكون الأخير على ما يبدو، فالمدة الفاصلة بين مواعي استلام على حالها!

فواقع الحال يقول: إن الحد الأدنى للفارق الزمني بين مواعي استلام أسطوانة الغاز المنزلي هي 90 يوم، وتصل إلى 100 يوم في بعض الأحيان، ما يعني فعلاً الاضطرار إلى اللجوء إلى السوق السوداء لتأمين الحاجة المنزلية!

وذلك يعني، أن الوعود المقطوعة والمكررة بهذا الشأن لم تكتب لها إمكانية التنفيذ الفعلي، وهي وعود

انتظار رسالة أسطوانة

الغاز المنزلي يصبح الشغل الشاغل للمواطنين بعد مضي 60 يوماً على الاستلام السابق لها، وتزداد صعوبة الانتظار مع قرب انتهاء وفراغ الأسطوانة، والأكثر صعوبة الاضطرار لتأمين البديل من خلال السوق السوداء، وبأسعارها الاستغلالية المرتفعة!

المنزلي مصدره شركة محروقات، حالها كحال بقية المشتقات النفطية، فلا معامل تعبئة خاصة يمكن تمييز المسؤولية عليها بهذا الصدد! على ذلك، فإن المشكلة الفعلية تبدو لا علاقة لها بالكم المتاح من الغاز المنزلي بما يلبي الحاجات الفعلية للمواطنين، بديل إمكانية الحصول على الغاز المنزلي من السوق السوداء، ومهما كان الكم، بل بكيفية إدارة هذا الملف بعيداً عن أوجه النهب والفساد، والأهم بعيداً عن سياسات وآليات تخفيض الدعم الجائرة!

البطاقة، وصولاً إلى 100 يوم وأكثر في بعض الأحيان! فسياسات تخفيض الدعم الجائرة سققت مخصصات المواطن السنوية بـ 4 أسطوانات غاز منزلي فقط، بغض النظر عن حاجته الفعلية التي يضطر لتأمينها من خلال شبكات السوق السوداء، يضاف إلى ذلك ما يطرا على سعر الأسطوانة من زيادات سعرية بين الحين والآخر، كشكل إضافي مباشر لتخفيض الدعم! مع الأخذ بعين الاعتبار، أن المتوافر في السوق السوداء من الغاز

المدة الفاصلة بين مواعي الاستلام، أو على مستوى نشاط السوق السوداء! لنصل إلى نتيجة مفادها، أن أمر الرسالة والمدة الفاصلة بين مواعي الاستلام لأسطوانة الغاز المنزلي لا علاقة لها بالتوريدات، أو بأية ذريعة أخرى، بل هي نتاج مباشر لسياسات تخفيض الدعم الجائرة المطبقة بحق المواطنين! وبهذا الصدد، نعيد التذكير بأن المدة الفاصلة بين مواعي الاستلام كانت محددة بـ 23 يوماً فقط، ثم تزايدت هذه المدة تبعاً بعد الاستعانة بذكاء

بعد أسبوعين على الافتتاح المدرسي.. مشكلات مدورة دون حلول!



مضى أسبوعان حتى الآن على افتتاح المدارس للعام الدراسي 2023-2024، وقد استقبلت، بحسب سانا، أكثر من 3.700.000 تلميذ وطالب من مختلف المراحل التعليمية أساسي «حلقة أولى وثانية»، وثانوي بفروعهم «العلمي- الأدبي- المهني»..

■ مراسل قاسيون

فكيف كان الافتتاح المدرسي بعد أسبوعين، وهل تم تجاوز عوائق وصعوبات الأعوام السابقة، أو بعضها؟

بعيداً عن الأضواء الإعلامية!

بغض النظر عن الصورة الوردية التي سعى الإعلام الرسمي لتسويقها عن الافتتاح المدرسي في بداية العام الدراسي، والصور الجميلة المنقولة عبر الصفحة الرسمية لوزارة التربية من بعض المدارس، والتي لا يمكن تعميمها على غالبية المدارس طبعاً، فقد بدا واضحاً ومنذ اليوم الأول أن حال التخطيط مع الافتتاح المدرسي على حاله في الكثير من المدارس وذلك لأسباب عديدة، أهمها نقص الكادر التدريسي والإداري فيها، ما شكل عبئاً على مستوى الانضباط في البداية، وبالحد الأدنى لتوزيع الطلاب والتلاميذ على الشعب الصفية!

يضاف إلى ذلك الكثير من العوائق والصعوبات المستمرة، والمجبرة من عام إلى آخر دون حلول، والتي تنعكس سلباً على العملية التعليمية، وبالتالي على الطلاب ومستقبلهم!

وعود وإعلانات زائفة!

سبق الافتتاح المدرسي الكثير من التهليل عن الاستعداد التام لعودة الطلاب، وعن جهوزية المدارس مع تأهب الكوادر! والمفاجأة بالنسبة للطلاب وذويهم أن أياً مما جرى الإعلان عنه والتهليل له لم يكن متوفراً! فلا المدارس كانت نظيفة، خاصة دورات المياه، فضلاً عن عدم توفر المياه، ناهيك عن نقص الكادر التدريسي في العديد من المدارس، مما اضطر الإدارات للجوء إلى التوكيل والاعتماد على خريجين أو طلاب جامعيين غير مؤهلين وبدون خبرات، بمحاولة لتعويض النقص كما كل عام، وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى!

أضف إلى ذلك أن بعض إدارات المدارس طلبت من المدرسين شراء دفاتر العلامات على حسابهم الشخصي، وذلك لعدم قدرة المدرسة على تأمينها، كما وطلبت من الطلاب شراء الأقلام للسرورة! ولتسقط بعد كل ذلك ادعاءات الجهوزية

والجاهزية، ولتطغى مكانها مساعي تجميل القبحة من خلال التغطية الإعلامية الزائفة!

شعب صفية بلا مقاعد كافية!

مع بدء الموسم المدرسي لهذا العام تم تسجيل الكثير من الملاحظات على مستوى استمرار التراجع والتدهور بما يخص بعض المستلزمات الأساسية في المدارس، مثل نقص المقاعد الصفية!

فالكثير من الشعب الصفية، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي الحلقة الأولى، يضطر بعض التلاميذ للجلوس على الأرض بسبب نقص المقاعد الصفية فيها!

فقد نشرت إذاعة المدينة إف إم صوراً أظهرت افتقاد بعض من مدارس حلب لمقاعد التلاميذ، حيث يضطر قسم من الطلبة في المدارس الابتدائية إلى الجلوس على الأرض في قاعات المدرسة لعدم توفر مقاعد كافية.

وعلى الرغم من محاولة التقليل من أهمية هذه الصور المنقولة من قبل الرسميين في مديرية تربية حلب، على أنها حالة استثنائية وغير معمة وستتم معالجتها، إلا أن الواقع يقول إن هذه الحال معمة على الكثير من المدارس في القطر، وخاصة في المدارس المهلهل البعيدة عن الوزارة وعن مديريات التربية وعن الإعلام!

المدارس تستقبل الطالب مع كرسيه!

في مثال ملموس عن الحال المعمم لنقص المقاعد، فقد أكدت بعض المعلمات ضمن الكوادر التدريسية في مدينة جرمانا قيام إدارات بعض هذه المدارس بتوجيه التلاميذ لإحضار كراسي من منازلهم للجلوس عليها، بدلاً من الجلوس على الأرض، والسبب المبرر لذلك الطلب هو زيادة أعداد التلاميذ في الشعب الصفية أكثر من 75 تلميذاً وتلميذة في الشعبة الصفية الواحدة، وعدم كفاية المقاعد فيها لاستيعاب هذا العدد الكبير!

فالاحتفاظ في الشعب الصفية كبير، وهي مشكلة قديمة ومستمرة منذ سنين دون حلول حتى الآن، والأمر لا يقتصر على مدارس الحلقة الأولى فقط، بل معمم أيضاً على الحلقة الثانية أيضاً! تقول إحدى المعلمات في مدرسة فايز سعيد

محمود بريف دمشق: «تجلس طالبات الإعدادي أربعة في كل مقعد «من المفترض أنه مخصص لطلبتين أو ثلاثة على أبعد الحدود»، وطولة المعلم تتسع لأربعة أو خمس طالبات، كما واستغنيا كمعلمين عن كراسينا، ورغم ذلك ما زال هناك من يجلس على منصة السبورة، وهذا ما سيغدو غير مقبول مع قدوم فصل الشتاء البارد».

الكتب المدرسية المتهترئة!

أخذ موضوع تأمين الكتاب المدرسي حيزاً هاماً من أحاديث السوريين، خاصة بعد تسليم العديد من الطلبة والتلاميذ كتباً مستعملة تتضمن حلولاً للأسئلة، كتب الرياضيات واللغتين العربية والإنكليزية، والعديد من الكتب المتهترئة والناقصة التي لا تصلح للاستخدام!

فرغم توفر الكتب الجديدة في مستودعات الكتب المدرسية المعتمدة للبيع، وفي بعض المكتبات الخاصة سراً وبأثمان أعلى كون بيع الكتاب المدرسي خارج المستودعات يعتبر مخالفاً، إلا أن الكتب الموزعة في المدارس كانت قديمة وبالية في غالبيتها، مع نقص في بعض منها، وما تم تسجيله بالإضافة إلى ذلك هو واقع المحاباة في توزيع الكتب الجديدة على بعض الطلاب دون سواهم، في تمييز مجحف ينعكس سلباً على نفسية الطلاب!

وقد كانت آلية ضبط بيع الكتب من خلال مستودعات الكتب المدرسية فيها مشقة إضافية على ذوي الطلاب، فبيع الكتب من المستودعات يتطلب الحصول على وثيقة من المدرسة تتضمن العناوين المطلوبة، ومع ذلك فإن المستودعات نفسها لا تتوفر فيها كافة الكتب!

والمفارقة أن المعاناة السنوية مع الكتب المدرسية البالية تسجل فقط في المدارس الحكومية، بينما لا توجد مثل هذه المعاناة في المدارس الخاصة، التي تتوفر لديها الكتب الجديدة وبنسخ كاملة ولجميع طلابها، ولا عذر بذلك بأن هذه المدارس تتقاضى ضعف أثمانها من الطلاب، فالحق هنا هي مدى توفر هذه الكتب من عدمها قبل أي شيء!

والجدير بالذكر بهذا الصدد أنه وفي نهاية كل عام دراسي تقوم الإدارات المسؤولة في المدارس باستلام الكتب من الطلاب، والتالف غير الصالح لإعادة الاستخدام منها يتم التبرع بثلثها غالباً، ليصار إلى تسليم هذا المتهترئ إلى مستودعات الكتب وفق آلية محاسبية مضبوطة افتراضاً، ثم ترمم المدرسة نواقصها من الكتب بحسب تعداد الطلاب لديها، وبالتالي فمن واجب الإدارات

المدرسية أن تسلم الطالب في العام الذي يليه كتباً سليمة وصالحة للاستخدام، وليس كما هو قائم! مع العلم أن طباعة الكتب المدرسية عملية مركزية وتخصص لها الاعتمادات السنوية الكافية افتراضاً بغاية وصول الكتاب المدرسي إلى الطالب مع بداية العام الدراسي! فما هي أسباب استمرار أزمة الكتاب المدرسي كل عام؟

هل هي بسبب ضعف التنسيق المسبق بين الإدارات المدرسية ومديريات التربية ومستودعاتها، أم بسبب غياب الرقابة وضعفها، وتغلغل أوجه الفساد في بعض مفاصلها؟!

مشكلات مدورة من عام إلى آخر!

المشكلات والصعوبات أعلاه هي ما تم تسجيله حتى الآن، وبعد مضي أسبوعين فقط على بدء العملية التعليمية للعام الدراسي الحالي، والتي ستزاد مع بث الحياة في المشكلات والمعوقات الأخرى غير المحلولة والمدورة من عام إلى آخر، وخاصة ما يتعلق باستمرار نقص الكادر التدريسي، وبالتالي فقدان بعض التخصصات في بعض المدارس، تضاف إليها المشكلات المرتبطة بالبرد خلال فصل الشتاء ارتباطاً بنقص ما زوت التدفئة، ومشكلات ضعف الإضاءة ارتباطاً بتدري الواقع الكهربائي، وصولاً إلى تكريس النزف الطلابي!

فمما لا شك فيه أن جملة المشكلات المدورة وغير المحلولة من عام إلى آخر ستعكس سلباً على العملية التعليمية وعلى مستقبل الطلاب!

المشكلة بالسياسات!

ونختصر القول بأن جملة المشكلات والصعوبات والمعوقات غير المحلولة والمستمرة من عام إلى آخر، مع تفاقمها وتعمقها، ليست بسبب الضعف الإداري أو سوء التنظيم والتنسيق فقط، بل هي انعكاس ونتيجة لجملة السياسات الظالمة المطبقة، وليسياسات التعليم ضمناً!

فالسياسات الاجرية نازبة للكادر التعليمي والإداري، وسياسات ضغط الإنفاق كارتية على حساب المدرسين والطلاب، وعلى حساب تسجيل المزيد من التردّي في مستلزمات العملية التعليمية وفي البنية التحتية في المدارس، وآليات وأنماط الخصخصة المباشرة وغير المباشرة تكرس التمييز والطبقية، وسياسات الإفكار المعجمة تزيد معدلات النزف الطلابي، يضاف إلى كل ما سبق تفول الفساد وأوجه المحسوبية والوساطة والولاء على حساب الكفاءة!

التعليم الجامعي.. مزيد من الفرز الطبقي والنبذ للمفقرين!



أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مفاضلات القبول الجامعي للعام الدراسي 2023-2024، على أن يبدأ التقدم للمفاضلة اعتباراً من تاريخ 2023/9/17 ولغاية 2023/10/8، وفق آلية جديدة تعتمد الشكل الإلكتروني في التسجيل عن بعد مع تسديد الرسوم عبر آليات الدفع الإلكتروني، ومن خلال مفاضلة واحدة للعام والموازي!

ولم يتبين من الإعلانات والتعليمات الصادرة عن الوزارة ماهي نسبة القبول في التعليم العام «المجاني»، ونسبة القبول في التعليم الموازي «المأجور»، من إجمالي عدد المقاعد في الجامعات الحكومية لهذا العام وفقاً لسياسة الاستيعاب المطبقة، حيث كان من المفترض أن يتم تحديد هذه النسبة بشكل مسبق قبل التقدم للمفاضلات!

فهل سنشهد مزيداً من الفرز الطبقي، وتكريس انعدام تكافؤ الفرص، في مرحلة التعليم الجامعي هذا العام؟!

جديد هذا العام.. سقوف الرغبات محكومة بالذكاء!

الجديد لهذا العام أن التقدم للمفاضلة سيتم ببطاقة مفاضلة واحدة فقط بحسب الشهادة الثانوية «الفرع العلمي أو الفرع الأدبي»، إلكترونياً عن بعد من خلال التطبيق الخاص بمفاضلات القبول الجامعي.

وقد تم وضع الرابط الخاص بالتطبيق للولوج والتسجيل، إما عبر جهاز الحاسب الشخصي، أو من خلال الهاتف المحمول، وفق تبويبات خاصة بمراحل إدخال البيانات المتتابة الخاصة بكل طالب، وصولاً إلى إدخال الرغبات «مع إمكانية تعديلها من قبل الطالب»، ثم تسديد الرسوم عبر آلية الدفع الإلكتروني أيضاً.

وجميع المراحل أعلاه تعتمد على رقم الهاتف المحمول للطالب، وعلى «رمز التقدم للمفاضلة- ورمز التنفيع الخاص بكل طالب»، والتي ستصل للطالب من خلال رسالة نصية على هاتفه المحمول الخاص، ما يفترض توفر جهاز محمول أو حاسب لدى كل طالب، بالإضافة إلى اللوجستيات الأخرى، شبكة نت وشبكة كهرباء! أما بقية المتقدمين للمفاضلات الخاصة «سوري غير مقيم- عرب وأجانب- هيئة تدريسية- ذوو الشهداء والجرحى والمفقودين- المعاقين- أبناء المواطنين السوريين- العرب المولودون في سورية» فتتم حصراً من خلال مراكز التسجيل الخاصة بهم، وإلكترونياً أيضاً.

وعلى الطلاب وفقاً للتعليمات الصادرة حسن اختيار رغباتهم مما هو متاح بحسب درجات كل

منهم، بسقف رغبات للفرع العلمي يصل إلى 120 رغبة «35 للقبول العام و 25 للقبول الموازي، و 20 لمنح الجامعات الخاصة و 40 للكليات الطبية بالجامعات الخاصة المأجورة»، وللداعي بسقف رغبات 60 رغبة «25 للقبول العام و 20 للقبول الموازي و 15 لمنح الجامعات الخاصة»! وما على الطالب بعد كل ذلك إلا انتظار نتائج المفاضلة النهائية ليتبين مقدار ارتفاع معدلات القبول لهذا العام بالمقارنة مع العام الماضي، سواء للعام أو للموازي، وما هو الفرع والتخصص الذي من المفترض أن يستكمل تسجيله به من ضمن «رغباته» المسجلة «عام- موازي»! ولا داعي للتشكيك طبعاً، فالآلية مؤتمنة ومتحكم بها من قبل التطبيق الذكي، لكن لا ندري بالمقابل مدى انطباق مفردة «رغبات» على هذه الآلية من الفرز والقبول الجامعي؟!

القبول الجامعي والنموذج الليبرالي القائم على «العرض والطلب»!

المفاضلة الواحدة للعام والموازي، مع فروقات في درجات الحد الأدنى للقبول في كل منها، والتي وصلت في بعضها إلى 25 درجة، وعدم الإعلان المسبق عن نسب القبول في التعليم الموازي للعام، أي عدد المقاعد المحجوزة مسبقاً لكل منها، ربما سيرتك الباب مفتوحاً لتباين نسب القبول بحسب مجريات نتائج المفاضلة «الإلكترونية»، ما يعني أن نسبة القبول في التعليم العام «المجاني» قد تنخفض لمصلحة ارتفاع نسبة القبول في التعليم الموازي «المأجور» هذا العام، وذلك وفقاً «لآليات العرض والطلب» المرتكز على درجات الحد الأدنى المعلن عنها للعام والموازي بكل جامعة وكلية وقسم ومعهد، وعدد المتقدمين إلى كل منها على ما يبدو، وليذهب التعليم الجامعي المجاني، ومبدأ تكافؤ الفرص، المحميين والمكفولين دستوراً وقانوناً، إلى الجحيم!

وتجدر الإشارة إلى قاسيون بتاريخ 2023/9/10 بمادة حملت عنوان «مناهة طلابية مستجدة.. ومزيد من الفرز الطبقي»، فمما ورد فيها: «المفاضلة الشاملة المستجدة ستضمن على ما يبدو تحقيق الزيادة المطلوبة في بعض الكليات

والمعاهد «المستهدفة» بذريعة احتياجات سوق العمل، وبغلاف تأمين مقعد تعليم عام لكل طالب ناجح، وما على الطلاب إلا الاستنكاف بحال تعارض رغبتهم الحقيقية مع هذا التوجه!»، فالسياسات التعليمية، بما في ذلك سياسات الاستيعاب والقبول الجامعي، وفقاً للنموذج المتبع منذ عقود وحتى الآن، وخاصة خلال السنوات القريبة الماضية، تكرس الفرز الطبقي المحجف في مرحلة التعليم الجامعي، لمصلحة المليئين مالياً والأثرياء فقط، فيما يتم نبذ وطردها للمفقرين تبعاً من هذه المرحلة، سواء بسبب سياسات القبول الجامعي، وزيادة حصة المأجور على حساب المجاني عاماً بعد آخر، أو بسبب آليات الفرز والتصفية والتفويض خلال المرحلة الجامعية بنتيجة العمليات الامتحانية وسلاسل التصحيح ونسب النجاح، بالإضافة طبعاً إلى جملة السياسات الاقتصادية الظالمة التي تنعكس سلباً على المفقرين وتدفعهم إلى العزوف عن استكمال تعليمهم الجامعي بسبب سوء وتردي الوضع المعيشي عموماً!

قضم المجاني وزيادة المأجور!

للتذكير تجدر الإشارة إلى أن نسبة القبول في التعليم الموازي كانت 10% مقابل 90% للعام المجاني، عند البدء بإطلاق هذا النموذج من أنظمة التعليم المأجورة على حساب التعليم المجاني، لترتفع هذه النسبة لاحقاً إلى 20%، حيث بقيت كذلك حتى عام 2020، ثم وفي عام 2021 ارتفعت إلى نسبة 30%، وفي عام 2022 ارتفعت إلى نسبة 40%، وفي عام 2023 وصلت إلى نسبة 50%، في فترات كبيرة وسريعة ومتتالية، وكأننا في سباق محموم لتقليص مقاعد ونسبة التعليم العام المجاني في الجامعات الحكومية على حساب زيادة نسبة التعليم المأجور فيها، وصولاً إلى ترك النسبة مفتوحة الآن للعام الدراسي 2024 دون تحديد لما بعد صدور النتائج النهائية للمفاضلة، إن تم الإعلان عنها!

فماذا سيبقى من التعليم العام المجاني بحسب مسيرة السياسات التعليمية القاضية له، والمقوضة لما بقي من إمكانات في الجامعات الحكومية، مقابل زيادة حصة أنظمة التعليم المأجورة المكلفة على حسابه، بالتوازي مع أنماط الخصخصة المباشرة الأخرى، سواء في مرحلة التعليم الجامعي، أو في مرحلة الدراسات العليا؟!

رسوم الموازي المكلفة عامل نبذ إضافي!
رسوم التعليم الموازي كانت مقبولة نسبياً بالمقارنة مع معدلات الأجور ومستويات المعيشة، لكن على مر السنين، وبسبب التردّي الاقتصادي المعيشي، استمرت الرسوم بالارتفاع مع استمرار التدهور الاقتصادي المعيشي، وبحيث لم تعد الرسوم متناسبة لا مع معدلات الأجور ولا مع مستويات المعيشة على الإطلاق!

فقد ارتفعت الرسوم السنوية في التعليم الموازي من عام إلى آخر خلال السنوات القريبة الماضية بنسب تقارب 50% في كل مرة، لكن هذا العام ارتفعت الرسوم بنسبة 100% تقريباً دفعة واحدة!

فالرسم السنوي للقبول الموازي للسنة التحضيرية والكليات الطبية «بشري- أسنان- صيدلة» تم تحديده بمبلغ 1,200,000 ليرة، وللهندسات بمبلغ 900,000 ليرة، ولبقية الكليات بمبلغ 500,000 ليرة، وأدنى رسم سنوي يبلغ 250,000 ليرة لبعض المعاهد المقبولين من حملة شهادة الثانوية للفرع الأدبي.

وطبعاً ستضاف إلى هذه الرسوم بقية التكاليف الدراسية السنوية المعتمدة على طلاب العام والموازي على السواء، والتي تبدأ بالكاتب والمحاضرات ولا تنتهي بأجور المواصلات، أي تكلفة مليونية سنوية كبيرة يعجز حبالها المفقرين! على ذلك فإن التعليم الموازي المأجور والمكلف سيخرج من حسابات وخيارات ورغبات غالبية المفقرين من كل بد، ومع تدني نسبة القبول في العام المجاني وتراجعها عاماً بعد آخر فإن هؤلاء لن يتمكنوا من استكمال تحصيلهم العلمي في المرحلة الجامعية، ليس بسبب قلة قدراتهم وإمكاناتهم العلمية والمعرفية، بل بسبب سياسات الإفكار الظالمة الممارسة بحقهم، بالتوازي مع السياسات التعليمية النابذة والطاردة لهم، ويتبع ذلك طبعاً التنافس على فرص العمل التي ستذهب إلى الميسورين والأثرياء ممن استكملوا تحصيلهم العلمي أيضاً، أي مزيد من النبذ والقهر المعيشي للمفقرين!

فجور السياسات الليبرالية وظلمها تجاوز وأد الإمكانات وتقويت الفرص أمام المفقرين لاستكمال تعلمهم بكافة مراحل التعليم، بكل صلف وعن سبق إصرار وتصميم، إلى تقويض فرص الحياة نفسها بالنسبة إليهم، كجريمة مضافة إلى جملة الجرائم المسجلة باسمها!

بعض «ثمار» ضرب إنتاج محصول القمح وتقويضه!



كُتب الكثير عن استمرار تراجع إنتاج محصول القمح عاماً بعد آخر، وعن الأسباب المباشرة التي تكرس هذا التراجع من خلال السلوك الحكومي، سواء بما يخص تأمين مستلزمات الإنتاج وسياسات تخفيض الدعم، أو من خلال أنماط التسعير الرسمية المجحفة وغير المجزية للمحصول، وبالتالي، تكبد المزارعون الخسائر المتتالية عاماً بعد آخر!

■ **عادل إبراهيم**

وكذلك تم الحديث عن ارتباط نتائج ذلك بالمحصول مع مصالح بعض الحيتان الكبار المستفيدين من هذا التراجع المستمر، من خلال منحهم الفرصة تلو الأخرى لتأمين الكميات اللازمة من القمح لسد الفجوة بين الاحتياج وبين الإنتاج، وذلك من أجل صناعة رغبة الخبز، الذي يعتبر من عوامل الأمن الغذائي للمواطن!

فها هي صفقة جديدة وكبيرة يتم الإعلان عنها لتوريد كميات من القمح عبر آلية التعاقد بالتراضي، برعاية حكومية وبما يضمن حصة ربحية كبيرة لمصلحة المورد المحظي! فبحال أن أحداً لا يعرف من أين تؤكل الكتف، فإليه بعض التفاصيل!

تفاصيل الصفقة ومقدماتها!

انتهى موسم حصاد القمح عملياً مع نهاية الشهر الماضي تقريباً، واستلمت المؤسسة السورية للحبوب كمّاً جيداً من المحصول، بحسب ما تم الإعلان عنه رسمياً، بمختلف المواصفات ودرجات التجريم، المصنفة وخارج التصنيف!

فقد فسح المجال أمام المؤسسة هذا الموسم لاستلام كل الكميات من المزارعين، وعدم رفض أية كمية مهما كانت مواصفاتها، لذلك كانت الكمية المستلمة والمعلن عنها كبيرة نسبياً، وبواقع تجاوز 900 ألف طن، مع توقع مسبق «ومتفائل» تم الإعلان عنه رسمياً بأن

هذا الموسم ستتجاوز كميات المستلم منه مليون طن!

وقد سبق لقاسيون أن أشارت إلى ذلك بمادتها المعنونة «أرقام القمح تفضح عورة السياسات!» بتاريخ 2023/6/25، حيث ورد فيها ما يلي: «يبدو أن الحكومة لم يعد الوقت يسعفها، لذلك فإنها على استعداد لاستلام أية كميات ومهما كانت مواصفاتها ونوعيتها، وذلك للوصول إلى رقم كبير ما، يغطي عورة سياساتها وظلمها للفلاحين وتقويضها للإنتاج وتضحياتها بالأمن الغذائي!».

ومع ذلك يبدو أن السورية للحبوب على عجلة من أمرها لتأمين المزيد من القمح من خلال الموردين، وبكمية كبيرة دفعة واحدة على غير العادة!

فصفقات القمح التي يتم الإعلان عنها عادة تتراوح كمياتها بين 50-250 ألف طن، والاستثناء بذلك محدود في بعض الأحيان، وهو ما جرت عليه العادة طيلة السنين الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من الصفقات تتم بالمقايضة بين القمح القاسي من الإنتاج المحلي مقابل قمح طري مستورد، ومن خلال عقود ومناقصات غالباً!

أما أن يتم الإعلان عن صفقة بكمية 1,400,000 طن دفعة واحدة، ومن خلال التعاقد بالتراضي، فهذا جديد حكومي غير مسبوق! فمن الموقع الرسمي للحكومة، أنه خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2023/9/12، «وافق المجلس على توصية اللجنة الاقتصادية

صفقات القمح عادة تتراوح كمياتها بين 50-250 ألف طن وجزء من الصفقات تتم بالمقايضة بين القمح القاسي من الإنتاج المحلي مقابل قمح طري مستوردا!

المتعلقة بالتعاقد بالتراضي لتوريد مليون و400 ألف طن من القمح الخبزي الطري، وفق المواصفات المعتمدة من المؤسسة السورية للحبوب، بهدف تعزيز المخزون الاستراتيجي من مادة القمح لفترات مناسبة والحفاظ على الأمن الغذائي».

الكمية الكبيرة أعلاه، المزمع توقيع عقد التراضي من أجلها بعد الموافقة الحكومية أعلاه، قد تعني بداية، أن الأرقام المعلنة عن استلام السورية للحبوب مبالغ بها، ليس من حيث الكم، بل من حيث النوع والمواصفة، ومدى إمكانية الاستفادة من جزء منها على مستوى تصنيع رغيف الخبز، أو من خلال عمليات المقايضة بالقمح الطري، عبر الإعلان عن مناقصات وعقود، تضمن نوعاً ما المصلحة العامة!

أما عن التعاقد بالتراضي كآلية لتوريد هذه الكمية الكبيرة، وليس من خلال مناقصة أو عقود مقايضة كما يفترض، فهذا شأن آخر مرتبط بعدة جوانب تم تجاوزها، نذكر منها التالي:

فالجانب القانوني تم تجاوزه عملياً بموافقة الحكومة!

والجانب الفني المرتبط بالمواصفة، تم تغليفه بعبارة «وفق المواصفات المعتمدة من المؤسسة السورية للحبوب»!

والجانب المالي ناحية السعر تم غش الطرف عنه بالتعاقد بالتراضي بعيداً عن المنافسة السعريّة التي تضمنها نوعاً ما المناقصات!

وأخيراً، هامش الربح المضمون للمورد المحظي الذي سيتم التعاقد معه لتوريد هذه الكمية الكبيرة، بالإضافة طبعاً لضمان هوامش الأرباح بذريعة العقوبات والحصار!

وكل ذلك تم تغليفه بعبارة «الحفاظ على الأمن الغذائي»!

فالأرباح التي تم ضمانها لمصلحة المورد

المحظي، وفقاً لكم الصفقة الكبير أعلاه، ومن خلال آلية التعاقد بالتراضي، مليونية وكبيرة، وبالعملة الصعبة طبعاً، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الموافقة الحكومية أعلاه لحظت وذكرت الكم فقط، ولم تلحظ وتذكر التكلفة الإجمالية للصفقة المزمعة!

السياسات والناهبون المحظيون وتقويض الإنتاج!

هل عرفتم من أين تؤكل الكتف، وكيف هناك محظيون يعرفون تمام المعرفة ألياتها وأنماطها، وبمقدماتها ونتائجها، وصولاً لاستنزاف كل ما هو متاح من مقدرات وإمكانات في البلد، وبرعاية حكومية منقطعة النظير!

فصفقة القمح الحالية قد تكون الأولى بهذا الكم الكبير، لكنها لن تكون الأخيرة من كل بد، فمع استمرار تراجع محصول القمح فإن ذلك يعني زيادة مثل هذه الصفقات، وربما مع رغبة مضمرة أن نصل لاستيراد كل احتياجنا من القمح بعد الإجهاد الكلي على المحصول خلال السنوات القليلة القادمة، طالما بقيت الحكومة تتعامل معه وفقاً لنفس الأنماط بما يخص مستلزمات الإنتاج وتخفيض الدعم والتسعير المجحف!

فاستمرار السياسات الليبرالية المتبعة، والمجبرة كلاً وجزءاً لمصلحة القلة من كبار حيتان النهب والفساد، على حساب مقدرات ومصلحة العباد والبلاد، ستؤدي إلى استمرار مساعي تقويض كل ما هو منتج في البلاد «زراعي وصناعي، عام وخاص»، وذلك لزيادة فائزات المستوردين، وبالتالي، حصة أصحاب الأرباح، ولو كان ذلك على حساب التضحية بالأمن الغذائي، وبقائه وبقائنا رهناً تحت رحمة من لا يرحم من الناهبين والفاستدين والنافذين الكبار!

من بيانات التجارة العالمية: كيف تراجعت



في مطلع العام الجاري، نقلت وسائل الإعلام العالمية وزارة التجارة الأمريكية، خبراً مفاده أنه تم تخفيض الميزان التجاري الأمريكي في نهاية عام 2022 إلى عجز قدره 948,1 مليار دولار. حيث بلغت صادرات السلع والخدمات حوالي 3 تريليون دولار، أما الواردات فقط وصلت إلى 3,9 مليار دولار. أي أن العجز التجاري يقارب 1 تريليون دولار. وهذا رقم قياسي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها!

قاسيون

وفقاً للصحف الأمريكية، فإنه في العام الماضي «لم يكن هنالك ما يشير إلى أن الولايات المتحدة أوقفت أو رفضت التجارة مع العالم بأسره، وذلك رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية مع روسيا والصين». رغم ذلك، تجاوزت الزيادة في الواردات الزيادة في الصادرات بأكثر من 100 مليار دولار من القيمة المطلقة.

زيادة الواردات الأمريكية من «دماغ» الأوروبيين

الزيادة في الصادرات، التي بلغت 453,1 مليار دولار، حسب صحيفة «نيويورك تايمز»، كانت بسبب الأحداث العسكرية في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا، حيث أدت هذه العوامل إلى زيادة أسعار الطاقة في السوق العالمية، واستفادت الولايات المتحدة من هذا الوضع بوصفها أحد مصادر النفط والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والغاز المسال. وعلى مدار العام، ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام من الولايات المتحدة بمقدار 47,5 مليار دولار، والمنتجات البترولية - بمقدار 54,9 مليار دولار، والغاز الطبيعي - بمقدار 22,9 مليار دولار. أما عنصر التصدير الآخر الذي أظهر

زيادة كبيرة فهو تصدير الخدمات - 128,9 مليار دولار. ومن المحتمل أن تخفي أرقام النمو لبعض مجموعات منتجات إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة إلى أوكرانيا. في هذا الصدد، تلفت صحيفة «نيويورك تايمز» الانتباه إلى حقيقة أن الزيادات الكبيرة بشكل خاص في الصادرات الأمريكية لوحظت في الاتجاه الأوروبي، حيث ضعفت القدرة التنافسية للشركات الأوروبية إلى حد كبير بعد إطلاق العقوبات المناهضة لروسيا. ونجح المصدرون الأمريكيون في الاستفادة من هذا الوضع، حيث أنه «بعد قطع العديد من العلاقات الاقتصادية مع روسيا، بدأ الاتحاد الأوروبي في شراء المزيد من الطاقة من الولايات المتحدة».

هنا يمكن الاستشهاد بسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي باعتبارها السبب الرئيسي لزيادة الواردات الأمريكية خلال العام الماضي، حيث رفعت سعر الفائدة الرئيسي مراراً وتكراراً على مدار العام. وقد أدى ذلك إلى تعزيز وضع الدولار الأمريكي مؤقتاً، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لشركاء الولايات المتحدة التجاريين، حيث أن «القيمة العالية للدولار الأمريكي... جعلت السلع الأجنبية أرخص من السلع الأمريكية، مما ساهم إلى توسيع العجز التجاري بشكل أكبر».

هذه وصفة مضمونة لكارثة اقتصادية أمريكية

ذات مرة، في «الأيام الخوالي»، كانت الولايات المتحدة الاقتصاد الأكثر تنافسية في العالم، ولم تكن تعرف ما هو العجز التجاري. بعد الحرب العالمية الثانية، كان الميزان التجاري الأمريكي، على العكس من الآن، فائضاً وظل كذلك حتى أواخر خمسينيات القرن العشرين. خلال ستينيات القرن العشرين، كانت التجارة الخارجية للولايات المتحدة متوازنة بشكل عام. ولكن منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، أصبح الميزان التجاري عاجزاً بشكل مطرد، وكان الميزان السلبي ينمو. وثمة تفسير لذلك: في عام 1976، في المؤتمر النقدي والمالي الجاميكي، تم اتخاذ قرار بالتحول من معيار الدولار الذهبي إلى معيار الدولار الورقي «للمزيد، راجع مادة قاسيون في العدد الماضي، بعنوان: بعد نصف قرن: هكذا بدأ نظام البترودولار وهكذا يموت اليوم».

بعد ذلك، أصبح يمكن للبنك المركزي الأمريكي طباعة الدولار دون أي اعتبار لاحتياطيات الذهب وحجم الصادرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى. حيث ظهرت فرصة فريدة لدفع ثمن الواردات الأمريكية باستخدام قطع غير مضمونة من الورق. واستفادت أمريكا استفادة كاملة من هذا. لمدة 21 عاماً - من 1985 إلى 2005 - بلغ إجمالي العجز التجاري الأمريكي «التراكمي» 6,6 تريليون دولار. وبدأت الولايات المتحدة تعيش وتستهلك السلع والخدمات من العالم

بأسره بالدين، متناسية تماماً أنه في يوم من الأيام ستتوقف دول أخرى عن توريد السلع والخدمات بالدين وستقدم «سندات الدين» المقومة بالدولار الأمريكي المتراكمة على مدى عقود وتطالب بالسداد.

في حزيران 2005، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق بول فولكر: «لا أرى كيف يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في الاقتراض والاستهلاك في حين تسمح لدول أخرى بإنتاج كل شيء. هذه وصفة لكارثة اقتصادية أمريكية».

سواء ترامب أو بايدن.. العجز يعلو والنتائج يهبط

كما هو شائع في العالم اليوم، فإن المؤشر العالمي لقياس اقتصاد أي دولة هو الناتج المحلي الإجمالي. وعند حساب الناتج، تتم إضافة تكلفة صادرات السلع والخدمات إلى الإجمالي، ويتم طرح تكلفة الواردات. لذلك، في العام الماضي «2022»، كان العجز التجاري الأمريكي يعني انخفاضاً فعلياً في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنحو 1 تريليون دولار!

عندما كان رئيساً، كان دونالد ترامب مهتماً بشكل جدي بمشكلة العجز التجاري المتزايد. وقد وضع نصب عينيه حلاً للمشكلة يمكن أن نطلق عليه «إحلال الواردات الأمريكية»، واقترح وقف عملية تراجع التصنيع التي لوحظت منذ فترة طويلة في الولايات المتحدة. وحتى قبل ترمب، كان الجزء



في «الأيام

الخوالي»

كانت الولايات

المتحدة

الاقتصاد الأكثر

تنافسية في

العالم ولم تكن

تعرف ما هو

العجز التجاري

واشنطن وتقدم خصومها في العالم؟

453,1

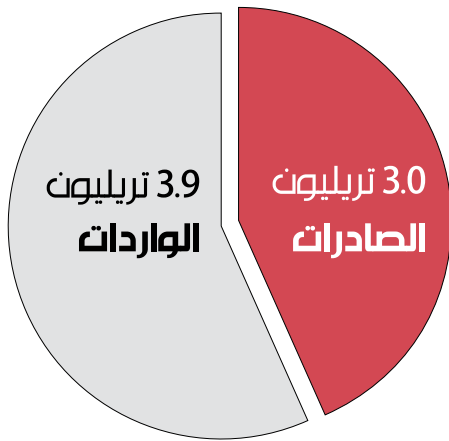
الزيادة في الصادرات، التي بلغت 453,1 مليار دولار، كانت بسبب الأحداث العسكرية في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية ضد روسيا

6,6

لمدة 21 عاماً - من 1985 إلى 2005 - بلغ إجمالي العجز التجاري الأمريكي «التراكمي» ما يقارب 6,6 تريليون دولار أمريكي

282,3

حسب أرقام بنك روسيا، بلغ فائض التجارة الروسية في السلع والخدمات العام الماضي مستوى قياسياً بلغ 282,3 مليار دولار



**الواردات
الأمريكية
مقابل
الصادرات
خلال عام
2022**

باستمرار في مجموعة القادة من حيث الفائض التجاري، حيث وعلى مدار ثلاثة عقود، نما حجم فائضها بسرعة. فيما يلي بيانات عن الميزان الإيجابي للتجارة الخارجية الروسية في السلع «بالمليار دولار»: 1994 - 18,02، 2000 - 57,09، 2010 - 147,00، 2019 - 165,85، 2021 - 189,83. وفي السنوات الأخيرة، احتل الاتحاد الروسي باستمرار المرتبة الأولى بين أفضل 5 دول «فقط الصين وألمانيا كانتا في المقدمة».

لا توجد بيانات لعام 2022، ذلك بسبب أن دائرة الجمارك الفيدرالية الروسية أغلقت معظم الإحصاءات في آذار من العام الماضي بفعل المواجهة الاقتصادية مع الغرب. ولكن يمكننا استخدام بيانات من بنك روسيا، الذي قدم في شهر كانون الثاني تقديرات ميزان المدفوعات الروسي لعام 2022. حيث بلغت صادرات السلع والخدمات في العام الماضي 628,1 مليار دولار، والواردات - 345,8 مليار دولار. وبلغ فائض التجارة الروسية في السلع والخدمات العام الماضي مستوى قياسياً بلغ 282,3 مليار دولار.

لهذا، يستنتج بعض الاقتصاديين أنه وعلى ما يبدو، قد تحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الصين في هذا المؤشر!

**عندما يخسر أحد..
يكون أحد ما قد كسب!**

يجب أن نتذكر أن الاقتصاد العالمي صمم بحيث يكون مجموع كل العجز التجاري الذي تسجله البلدان مساوياً لمجموع الفوائض التجارية في البلدان الأخرى، فبقدر ما يشتري البعض ويستهلكون، يجب على الآخرين أن ينتجون ويصدرون. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، فإن العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً تعاني من عجز تجاري. وفقاً للأمم المتحدة، في السنوات الأخيرة، احتلت المملكة المتحدة وفرنسا باستمرار المرتبة الأولى في أعلى 5 من حيث العجز التجاري. وفي نهاية عام 2022، وصل العجز التجاري لفرنسا إلى قيمة قياسية بلغت 164 مليار يورو. حيث تضاعف العجز تقريباً مقارنة بالعام السابق (84,7 مليار يورو).

ومن بين الدول ذات الميزان التجاري الإيجابي، تحتفظ الصين بالرقم القياسي، حيث تواصل بكين، وعلى الرغم من عرقلة واشنطن، زيادة فائضها التجاري: في عام 2020 كان 524,0 مليار دولار، وفي عام 2021 ارتفع إلى 676,4 مليار دولار، ثم في عام 2022 ارتفع إلى 876,91 مليار دولار. لسنوات عديدة، تم إدراج روسيا

**اعتماد الولايات
المتحدة
الأمريكية
على الواردات
الصينية أكبر
مما تشير إليه
الإحصاءات
الرسمية
الصادرة عن
وزارة التجارة**

المتحدة الأمريكية على الواردات الصينية أكبر مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة الأمريكية. حتى في عهد ترامب، تم فرض رسوم استيراد متزايدة على عدد من مجموعات المنتجات من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة. ولتجنب مثل هذه الرسوم، كانت ترسل الشركات الصينية بضائعها إلى الولايات المتحدة من خلال دول أخرى لديها معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً في الولايات المتحدة.

الخبير الاقتصادي والمالي الأمريكي المعروف، وولف ريختر، يؤكد أن «فيتنام أصبحت مركزاً رئيسياً لإعادة الشحن للصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة من أجل التهرب من الرسوم الأمريكية»، وبالمناصفة، بلغت ريختر الانتباه إلى حقيقة أن العجز التجاري الأمريكي قد تجاوز بالفعل 1 تريليون دولار «منذ عدة سنوات». والحقيقة، من وجهة نظره، هي أن وزارة التجارة الأمريكية تقدم إحصاءات عن الميزان التجاري تغطي كل من السلع والخدمات. وغالباً ما يتبين أن التجارة في الخدمات هي تجارة في الهواء. حيث تبين أن عمليات تصدير واستيراد العديد من أنواع الخدمات هي في كثير من الحالات عمليات زائفة إما ترتبط بالاقتصاد الأسود، وإما هدفها المباشر هو تضخيم الاسمي للأرقام. ولهذا، فمن الأفضل التعامل مع الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في السلع، لأنها أقرب إلى الاقتصاد الحقيقي لا الاقتصاد المزيف.

الأكبر من العجز التجاري بسبب التجارة الأمريكية مع الصين، التي كانت غير متوازنة بشكل واضح. بذل ترامب جهوداً كبيرة لمواءمة التجارة مع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى تدهور العلاقات الأمريكية الصينية، لكنه لم يحقق أي نتائج واضحة.

زاد الرئيس التالي، جو بايدن، من توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، لكنه لم يحقق نجاحاً في التغلب على الاختلالات التجارية بين البلدين. في عام 2022، زادت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بمقدار 31,8 مليار دولار مقارنة بعام 2021 ووصلت إلى 536,8 مليار دولار. وزادت واردات الصين من الولايات المتحدة بمقدار 2,4 مليار دولار وبلغت 153,8 مليار دولار. وبالمقارنة مع رئاسة ترامب، تفاقم اختلال التوازن.

**ليس بمقدور أحد في العالم
أن يوقف الصين**

وفقاً لوزارة التجارة الأمريكية، فإنه إلى جانب الصين، كان لدى الولايات المتحدة عجز تجاري كبير مع الدول التالية «بالمليار دولار»: المكسيك - 131، فيتنام - 116، كندا - 82، ألمانيا - 74، اليابان - 68، أيرلندا - 66، تايلاند - 48، كوريا الجنوبية - 44، تايلاند - 43، إيطاليا - 42، الهند - 38، ماليزيا - 37، إندونيسيا - 25، سويسرا - 23. بطبيعة الحال، فإن اعتماد الولايات

لماذا يصرون على إعادة الفشل ولصالح من؟



على مدى الخمسين عاماً الماضية، كان تطوّر الاقتصاد مدفوعاً بالرغبة في استخلاص تحليل للاقتصاد الكلي مباشرة من نظرية الاقتصاد الجزئي. حقق هذا المشروع نجاحاً نظرياً، ولكنّه فشل عملياً. فلماذا يصرون على استخدام هذه الوسيلة مع أنها أثبتت فشلها في تفادي الأزمة والتضخم والإنهيار؟

■ ستيف كين
ترجمة: قاسيون

تعتمد نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة، بدءاً من «دورة الأعمال الحقيقية RBC» وصولاً إلى «التوازن العام العشوائي الديناميكي DSGE»، بشكل راسخ على مبادئ الاقتصاد الجزئي للمنفعة والأرباح، وعلى وجه الخصوص نموذج النمو الذي طوره فرانك رامزي في 1928. إنّ النجاح النظري لعملية الاشتقاق هذه دفعت خبراء الاقتصاد السائد إلى الاعتقاد بأنهم وجدوا «المبتغى الأخير» للاقتصاد: نظرية راسخة في الاقتصاد تمكن الاقتصاديين من إدارة الاقتصاد بنجاح.

قدّم روبرت لوكاس، أحد المهندسين الرئيسيين «لثورة المؤسسات الصغيرة»، وجهة نظر منتصرة حول حالة الاقتصاد في خطابه الرئاسي أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية في 2003: «ولد الاقتصاد الكلي باعتباره مجاًلاً متميزاً في أربعينات القرن العشرين، كجزء من الاستجابة الفكرية لأزمة الكساد الأعظم. يشير المصطلح بعد ذلك إلى مجموعة من المعرفة والخبرة التي كنا نأمل أن تمنع تكرار تلك الكارثة الاقتصادية. أطروحتي في هذه المحاضرة هي أنّ الاقتصاد الكلي بهذا المعنى الأصلي قد نجح: فقد تمّ حل مشكلته المركزية المتمثلة في الوقاية من الكساد ضمن كل السيناريوهات العملية، وقد تمّ حلها في الواقع على مدى عقود عديدة... إذا أخذنا أداء الولايات المتحدة على مدى الخمسين عاماً الماضية كنقطة الانطلاق للمعيار الأساسي، فإمكانية تحقيق مكاسب في مجال الرفاهية من خلال تحسين سياسات جانب العرض على المدى الطويل تتجاوز بكثير الإمكانيات التي يمكن تحقيقها من مزيد من التحسينات في إدارة الطلب على المدى القصير».

وانتشرت نزعة انتصارية مماثلة في الدوائر السياسية. أعلن بين برانكي، الذي تحدّث قبل 16 شهراً فقط من استلامه منصب رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في 2004 قائلاً: «لم تشهد حقبة التضخم المنخفض في العقدين الماضيين تحسينات كبيرة في النمو الاقتصادي والإنتاجية فحسب، بل شهدت أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في التقلبات الاقتصادية، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها، وهي الظاهرة التي أطلق عليها وصف الاعتدال العظيم. وأصبحت حالات الركود أقل تواتراً وأكثر اعتدالاً، كما انخفضت التقلبات ربع السنوية في الناتج وتشغيل العمالة بشكل كبير. تبقى مصادر الاعتدال الكبير مثيرة للجدل إلى حد ما، ولكن كما قلت: هناك أدلة على وجهة النظر القائلة بأنّ تحسين السيطرة على التضخم ساهم بشكل مهم في هذا التغيير المرحب به في الاقتصاد».

وعلى نحو مماثل، كان واضعوا النماذج الاقتصادية واثقين من أنّ نماذجهم الرياضية للاقتصاد قادرة على التنبؤ بدقة بسلوكه المستقبلي. ورغم أنه كانت هناك بعض عناصر الصراع والنقد والشكوك في الاقتصاد الأكاديمي السائد، إلا أن بناء النماذج الذين كانوا الفصيل المهيمن كانوا متفاخرين وفخوريين. وانعكست هذه الثقة على الهيئات الاقتصادية الدولية، حيث قامت منظمة التعاون والتنمية بمنح حق الافتتاحية للتقرير الصادر عنها الخاص بالتوقعات الاقتصادية في 2007 تحت عنوان: «تحقيق المزيد، إعادة التوازن». جاء فيه: «الوضع الاقتصادي الحالي أفضل في كثير من النواحي مما شهدناه منذ سنوات. وعلى هذه الخلفية تمسكنا بسياريو إعادة التوازن. تبقى توقعاتنا المركزية جيدة بشكل تام: هبوط ناغم في الولايات المتحدة، وانتعاش قوي ومستدام في أوروبا، ومسار قوي في اليابان، ونشاط مزدهر في الصين والهند. وتمشياً

مع الاتجاهات الأخيرة، فالنمو المستدام في اقتصادات المنظمة سيكون مدعوماً بقوة خلق فرص العمل وانخفاض البطالة».

لا شيء ممّا قيل حقيقي

بعد شهرين فقط من نشر منظمة التعاون والتنمية لتقريرها، كان عليها أن تشهد انكسار الكبرياء والتشامخ، وكان تبجّج سميتس ووترز بشأن القوى التنبؤية الخارجية، وبعد أقلّ من خمس سنوات من إعلان لوكاس بأنّ مشكلة الكساد قد تمّ حلها لفترات طويلة، انهار الاقتصاد العالمي في أكبر أزمة اقتصادية منذ أزمة الكساد الأكبر في ثلاثينيات القرن العشرين.

انهار معدل النمو الاقتصادي من 4.5% سنوياً إلى -3%، وهو عكس النشاط المزدهر والنمو المستدام الذي كانوا يتحدّثون عنه، وقالوا بأنّ المستقبل يخبئه. من المثير للقلق أيضاً أنّ ارتفاع معدلات البطالة الذي يحدث دائماً أثناء فترات الركود كان مصحوباً هذه المرة بظاهرة لم نشهدها منذ أزمة الكساد الأكبر: الانكماش. على الرغم من أنّ فترة الانكماش كانت قصيرة الأجل، استجابة لتدخلات سياسية حكومية كبيرة، إلا أنّها حدثت رغم ذلك: انهار معدل نمو أسعار المستهلك في الولايات المتحدة من أكثر من 5% سنوياً في أواخر عام 2007 إلى أقلّ من -0.1% سنوياً بحلول منتصف 2009. وفي تناقض صارخ مع ثقة لوكاس في أنّ «مكاسب الرفاهية من سياسات أفضل على المدى الطويل في جانب العرض تتجاوز إلى حد بعيد الإمكانيات الناجمة عن المزيد من التحسينات في إدارة الطلب على المستوى القصير»، وجد الاقتصاديون - الذين كانوا غير مجهزين للوظيفة - أنفسهم يحاولون يائسين تعزيز الطلب الاقتصادي على المدى القصير. ثم فشلوا أيضاً عندما قالوا بأنّ الطريقة لإنهاء الأزمة بسرعة هي الضخّ في النظام المصرفي ليمتلئ بالاحتياطات الفائضة، حيث أكدوا: أن هذا من شأنه تحفيز الاقتصاد بسرعة أكبر من وضع الأموال بشكل مباشر في أيدي الأسر كمثال. كانت تلك النصيحة لإدارة أوباما، الذي

استخدم مهاراته الخطابية في نيسان 2009 أمام جامعة جورج تاون قائلاً: «على الرغم من أنّ هناك الكثير من الأمريكيين الذين يعتقدون لأسباب مفهومة، أنّه من الأفضل إنفاق أموال الحكومة مباشرة على العائلات والشركات بدلاً من البنوك - ويتساءلون: أين خطّة الإنقاذ الخاصة بنا؟ - فالحقيقة هي أنّ دولاراً واحداً من رأس المال في البنك يمكن في الواقع أن ينتج قروضاً بقيمة ثمانية أو عشرة دولارات للعائلات والشركات، وهو تأثير مضاعف يمكن أن يؤدي في النهاية إلى وتيرة أسرع للنمو الاقتصادي».

سلط الركود القصير للغاية - الذي سببه فيروس كوفيد - الضوء على مدى خطأ هذه النصيحة الاقتصادية. عندما أجبرت عمليات الإغلاق بسبب الفيروس الناس على ترك العمل، كان رد الحكومة هو منح الأسر حافزاً مالياً فورياً، وانتهى الركود في شهرين فقط. استمرّ «الركود الكبير» كما يطلق عليه الأمريكيون، بينما يسميه بقية العالم «الأزمة المالية العالمية» لمدة عام ونصف، ما جعله ثاني أطول ركود تشهده الولايات المتحدة، بعد الكساد الكبير الذي امتدّ ما بين 1929 و1933. إنّ فشلاً نظرياً وعملياً بهذا القدر من الضخامة - يتمثل في وجود نماذج لم تستطع أن تظهر أنّ أكبر حدث اقتصادي كلي خلال قرن من الزمان كان وشيكاً، وعدم الاستعداد لمواجهة أزمة إلى درجة أنّ السياسات التي يدعو إليها الاقتصاديون جعلت التعافي أسوأ - كان سبباً في استفزاز البعض. لكن المشكلة أنّ هذا الانزعاج والنقد تبخّر، فهؤلاء غير قادرين على تصوّر أي طريقة أخرى لبناء الاقتصاد الكلي، تكون مختلفة عن الطريقة التي خذلّتهم. اعتمدوها للتخطيط الاقتصادي والتنبؤ به فشلت فشلاً ذريعاً، من مصلحة من التمسك بها حتّى اليوم؟

■ بتصرّف عن:

Top the from Economics Rebuilding progress in work a—Down

6 معاوني وزراء لضبط الأسعار.. استفاقة متأخرة ومركزية في غير مكانها!



بوابات الحلول مفتوحة شريطة إنهاء السياسات!

لن نغلق بوابات إمكانيات إيجاد الحلول لما تعانيه الأسواق من ثقل سعر يدفع ضريبته المواطنون من جيوبهم، كنتيجة مباشرة لجملة السياسات المتبعة!

فالتسعير ارتباطاً بالتكاليف يدفع للبحث عن ممكنات تخفيض هذه التكاليف، اعتباراً من مستلزمات الإنتاج، وخاصة المشتقات النفطية وحوامل الطاقة، وليس انتهاء بالهوامش الربحية الكبيرة المضافة إلى المستوردات، والتي تبرزها الحكومة نفسها بزيادة العقوبات والحصار!

فبعد أن تم التخلي عن دور الدولة على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج وتركها بغالبيتها للبعض المحظي من كبار أصحاب الأرباح، وبعد أن تم التخلي عن الدعم تبعاً وصولاً إلى إنهائه تقريباً، وبعد التفلو وصولاً إلى هيمنة بعض كبار الحيتان على مقدرات واقتصاد البلاد، مستفيدين من جملة السياسات الليبرالية المحابية لهم والمحافظة على مصالحهم على طول الخط، لا يمكن الحديث عن تسعير مركزي حقيقي، ولا عن رقابة جديّة وفاعلة في الأسواق!

يضاف إلى ذلك واقع الأجور المتدنية لدرجة انعدامها بالمقارنة مع متطلبات المعيشة، والتي عززت عملياً توسيع قاعدة الفساد وبربرتها!

فالضابطات المشار إليها أعلاه بمواجهة كبار الحيتان في البلد تقف عاجزة أمام سطوتها ومغرياتها، لذلك نراها لا تنشط بعملها إلا على الحلقات المستضعفة بالواقع العملي غالباً، وبالتالي لن تتجرّ المطلوب منها!

فالسياسات الليبرالية المطبقة لن تنتج إلا المزيد من الثقل والانفلات، ليس في الأسواق فقط، بل بكل بنية الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وعلى حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني على السواء، وبدون إنهاء هذه السياسات المحققة جملة وتفصيلاً، وتقويض إمكانيات المستفيدين منها من كبار الحيتان الفاسدين والناهبين، لا حلول ممكنة ومرجوة لا من الحكومة ولا من غيرها من القائمين على أمر البلاد والعباد!

واضح لعملها، باستثناء العبارات الفضفاضة كمهام مناطة سلفاً بجهات رسمية عاملة وقائمة!

مراقبة الأسواق بعهددة الجهات الرسمية سلفاً!

أما ما يتعلق بمراقبة الأسواق ومنع الاحتكار التي عهد للجنة المشكلة مسؤوليتها أيضاً، فهي سلفاً مسؤولية بعهددة الكثير من الجهات الحكومية الرسمية، اعتباراً من الضابطة الجمركية والضابطة التموينية إلى ضابطة المحافظة مروراً بضابطة السياحة وليس انتهاء بضابطة الصحة، وغيرها من الجهات التي لها ضابطاتها أيضاً، وبين هذه وتلك القوانين والآليات الناضمة لعمل كل منها بحدود مسؤوليتها وواجباتها، وبإشراف ومتابعة من الجهات الرسمية التابعة لها، أي الوزارات، بالإضافة إلى أجهزة الرقابة المركزية المتمثلة بالجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش!

ولا ندرى ما هي الإضافة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المركزية المشكلة على ما هو موجود سلفاً من مهام وواجبات بعهددة الجهات الرسمية أعلاه بما يخص مراقبة الأسواق ومنع الاحتكار؟!

هدر جهد ووقت!

فالمركزية المستجدة أعلاه، والمسقوفة بمهمة عمل محدودة بشهرين، هي مركزية في غير مكانها، بل وربما تتعارض بعض اقتراحاتها التنفيذية، بحال تم التوصل إلى بعضها، مع قوانين ناضمة لعمل بعض الجهات الرسمية المخولة بهذه المهام، ما يعني خلية النتائج بالواقع العملي، وهدر وقت وجهود 6 معاوني وزراء مع بعض كادراتهم العاملة في وزاراتهم خلال شهرين أيضاً، من أجل إنجاز وتقديم بعض الدراسات والورقيات التي ستقدم في الاجتماعات ليس إلا!

لنصل إلى نتيجة مفادها أن قرار الحكومة بحيثياتها أعلاه، وتشكيل اللجنة المركزية بهذا الشكل، وعلى هذا المستوى الإداري العالي، ما هو إلا لنز الرماد في العيون، بأن الحكومة ما زالت موجودة وتعمل!

خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2023/9/12 ناقش مجلس الوزراء بشكل موسع واقع الأسعار في الأسواق، والإجراءات الواجب اتخاذها لتحديد الأسعار وفق التكلفة الحقيقية لكل منتج مع هامش ربح مقبول، وإنزال العقوبات الرادعة بحق المخالفين!

تم التخلي عن دور الدولة على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج وتركها بغالبيتها للبعض المحظي من كبار أصحاب الأرباح والتخلي عن الدعم تبعاً وصولاً إلى إنهائه تقريباً

الأسواق! بالمقابل يبدو أن الحكومة إلى الآن جاهلة أسباب الارتفاعات السعريّة، وتتجاهل حلولها أيضاً! ومع وضع سقف شهرين لعمل اللجنة يبدو أن النتائج لن تكون مبشرة، وستكون غالباً عبارة عن اجتماعات وورقيات ودراسات لتكرس الواقع القائم ليس إلا!

سحب صلاحية لمركزية موجودة مسبقاً!

من المعلوم أن تسعير غالبية السلع والمواد في الأسواق بمسؤولية وعهددة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مركزياً، ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك مكانياً، بالإضافة إلى مسؤولية بعض الوزارات والجهات العامة الأخرى عن تسعير بعض السلع والمواد الخاصة بها، مثل المحروقات والمشتقات النفطية التي بعهددة وزارة لنفط، وبعض المنتجات من معامل القطاع العام بعهددة وزارة الصناعة، والأدوية بعهددة وزارة الصحة، و..!

فتسعير السلع والمواد المستوردة والمنتجة محلياً فيه مركزية شكلية مرتبطة بالتكاليف المقدمة من قبل المنتجين والمستوردين، والتي بناء عليها تصدر النشرات السعريّة لها، مضافاً إليها هوامش الربح المحددة قانوناً للحلقات التجارية المختلفة.

أما بقية المواد والسلع التي تسعر مكانياً فهي مقتصرة غالباً على اللحوم والخضار والفواكه فقط، ويتم اعتماد سعرها استناداً إلى التكلفة وآليات العرض والطلب في السوق.

فاللجنة المركزية المشكلة من معاوني الوزراء بحسب قرار الحكومة أعلاه لن تقدم أو تؤخر بآليات التسعير المتبعة بالنتيجة، ولن تحل محل المركزية الشكلية المعمول بها، خاصة وأنها محددة العمل بشهرين فقط دون برنامج

سفير علي

توقّف الحكومة عند واقع الأسعار المنفلت في الأسواق يمكن اعتباره استفاقة متأخرة جداً، والحديث عن التكلفة الحقيقية والعقوبات بعد التخلي الرسمي عن الأدوار المناطة بالدولة تبعاً خلال العقود الماضية لمصلحة القطاع الخاص، تحت عناوين الانفتاح التجاري والتحرير السعري والخصخصة المباشرة وغير المباشرة، وغيرها من العناوين التخريبية لجملة السياسات الليبرالية المطبقة، لن تجدي نفعاً إلا بحال استعادة الدولة لمهامها وواجباتها، أما مع الاستمرار بنفس النهج والسياسات فإن الوضع سيبقى على ما هو عليه من الثقل والانفلات المعم!

تفاصيل المركزية المؤقتة غير المجدية!

بحسب الموقع الرسمي للحكومة قرر المجلس تشكيل لجنة مؤلفة من معاوني وزراء «الإدارة المحلية والبيئة- والتجارة الداخلية وحماية المستهلك- والعدل- والمالية- والداخلية- والاقتصاد والتجارة الخارجية»، مهمتها دراسة آلية تسعير المواد والسلع والتكاليف الحقيقية لها، بهدف تحقيق التوازن في الأسواق ومنع الاحتكار وضبط عمل أسواق الهال، وتحديد أسباب ارتفاع الأسعار وإيجاد الحلول المناسبة لها، على أن تقدم اللجنة تقارير دورية خلال مدة عملها المحددة بشهرين إلى مجلس الوزراء، تتناول مدى انعكاس الإجراءات على توافر المواد ومختلف أنواع السلع بأسعار مناسبة!

يبدو من متن القرار الحكومي الذي شكل اللجنة الكبيرة أعلاه، وعلى هذا المستوى الإداري العالي من المركزية، أن الحكومة عازمة فعلاً على فعل إيجابي بما يخص التسعير وعمل

الإمبراطورية المتداعية تستعين بـ «جثث الفضائيين»



«الأمريكيون المؤمنون بالأطباق الفضائية المجهولة UFOs أكثر عدداً من مواطنيهم الذين يعتقدون بنظرية داروين في الاصطفاء الطبيعي»، بحسب استطلاع للرأي عام 2015. وفي أحدث حلقات مسلسل التلاعب بالوعي، لإلهاء الأمريكيين على الأقل، عن التراجع المتسارع لبلادهم كقوة عظمى، تمت في الكونغرس المكسيكي، في 13 أيلول الجاري، استضافة جيم ماوسان، أحد «خبراء» علم زائف يسمى «علم الأطباق الطائرة الغربية Ufology» برفقة «جنتين متحجرتين» مزعومتين «لكائنات فضائية عمرها 1000 عام ولديها 3 أصابع»، ما لقي انتقادات عدد من العلماء الذين رجّحوا بأنها مجرد تماثيل مسروقة من البيرو، صنعتها حضارات شعوب أمريكا اللاتينية من عظام حيوانية وبشرية.

■ د. اسامة دليقان

لا بدّ في البداية من التنويه إلى أنّنا لا ننفي هنا الفرضية العلمية لإمكانية وجود حياة خارج كوكبنا، وحتى احتمال وصول تلك الحياة إلى كائنات عاقلة، لكنّ المنهج المادي الديالكتيكي يطالبنا بالتحقيق العلمي الصارم بعيداً عن الخرافات والمبالغات. ويمكن للقارئ مثلاً مراجعة مقال علمي سابق «العدد 992 من قاسيون 2020/11/16، بعنوان، أجوبة أوبارين عن نشوء الحياة اليوم وفي المستقبل» حول كتاب «نشوء الحياة على الأرض» للعالم السوفييتي ألكسندر أوبارين، المتوفى عام 1980، ونكتفي هنا باقتباس منه «بلا شك يجب أن تنشأ الحياة باعتبارها أحد أشكال حركة المادة، في كلّ مرة تحدث فيها الظروف المناسبة لها في أي مكان في الكون. تظهر الأدلة الفلكية المعاصرة بشكل مقنع أنه حتى الآن في أجزاء مختلفة من مجرتنا، هناك نجوم جديدة وأنظمة كوكبية جديدة. لا شك أنّ عملية تطوّر المادة في العديد من هذه الكواكب تتبع مساراً مشابهاً لما اتبعته على الأرض، وبالتالي يجب أن تكون عملية تطوّر الحياة جارية عليها».

ولكن البحث العلمي بهذا الموضوع شيء، والترويج الأمريكي «الهوليودي» والتوظيف السياسي الإلهائي والتضليلي حول «الأطباق الطائرة» والغرباء الفضائيين شيء آخر تماماً.

ثقافة الخرافات الأمريكية

عام 1997 أظهرت إحصائية لقناة CNN وجريدة Time بأنّ 80% من البالغين في أمريكا يؤمنون برواية «قيام الحكومة باخفاء معرفتها بوجود أشكال من الحياة خارج كوكبنا». وأظهر استطلاع رأي عام 2015 بأنّ 54% من الأمريكيين يؤمنون بوجود «الفضائيين الغرباء»، أو الإيليانز aliens «كائنات فضائية عاقلة»، وأنّ 30% مقتنعون بأنّ «حياة ذكية خارج الأرض قد تواصلت معنا ولكن الحكومة تسوّت على الموضوع». وبحسب مسح لجامعة «تشابمان» في السنة نفسها حول «مخاوف الأمريكيين»، أعرب 42,6% من المستطلعة آراؤهم عن اعتقادهم بأنّ الحكومة تخفي ما تعرفه عن «مصادفة الفضائيين الغرباء».

«المؤامرة» و«نافخو الصفارة»

في كتابها الصادر عام 2019 بعنوان «جمهورية الأكاذيب، نظريات المؤامرة الأمريكية وصعودها المفاجئ إلى السلطة»، تشير الكاتبة أنا ميرلان إلى ظاهرة شائعة

لدى ما تسميها «الثقافات التأمريّة»، تتمكّل بالاهتمام المتحمّس بالفرد الذي «يفضح المؤامرة»، والذي أوجدت اللغة الإنكليزية له مصطلح «نافخ الصفارة» Whistleblower. حيث يظهر فجأة فرد واحد أو مجموعة قليلة «يفضحون الأسرار الخطيرة» التي يفترض أنّ السلطات أو نخب تآثير متأمرة تخفيها عن عامة الناس. ولكن في الحقيقة لا يمكننا استبعاد أنّ يكون هؤلاء «الأبطال» في كثير من الحالات، ليسوا سوى عملاء استخبارات أو ربما مرضى نفسيين تستغلهم السلطات في ترويح وتضخيم ما يحلو لها. واعتباراً من العام 2005 تقريباً، بدأت موجة جديدة من «نظريات المؤامرة» و«نافخي صفارتها» تدور تحديداً حول «الأجسام الطائرة المجهولة» UFOs. ومن القصص المضحكة التي روّجت، لغرض سياسي غالباً، قصة رجل اسمه أندرو باسياغو، ادعى أنّه سافر في سلسلة من «البعثات» إلى كوكب المريخ برفقة باريك أوباما عندما كان شاباً. وفي عام 2014 ظهر شخص آخر يسمّى غودي، ادعى أنّ الجيش الأمريكي اختاره عندما كان طفلاً في المدرسة عام 1986 للمشاركة في برنامج عسكري سرّي، في قاعدة «كارسويل» الجوية في تكساس، فكانوا يأخذونه بسيارة ثم ينزل بالمصعد إلى منشأة سرّية تحت الأرض ليجد 9 إلى 15 طفلاً آخرين بانتظاره. وادّعى بأنّه أدى خدمته العسكرية خارج كوكب الأرض، وبعد عودته قامت الحكومة الأمريكية «بتصغير عمره بألة الزمن» ليعود طفلاً صغيراً من جديد، فيستيقظ في سريره دون أن يلاحظ أهله أي شيء.

ومما يدلّ على رعاية مؤسساتية للخرافات الأمريكية، أنّ «غودي» هذا، ومئات من أصحاب القصص المماثلة، تجري استضافتهم في لقاءات سنوية لمنظمة أمريكية «غير حكومية» NGO، تدعى «شبكة الـ UFO المتبادلة» أو MUFO اختصاراً، تأسست عام 1969 كأقدم منظمة من نوعها في أمريكا، وتزعم أنها مجموعة «للبحث العلمي عن الأجسام الطائرة المجهولة». ومن «نافخي

الصفارة» الآخرين، راندي كرامر، الذي قال إنه جندي سابق في البحرية الأمريكية «المارينز» وقضى خدمته على المريخ لمدة 17 عاماً وعلى سفينة فضاء سرّية لمدة 3 سنوات. وكان أحد أشهر وأقدم «نافخي الصفارة» بشأن الـ UFO هو بوب لازار، الذي زعم أنّه «عالم» مهمته «الهندسة العكسية» لسفن الفضاء التابعة «للمخلوقات الفضائية الغريبة».

يجدر بالذكر أيضاً أنّ الروايات المروّجة أمريكياً بشأن ظواهر فضائية غريبة تعود على الأقلّ إلى زمن الحرب العالمية الثانية، وكان لها دور في «شيطنة» الاتحاد السوفييتي أو ربّما محاولة نسب التقدّم العلمي والعسكري للسوفييت إلى «ذكاء فضائي»، فكثيراً ما مزجت واشنطن بين الخيال الفضائي والإشارات إلى مركبات ومناطيد تجسّس سوفيتية وما شابه. وساهمت حملات العداء للشيوعية قبل وخلال الحرب الباردة في تهيئة «الوعي الاعتقادي» الأمريكي لتقبّل كثير من «نظريات المؤامرة» ولو عبر إبراز قدرة الحكومة الأمريكية واستخباراتها على القيام بأعمال سرّية وحتى «عجائبية». ولعبت دوراً في هذا السياق مثلاً حملات «المكارثة» لملاحقة الشيوعيين، ومشروع «كوينتيلبرو» لمكافحة التجسس بين عامي 1956 و1971، المدار من الـ FBI مراقبة واختراق المنظمات السياسية وخاصة الشيوعية أو المعارضة للحكومة الأمريكية، وخاصة أثناء صعود الحراك الشعبي والسياسي المعارض للغزو الأمريكي لفيتنام. وكان من المستهدفين بالمشروع، الحزب الشيوعي الأمريكي، منظمات نسوية، حركة القوة السوداء ومارتن لوتر كينغ، وحركات من بقايا الهنود الحمر الأصليين وغيرها.

استمرّ هذا النهج الأمريكي وتمّ تطويره بأشكال أحدث تشمل الحرب النفسية وتزوير مستندات ونشر تقارير إعلامية كاذبة (مثل مسرحية «الفضائيين المحنّطين» التي أشرنا إليها في المقدّمة». وسبق ذلك الترويج لشهادة الضابط الطيّار الأمريكي السابق، ريان غريفز، أمام الكونغرس الأمريكي في

تموز الماضي، حول تجربته المزعومة مع الفضائيين «وبالمناسبة حضر غريفز وتكلّم أيضاً في جلسة الكونغرس المكسيكي التي أشرنا إليها في المقدّمة». ويقال بأنّ شبكة «نتفلكس» ستنتج أفلاماً ومسلسلات جديدة قريباً عن الـ Aliens. وكلّ هذا يبدو متناغماً مع إستراتيجية أوسع للتلاعب بالوعي.

انتقاد «السماء» بدلاً من الأرض

في «مقدمة لنقد فلسفة الحق لدى هيغل»، 1844، يلخّص ماركس التحول الفلسفي التقدّمي إلى التأويلات المادّية والعلمية على حساب المثالية والدينية لتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية «يتحول نقد السماء إلى نقد الأرض، ونقد الدين إلى نقد القانون، ونقد اللاهوت إلى نقد السياسة». أمّا وكالة الاستخبارات الأمريكية، فيبدو أنها تحرص على التأثير في عامة الناس لكي ينتهجوا خطأ معاكساً ورجعياً في التفكير، ضمن إستراتيجية الإلهاء بالخرافات وإبعاد أغلبية الناس عن التفكير العلمي بالأساس المادّي والجذري الاقتصادي-السياسي الكامن وراء مشكلاتهم وبالتالي تنظيم صفوفهم لمقاومتها، وخاصة مع التراجع منذ سنوات ويتسارع اليوم بشدّة تجعل السلطات الإمبريالية تستमित لإلهاء الشعوب بالسخافات. ففي موجز الـ CIA على موقعها الرسمي حول رأيها في «الأجسام الطائرة غير المحدّدة» تذكر صياغة خبيثة ترمي إلى استدامة الحيرة والشك، وتعكس نيّة الوكالة مواصلة نشر الخرافات، والتّينيس المتعمّد من أي حلول علمية للمسألة، حيث نقرأ ما يلي، «مثل نظريات المؤامرة حول اغتيال جون ف.

كيندي، فإنّ قضية الـ UFO ربّما لن تنتهي قريباً، مهما فعلت أو قالت وكالة الاستخبارات الأمريكية. إنّ الاعتقاد بأنّنا لسنا وحدنا في الكون جذابٌ بشدّة عاطفيّاً، وغياب الثقة في حكومتنا منتشّر للغاية بحيث يجعل القضية غير قابلة للحلّ بالدراسات العلمية التقليدية ذات التفسيرات والأدلة العقلانية».

تشهد الثقافة

الامريكية انحطاطاً

متسارعاً ومن

تجلياته ترويج

الخرافات وتسطيح

الوعي برعاية

رسمية

مشروع يربط الهند بأوروبا عبر الخليج.. أم مناورة أمريكية جديدة؟



المستقبل للتكامل ولا مجال للإقصاء!

تكمن أهمية «الحزام والطريق» لا بوصفه جسراً يربط الشرق بالغرب فحسب، بل بوصفه شبكة نقل متطورة تربط كل الدول الممتدة من أقصى شرق آسيا إلى غربها، وتربط هذه الكتلة مع إفريقيا، ولا يحتاج المرء للكثير حتى يدرك الإمكانات الكامنة في هذه المنطقة، في قطاعات التجارة البينية والتنمية، وأنها قادرة على أن تتحول إلى سوق كبيرة جداً للاستهلاك، فضلاً عن مزاياها الأخرى، التي يعتبر أبرزها: تشابكها جغرافياً. لكن ما ينبغي الانتباه له، أن «الحزام والطريق» يعتبر المشروع الأبرز في المنطقة، لكنه ليس الوحيد، فدول الشرق تسعى بشكل حثيث لإعادة بناء شبكة الطرق البرية التي جرى تدميرها وتهميشها على حساب الطرق البحرية المهيمن عليها غربياً، فنشهد اليوم إعلانات عن جملة من المشاريع في هذا الخصوص، والتي تتشابك فيها مصالح هذه الدول بشكل كبير، ليكون من غير الوارد أن يجري تقديم أي مشروع بوصفه مشروعاً منعزلاً، فهناك مشاريع حيوية، مثل: «شمال/جنوب» بين روسيا والهند، وهناك مشروع جديد أعلنت عنه تركيا يهدف لربطها بمنطقة الخليج عبر العراق، تحت اسم «طريق التنمية» الذي يمكن أن يكون بداية حقيقياً عن المشروع الأمريكي، وغيرها الكثير من المشاريع التي يجري تقديمها كأداة لتعميق التعاون بدلاً من التوتير.

بنتفيذه، وخصوصاً، أن العقلية الأمريكية ستكون عاملاً معيقاً في تحويل هذه الخطة إلى واقع!

استثمار في الخلافات بدلاً من حلّها!

المشروع أشار الكثير من التحفظات منذ سنوات حتى قبل إعلانه بشكل رسمي، وتعتبر واحدة من أكبر مشاكله أن «إسرائيل» ستكون محطة أساسية في هذا المشروع، ما يعني أن إنجازه يتطلب حل عدد كبير من المشاكل الجوهرية بين الكيان ودول الجوار، هذا بالإضافة إلى أن عدم حل القضية الفلسطينية سيكون تحدياً أساسياً للاستقرار داخل الكيان، وبالتالي عاملاً سلبياً في أي مشروع دولي استراتيجي. وترى واشنطن أن مشروعاً كهذا يمكن أن يكون بمثابة أداة للضغط على عدد من الدول في المنطقة، مما يمكن أن يخلق الكثير من العداوات حتى قبل بدء تنفيذه، مثل: أن تستثمر واشنطن بالخلافات الموجودة بين الصين والهند لدفع الأخيرة لتلعب دوراً خطراً في المنطقة، أو أن تستتعي الولايات المتحدة تركيا بشكل مقصود من هذا المشروع، بالرغم من موقعها الاستراتيجي. في الوقت الذي كانت بكين تعمل وفقاً لآلية مختلفة، تقوم على التكامل بين احتياجات البلدان الممتدة في المنطقة، وحوكت نشاطها الدبلوماسي والسياسي فيها إلى وضع حد للخلافات القائمة بدلاً من تغذيتها.

تحول الإعلان عن مذكرة تفاهم أولية بغرض إنشاء ممر اقتصادي جديد إلى واحد من أبرز المسائل التي رافقت انعقاد قمة مجموعة العشرين مؤخراً، وتحديدًا بعد تعدد تقارير حاولت تقديم الممر بوصفه منافس لمشروع الحزام والطريق الصيني، بل تسوقه بوصفه محاولة أمريكية لسحب الهند إلى المعسكر الغربي مستغلّة المسائل الخلافية بين الصين والهند.

■ علاء ابوزراج

الضخ الإعلامي الكبير حول الموضوع لعب دوراً في تضخيم المسألة، وتصوير المشروع كما لو أنه منجز، في الوقت الذي تبدو فيه الأمور في الواقع أكثر تعقيداً من ذلك، هذا إذا سلمنا بأن مشروعاً كهذا يمكن فعلاً أن يكون منافساً لمشروع الحزام والطريق في حال إنجازه حسب المخطط.

بعض المعلومات المتاحة حتى اللحظة

في أثناء قمة المجموعة التي عقدت في شهر أيلول الجاري في نيودلهي، وقّعت الهند والولايات المتحدة والسعودية والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مذكرة تفاهم لإنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) الذي يهدف حسب الإعلان إلى زيادة التجارة وتوفير موارد الطاقة، وتحسين الربط الرقمي بين الدول المشاركة في إنشائه، أي أن يكون طريقاً حيوياً استراتيجياً يتألف من ممرين منفصلين، ينطلق الأول من ميناء مومباي الهندي، وصولاً إلى ميناء دبي في الإمارات، ثم تربط شبكة من السكك الحديدية بين هذا الميناء الأخير ومنطقة الغويفات الإماراتية، ليمتد الممر الثاني إلى السعودية، ومنها إلى جنوب الأردن، وصولاً إلى «إسرائيل» وتحديداً مدينة حيفا المحتلة على البحر المتوسط، ليتجه بعدها الطريق البحري إلى ميناء بيرايوس اليوناني، الذي يمكن نقل البضائع بعده عبر شبكة طرق برية وجوية إلى باقي أوروبا.

مشروع على الورق!

الحديث المعلن في قمة العشرين أشار بشكل

رسمي، إلى أن الدول الموقعة على هذه الوثيقة ستكون ملزمة بحسب هذا الاتفاق أن تقدّم خطة عمل خلال الشهرين القادمين، تعرض فيها تفاصيل وأجال تنفيذ مشروع كهذا، ويفترض أن تشمل أيضاً دراسة تفصيلية للعقبات المحتملة، أي أن ما جرى إعلانه والتوافق حوله حتى اللحظة لا يحمل أي التزام ملموس بعد، ولا تتعهد أي من الدول الموقعة بموجبه بأي التزامات مالية، أو استثمارات مستقبلية، على الأقل لم يعلن عن شيء في هذا الخصوص. وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار «IMEC» منافساً للحزام والطريق الذي أعلن عنه منذ عقد من الزمن، وأصبح أمراً واقعاً، وترتبط فيه مجموعة من الدول والمشاريع. إذ تقول الأرقام الرسمية: إن «الحزام والطريق» - الرؤية المعاصرة لمشروع طريق الحرير التاريخي - وبالرغم من أنه لا يزال قيد التطوير، يرتبط باتفاقيات بالفعل مع 152 دولة، و32 منظمة دولية، نتج عنها أكثر من 200 وثيقة رسمية بين الصين وهذه الأطراف، ونفذ بموجبه 3 آلاف مشروع تنموي في عدة بلدان، ولعب هذا الطريق دوراً في تحويل الصين إلى الشريك الأساسي لأكثر من 25 دولة، وحققت مبادرة الحزام والطريق نتائج اقتصادية ملموسة، وخلقت وظائف عمل، ورفعت بحسب البنك الدولي الناتج الإجمالي المحلي للدول منخفضة الدخل بنسبة وصلت إلى 3,4%.

أي، إن الحديث عن طريق جديد لا يزال في مرحلة الدراسة، ولا يمكن اعتباره منافساً، وخصوصاً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقدم الذي حققه المشروع الصيني حتى اللحظة، والعقبات التي يمكن أن تواجه المشروع الغربي الجديد في حال البدء

الحديث عن طريق

جديد لا يزال في

مرحلة الدراسة

لا يمكن اعتباره

منافساً وخصوصاً

إذا ما أخذنا بعين

الاعتبار التقدم الذي

حققه المشروع

الصيني حتى اللحظة

جوهر الفكرة التي يقوم عليها المشروع الأمريكي، هي كونه تعبيراً عن المصالح الغربية، ومحاولة جديدة لزعج المنطقة بحالة من المنافسة، ويستثمر بشكل أساسي في الخلافات بين الهند والصين، التي ستتثبت الأيام أن تجاوزها ممكن، وأن العمل على إيجاد حل لها سيكون أكثر فائدة للبشرية من تأجيج الخلافات بين بلدين نوويين يقارب تعداد سكانهما 3 مليارات! التطور المتسارع في الجنوب العالمي سيكفل عزل أي مشروع يرتبط بعقلية الحقبة الماضية، وسيكون الاتجاه العام كفيلاً بتحويل كل ما سوف ينفذ من هذه المشاريع إلى كتلة واحدة تعمل لصالح منطقة واسعة ذات مصالح ومستقبل مشترك.

ما هدف واشنطن من الهجوم الأوكراني المضاد؟



بدأ الهجوم المضاد الأوكراني منذ قرابة أربعة أشهر حتى الآن، وجلّ ما حققه كان جملةً كبيرة من الخسائر المادية والمعنوية والسياسية والاقتصادية للقيادة الأوكرانية والغربيين من خلفها، في حين تقوم موسكو بالتحضير لمواجهة أوسع واشمل مع الغربيين الذين يتمسكون بدفع من واشنطن بخيار التصعيد.

■ يزّن بوهلو

فشل الهجوم المضاد

بات فشل الهجوم المضاد الأوكراني عنواناً رئيسياً ومكرراً خلف ذرائع وحجج مختلفة بالإعلام الغربي نفسه، أو على لسان خبراء وقادة سياسيين غربيين. يحاول القادة السياسيون في الغرب تجنّب الحديث مباشرة قدر الإمكان عن نتائج الهجوم المضاد الأوكراني، إلا أن الوقائع على الأرض لم يعد من الممكن تغطيتها، أو الالتفاف عليها، ليجري دفع محللين سياسيين أو عسكريين من الدرجة الثانية والثالثة إلى الواجهة للحديث عن هذا الفشل، من أواخرهم كان الضابط ماركوس ريزنر من النمسا، الذي اعتبر «كل الأمور تشير إلى أن الهجوم الأوكراني قد توقف [...] عامل الوقت يتغير بشكل غير مؤات بالنسبة لأوكرانيا، بسبب بداية موسم الأمطار وانتشار الوحول بشكل كبير مما يعيق حركة الآليات والمدركات».

أما مجلة «الإيكونوميست» فقد نشرت مقالاً أبدت فيه تشكيكاً بإمكانية نجاح الهجوم الأوكراني خلال الخريف وجاء فيه «العشرات من المسؤولين الغربيين الذين استشارتهم مجلة الإيكونوميست يشككون في حدوث تقدم كبير قبل الشتاء».

كما نشرت صحيفة «فاينانشال تايمز» مقالاً يستند لعدة تصريحات أمريكية، يحمل فشل الهجوم الأوكراني المضاد على القوات المسلحة الأوكرانية بتخليها عن التكتيكات والتقنيات والاستراتيجية الغربية بالصراع المسلح، وجاء فيه «بعض المسؤولين الأمريكيين اشتكوا بشكل خاص لوسائل الإعلام من أن القوات المسلحة الأوكرانية لم تكن قادرة على اتقان التكتيكات العسكرية الحديثة أثناء التدريب، والجمع بين المشاة

الآلية والمدفعية والدفاع الجوي، ولم ترغب في المخاطرة».

وذكرت صحيفة «التلغراف» تقريراً يفيد ب بروز مزاج عام سيئ في أوكرانيا، نتيجة الخسائر الكبيرة في الهجوم الأوكراني المضاد، الذي بدأ في 4 حزيران الماضي.

وتداولت وسائل إعلام غربية تحذير الضابط الأمريكي المتقاعد سكوت ريتز لنظام كييف، بأن انهيار الجيش الأوكراني أمر محتم، ومسألة وقت لا أكثر، قائلاً: «أوكرانيا تعاني من خسائر لا يمكن تعويضها. عاجلاً أم آجلاً سوف تنهار».

وقال أحد المحللين العسكريين الألمان فرانز ستيفان غادي: «العامل الحاسم لن يكون مرتبطاً بالطقس، بحسب ما يعتقد العديد من الخبراء، بل باستنزاف الأفراد واحتياطيات الأسلحة المتوافرة لدى القوات المسلحة الأوكرانية».

وفي تصريحات للرئيس الروسي خلال الجلسة العامة لمندى الشرق الاقتصادي الثامن، المنعقد في مدينة فلاديفوستوك بالشرق الأقصى الروسي، عرض أرقاماً لحجم الخسائر الأوكرانية، وأوضح بوتين: أن أوكرانيا خسرت أكثر من 71 ألف جندي منذ بدء الهجوم المضاد، وأضاف: إنهم خسروا نحو 5 آلاف قطعة من الأسلحة المختلفة، بينها 26 طائرة، وأكثر من 500 دبابة، كان من ضمنها 25 من طراز ليوبارد الألمانية، وأعلنت وزارة الدفاع في السياق ذاته عن تدمير خمس دبابات فرنسية «إيه أم أكس»، وواحدة من 14 دبابة تشالنجر-2 البريطانية، التي تعتبر من أحدث الأسلحة التي تسلمتها أوكرانيا.

وبرغم كل هذه الخسائر لم تستطع القوات الأوكرانية تحقيق أي نتائج ميدانية أو سياسية، واكتفت خلال الأشهر الأربعة الماضية بالسيطرة المؤقتة على بعض القرى،

دون تحقيق اختراق فعلي في أي من خطوط الدفاع الروسية. وبات الجيش الأوكراني بأسوأ مراحل بشرياً ولوجستياً ومعنوية، حيث خسر كافة قواته الرئيسية التي تم تدريبها من قبل الناتو منذ ما قبل بدء المعركة أساساً، ودمرت العديد من قواعده العسكرية الرئيسية، ولم يؤد الدعم الغربي كافة- والمقدم له من مال وسلاح متطور إلى- أي تحسن يذكر، بينما باتت السمة العامة محاولة فرار الأوكرانيين للخارج هرباً من الخدمة العسكرية، في الوقت الذي تجري به تعبئة عامة لا تؤدي لسد الفراغ الحاصل بأحسن أحوالها.

تصعيد أمريكي مستمر

على الرغم من ذلك، يستمر دفع الأوكرانيين نحو المذبحة، عبر التصعيد الأمريكي المتعمد كخيار وحيد، ليجري توريد واستخدام أسلحة محرمة دولياً كالذخائر العنقودية، وبروز تقارير تفيد باستخدام اليورانيوم المنضب بأرض المعركة، كقوة بديلة تعوض عن الخسائر البشرية والمادية، وفي محاولة مستميتة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التصعيد بغض النظر عن حجم الخسائر. وفي هذا السياق قال الرئيس الروسي وضوحاً: «الولايات المتحدة تفعل كل شيء من أجل مصالحها دون أي اعتبارات أخرى. يوفرون القنابل العنقودية وذخائر اليورانيوم المنضب ويضربون بعرض الحائط كل المبادئ»، وفي مناسبة أخرى أشار بوتين إلى أن التقارير القادمة من الميدان تشير إلى أن التكتيكات المتبعة تعطي انطباعاً بأن القيادة الأوكرانية «لا تهتم بشعبها على الإطلاق»، ومع ذلك لم يغير كل ذلك بالميل المتسارع نحو خسارة الأوكرانيين، وهي الحقيقة التي يدركها الغرب، ولا يوجد أي أوهام من أي نوع آخر، ومع ذلك تستمر المعركة.

ساحة معركة واحدة فقط

كانت أوكرانيا حتى اللحظة، الساحة الوحيدة للصراع العسكري المباشر بين الغرب بالوكالة

وروسيا، لكن هذا لا ينفي احتمال انفجار جبهات جديدة، فالتقارير المستمرة القادمة من بولندا تشير إلى تحضيرات مستمرة تجري هناك، مثل: احتمال دخول القوات البولندية للمناطق الأوكرانية، والسيطرة على غرب أوكرانيا. وتشير الأنباء إلى أن واردات الأسلحة إلى وارسو تتزايد باستمرار، كان آخرها اتفاقاً بقيمة 10 مليارات دولار مع واشنطن لتوريد 486 منظومة دفاع من طراز «هايمارس» ويبدأ تسليم الدفعة الأولى منها في 2025.

استعداد روسي لمواجهة أشمل

خلال الفترة السابقة، أعلنت روسيا عن تعبئة عسكرية جديدة تشمل قرابة 700 ألف مقاتل روسي، علماً أن الموجود حالياً داخل أوكرانيا يقدر بـ 400 ألف جندي، وهو رقم يتفق عليه معظم المحللين العسكريين أنه ضخم وأكبر من اللازم أساساً فيما يتعلق بالمواجهة الحالية مع الأوكرانيين.

وبرزت العديد من التقارير التي تشير بأن موسكو تقوم بإنتاج أسلحة وذخائر أكبر بمعدل 7 أضعاف ما يقوم به الغربيون مجتمعين، من ضمنها، مثلاً: إنتاج مليوني قذيفة مدفعية بالعام الواحد و200 دبابة سنوياً، وكل ذلك بقيمة مالية أقل من الإنتاج الغربي الحالي، وبالرغم من العقوبات المفروضة على موسكو.

يتجاوز هذا التحشيد والتحضير الروسي الجانب الأوكراني بدرجة كبيرة جداً، خاصة مع كافة المؤشرات التي تدل على خسارة كييف الحالية، أو النهائية مستقبلاً، ليدل هذا السلوك وضوحاً على أن التحضير يجري استعداداً لمواجهة شاملة مع الغرب مجتمعاً، وضمناً حلف الناتو. وتؤكد الاستراتيجية الروسية على أن موسكو تعلن استعدادها لأي مواجهة عسكرية لا مع أوكرانيا فحسب، بل مع الغرب مجتمعاً. وتأمل روسيا أن تردع هذه الاستعدادات أي محاولات غربية لتصعيد جديد، أو دفع الناتو لمواجهة مباشرة مع روسيا.



العشرات من المسؤولين الذين استشارتهم مجلة الإيكونوميست يشككون في حدوث تقدم كبير قبل الشتاء

السودان لن يحتمل الصراع العسكري الجاري لمدة أطول

تستمر المعارك في السودان، ولا مؤشرات ملموسة على الأرض توحى باقتراب الوصول إلى اتفاق، ويبدو أن الخيارات المتاحة تضيق يوماً بعد يوم، وقد تنخفض احتمالات الوصول إلى اتفاق بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، لكن سلسلة من التطورات قد تغير الإحداثيات على الأرض، وفي المحيط الإقليمي للسودان.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

تدخل المعارك الطاحنة في السودان شهرها السادس، بعد اندلاع مواجهات منذ منتصف شهر نيسان الماضي، بين الجيش و«الدعم السريع» وفي الوقت الذي ظهر الصراع بينهما بوصفه صراعاً على السلطة، تبين أن كلا الطرفين يتمتعان بالفعل بعلاقات واسعة بالخارج، ضمنّت دعماً في تأمين السلاح والذخائر اللازمة، لكن الوضع الميداني لا يبدو أنه يمكن أن يحسم في وقت قريب، لا بل تدل المؤشرات أن معارك كهذه يمكن أن تستمر فترة طويلة من الزمن. لكن السودان في وضعه الحالي لن يكون قادراً على احتمال تبعات هذا الصراع، لا على المستوى السياسي، ولا على المستوى الإنساني، فما هي الاحتمالات الأولية؟

خطر تقسيم جديد يلوح في الأفق!

بعد أن عانى السودان سابقاً من تقسيم انفصل فيه قسمه الجنوبي عن السودان وأصبح دولة مستقلة، يلوح اليوم في الأفق خطر تقسيم جديد، إذ انتقد حميدتي تحركات البرهان الأخيرة، وأعلن تحضيره خطوات بهدف قطع الطريق أمامه، إذ قال: إن قواته ستبدأ «مشاورات لتشكيل سلطة مدنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها إذا ما استمرت محاولات قائد الجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان ادعاء شرعية زائفة»، وهي خطوة رأت فيها مجموعة من القوى السياسية في السودان بمثابة إعلان نوايا تمهد لسيناريو تقسيم جديد، وخصوصاً بعد أن أكد حميدتي

أن «قيام البرهان بتشكيل حكومة يكون مقرها بورتسودان يعني أننا نتجه نحو سيناريوهات حدثت في دول أخرى بوجود طرفين يسيطران على مناطق مختلفة في بلد واحد». لكن رغبة أو عمل أي من الأطراف على سيناريو مشابه لن يكون كافياً لتحقيق ذلك على الأرض، فالسودان يعاني دون شك من حالة شديدة من الضعف والهشاشة في أجهزته السياسية حتى قبل اندلاع المواجهات الأخيرة، لكن الذهاب نحو تقسيم لا يمكن أن يكون شأناً داخلياً، وخصوصاً، أن تطوراً كهذا ستكون له آثار واسعة على كل دول جوار السودان التي من المتفق أن تعقد اجتماعاً جديداً برعاية مصرية، على هامش أعمال الجمعية العامة في نيويورك في شهر أيلول الجاري. لكن الحفاظ على ما تبقى من السودان موحداً سيكون مرهوناً بالوصول إلى أي حل يوقف القتال.

البرهان وجولات خارجية متعددة!

وصل رئيس المجلس السيادي السوداني إلى أوغندا في يوم السبت 16 أيلول الجاري، لتكون الزيارة الخارجية السادسة الذي يجريها البرهان في الأسابيع القليلة الماضية، شملت كلاً من مصر وتركيا وجنوب السودان وإريتريا وقطر ومن المتوقع أن يزور قائد الجيش السوداني السعودية في وقت قريب خلال الأسبوع الجاري. وزيارة أخرى إلى نيويورك على رأس الوفد الذي يمثل السودان في الاجتماعات الـ 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويبدو أن

البرهان يسعى من خلال هذه الجولة إلى بناء شبكة واسعة من العلاقات تسمح له بتسيّد المشهد، إذا ما حصل توافق حول السودان بين مجموعة من القوى المؤثرة، فدول مثل: مصر وتركيا والسعودية والإمارات يمكن تلعب دوراً شبه حاسم في الصراع الجاري حالياً، خصوصاً إذا ما توقفت الإمدادات العسكرية لقوات الدعم السريع، في مقابل التعاون العسكري المعلن والمتنامي بين البرهان ودول مثل مصر وتركيا، إذ كان موضوع الدعم العسكري نقطة أساسية في جدول أعمال البرهان في زيارته لأنقرة، وحصلت قواته على طائرات مسيرة تركية. فيمكن أن يلعب أي توافق محتمل بين القوى المشار إليها سابقاً دوراً في قلب كفة

أحد الأطراف المتصارعة، ويحسم الصراع في الميدان، أملاً في تحقيق حد أدنى من الاستقرار تمهيداً لمرحلة قادمة. يرتبط تعقيد الأزمة السودانية بعدد كبير من العوامل تعود بجذورها إلى كم كبير من المشاكل المتراكمة منذ عقود مضت، لم يشهد السودان خلالها أي استقرار حقيقي، ولم تسع أي من القوى المسيطرة على طرح أي برنامج فعلي للتخفيف من حدة التناقضات القائمة. لكن الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر أو السعودية ودول جوار السودان في ملف كهذا، يمكن أن يسهم في الخروج من المأزق بأقل الخسائر الممكنة، نظراً لأن تطور المواجهات من شأنه أن يشكل خطراً أمنياً حقيقياً على كل هذه الدول.

«الحوثيون» في السعودية... هل تشهد اليمن انفراجة قريبة؟

■ حمزة طحان

أعلن عضو المكتب السياسي لحركة أنصار الله علي القحوم عشية زيارة الوفد للسعودية، أن المواضيع التي سيجري بحثها مع السعوديين «ضمن أولوياتها الملفات الإنسانية وصرف المرتبات وفتح المطارات والموانئ والإفراج عن كافة الأسرى، بالإضافة إلى خروج القوات الأجنبية وإعادة الإعمار، وصولاً إلى الحل السياسي الشامل [...] الزيارة تأتي في إطار استكمال جهود الوساطة العمانية في تحقيق السلام العادل».

ويوم الخميس، وصل وفد وساطة عماني إلى صنعاء للبحث مع الحكومة اليمنية حول مستجدات مفاوضات السلام في البلاد، وفي اليوم نفسه غادر وفد الحوثيين باتجاه المملكة العربية السعودية، معلنين أملهم بـ «تجاوز التحديات»، وهي أول زيارة معلنة يقوم بها الحوثيين للسعودية، وقد رحبت الحكومة اليمنية بهذه التحركات عبر بيان صدر عنها يوم الجمعة، جاء فيه تأكيد «نهجها المنفتح على كافة

تحرك الملف اليمني مجدداً خلال الأسبوع الماضي، حيث زار وفد من جماعة أنصار الله «الحوثيين» السعودية لاستكمال المباحثات في إطار عملية السلام في البلاد، بوساطة عمانية، بعد توجيه دعوة رسمية لهم بذلك من السعوديين، وسط مؤشرات إيجابية عموماً.

المبادرات الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل [...] وبما يضمن إنهاء الانقلاب، واستعادة مؤسسات الدولة، والأمن والاستقرار والتنمية في اليمن». وقد أعلنت السعودية عن توجيهها دعوة للأطراف اليمنية لإجراء مناقشات حول حوار سياسي شامل في اليمن، وعلق على ذلك القيادي في جماعة أنصار الله محمد علي الحوثي «تستمر الحوارات مع السعودية كقائد للحلف وصنعاء الجمهورية وبوساطة عمانية للتوصل إلى حل، في المواضيع التي تتم مناقشتها بالملف الإنساني، والمتمثل بصرف مرتبات الموظفين اليمنيين، وفتح المطارات والموانئ والإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين، وخروج القوات الأجنبية وإعادة الإعمار، وصولاً إلى الحل السياسي الشامل، والتي سبق وأعلنها رئيس الوفد قبل المغادرة إلى الرياض [...] أملنا أن يتم النقاش الجدي لما فيه مصلحة الشعبين وتجاوز التحديات». من جهة، قال مجلس النواب اليمني بضرورة أن يكون الحل السياسي

مبنياً على المرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار، وقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة 2216، حيث قالت هيئة رئاسة المجلس: إن «اليمنيين يرون أن خيارات السلام لن تكون إلا من خلال المرجعيات المتفق عليها، وأن أي حلول تتناقض مع هذه المرجعيات لن تكون مقبولة شعبياً ورسمياً [...]»

الوصول إلى السلام يتطلب نوايا صادقة وعملاً جاداً من أجل استعادة الدولة وحقق دماء الشعب اليمني». تأتي هذه التطورات الجديدة استكمالاً لمبادرة السعودية بإنهاء الأزمة، والتوصل لاتفاق سياسي يشمل وقف إطلاق النار وفتح مطار صنعاء ودفع رواتب الموظفين في البلاد، كما تعكس هذه التحركات من جهة أخرى صدقاً جديداً للتقارب

السعودي الإيراني بعد استئناف العلاقات السياسية والدبلوماسية بينهما. لا يزال من المبكر الحديث عن خريطة حل سياسي شاملة للأزمة، حيث تتجه الجهود حالياً لوقف إطلاق النار والتخفيف من المعاناة الإنسانية داخل البلاد وتأمين ظروف مؤاتية لحوار سياسي ينتج مثل هذه الخطوات النهائية.



مجموعة العشرين والإصلاح العالمي المنشود



من منظور تنبؤي بالمستقبل، فالعوامل الجيوسياسية التي كانت مؤثرة في قمة دلهي لمجموعة العشرين سوف تبقى تشكل المحددات الحاسمة لمستقبل مجموعة العشرين كصيغة لصياغة اتجاهات جديدة في الإستراتيجيات الاقتصادية العالمية. في عالم ممزق، لا يزال هناك الكثير من الأشياء التي لا يمكن قياسها بشكل فوري. من المؤكد أن الدبلوماسية الهندية كانت في حالة تأهب قصوى، ولهذا فمن الطبيعي أن تقوم بالتهليل للقمة في بلادها، ولكن التفاوض على بيان مجموعة العشرين الختامي ليس بالإنجاز الهين في هذه البيئة العالمية شديدة الاستقطاب.

■ ام.كي. بدراكومار
ترجمة: قاسيون

يمكن من وجهة نظر جيو إستراتيجية أن يعزى ما حدث إلى حد كبير إلى حقيقة أن قمة العشرين انعقدت عند نقطة انعطاف في الحرب الأوكرانية، وهو الحدث الذي يشبه قمة جبل الجليد، وهو مظهر من مظاهر التوترات المتصاعدة بين القوى الغربية من جهة، وروسيا ومن معها من جهة أخرى، والتي بدأت في الحقيقة منذ بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة.

جوهر الأمر أن الحرب الباردة انتهت من خلال المفاوضات، لكن العصر الجديد لم يكن راسخاً في أي معاهدة سلام. لقد خلق الفراغ انجرافاً وشذوذات، ولأن الأمن غير قابل للتجزئة بدأت التوترات في الظهور مع قيام حلف الناتو بالتوسع شرقاً إلى أراضي حلف وارسو السابق منذ بداية التسعينيات. بقدر كبير من التبصر حذر جورج كينان، مصمم إستراتيجيات الحرب الباردة، من أن الإدارة الأمريكية في حينه، والتي استغلت «لحظة القطب الواحد» كانت ترتكب خطأ فادحاً، فروسيا ستشعر بالتهديد من توسع حلف الناتو، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي حتماً إلى تعقيد موقف الغرب والعلاقات مع روسيا لفترة طويلة جداً.

وكما كان متوقعاً، في أعقاب تغيير النظام في أوكرانيا بدعم من الغرب في عام 2014، تم تنصيب نظام مناهض لروسيا في كييف وشرع حلف الناتو في تعزيز عسكري في

ذلك البلد، إلى جانب خطة منسقة لإدخاله في نظام التحالف الغربي. يكفي أن نقول إن «الإجماع» الذي تم التوصل إليه في قمة مجموعة العشرين الأخيرة بشأن الحرب في أوكرانيا كان في الواقع لحظة عابرة في الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وروسيا، كما هو متواصل في الأزمة الوجودية التي تواجهها روسيا.

لا يوجد أي دليل على أن الولايات المتحدة مستعدة للتنازل عن شرعية المصالح الدفاعية والأمنية الروسية أو التخلي عن مفاهيمها الخاصة بكونها استثنائية وبشأن هيمنتها العالمية. إذا حدث أي شيء، فإن هناك فترة مضطربة للغاية تنتظرنا. لذا لا ينبغي لنا أن نبالغ في تقدير «الأخبار السعيدة» التي خرجت بها قمة دلهي، وذلك بغض النظر عن مدى استمتاعنا بهذه اللحظة. كان تراجع واشنطن في القمة فيما يتعلق بأوكرانيا بمثابة استجابة إبداعية لجهود الوساطة التي بذلتها دول البريكس الثلاث، جنوب إفريقيا والهند والبرازيل. كما كان أيضاً مدفوعاً بمنطلق مصلحتها الذاتية – إن لم يكن أكثر – لتجنب العزلة عن الجنوب العالمي.

من الواضح أنه في الوقت الذي تمدح فيه روسيا الهند ومودي بكثرة، فالعكس هو المساند في المعسكر الغربي، حيث لم تسر التسوية بشأن أوكرانيا بشكل جيد على الإطلاق. كتبت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية بأن إعلان دلهي قد أشار فقط إلى «الحرب في أوكرانيا»، وهي صيغة رفضها في السابق مؤيدو كييف مثل الولايات المتحدة

وحلفاء الناتو، لأنها تشير ضمناً إلى أن كلا الجانبين منخرطون بالحرب بالقدر ذاته، وكذلك الدعوة إلى «سلام عادل ودائم في أوكرانيا»، فلم يتم الربط هذا الطلب صراحة بأهمية «سلامة أراضي أوكرانيا».

التحدي المتصاعد في الغرب

في الواقع تتصاعد المشاعر العدوانية في الغرب، ولا شك أنه مع دخول الحرب الأوكرانية المرحلة الوحشية التالية، سوف تغلي المشاعر حول احتمال انتصار روسيا. ومرة أخرى ليس هناك من شك في أن الغرب يشعر بالتحدي بسبب الطفرة الهائلة التي حققتها مجموعة البريكس – والأهم من ذلك أن الجاذبية المغرية التي تتمتع بها المجموعة بين البلدان النامية أو ما يسمى «الجنوب العالمي»، تثير أعصاب الغرب. ولا يمكن للغرب أن يأمل أبداً في الدخول إلى خيمة مجموعة بريكس أيضاً. في الوقت ذاته تتحرك مجموعة بريكس بتصميم في اتجاه استبدال النظام التجاري الدولي وفكر الأساس للهيمنة الغربية. إن استخدام الولايات المتحدة للعقوبات كسلاح، والاستيلاء على الاحتياطات الروسية بشكل تعسفي، كان سبباً في خلق حالة من الشكوك في أذهان العديد من الدول.

لقد نسيت الولايات المتحدة في الحقيقة وعدها الرسمي عندما حل الدولار محل الذهب كاحتياطي في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، بأن عملتها ستكون متاحة بحرية لجميع البلدان. اليوم قلبت الولايات المتحدة هذا الوعد رأساً على عقب واستغلت أولوية الدولار لطباعة العملة بقدر ما تريد، والعيش بما يجاوز إمكانياتها. الاتجاه المتصاعد اليوم هو نحو التداول بالعملات المحلية وتجاوز الدولار. من المتوقع أن تعمل مجموعة بريكس على تسريع هذه التحولات، وذلك عاجلاً أم آجلاً. لهذا من المتصور أن تكون هناك مؤامرات غربية لخلق التنافر داخل مجموعة بريكس، ومن المؤكد أن واشنطن ستستمر في اللعب على قلب الهند بشأن الوجود الصيني البارز في الجنوب العالمي. إن التطورات الحالية في إفريقيا، ذات النبرة المناهضة للاستعمار والغرب بشكل واضح،

تهدد بشكل مباشرة بعرقلة استمرار نقل الثروة من تلك القارة الغنية بالموارد إلى الغرب. مع أخذ كل هذه العوامل الجيوسياسية في الاعتبار، فإن مستقبل مجموعة العشرين يكمن في قدرتها على الإصلاح الداخلي. تأسست المجموعة خلال الأزمة المالية في 2007 عندما كانت العولمة لا تزال رائجة، وهي اليوم بالكاد قادرة على البقاء في بيئة عالمية مختلفة إلى حد كبير. أضف إلى ذلك أن «تسييس» مجموعة العشرين من قبل القوى الغربية يقوّض سبب وجود هذه المجموعة. يمر النظام العالمي نفسه بمرحلة انتقالية، ويتعين على مجموعة العشرين أن تتحرك مع الزمن لتجنب التقادم. بادئ ذي بدء، يعجّ تنسيق مجموعة العشرين بالدول الغنية، وأغلبها من الدول التي ليس لديها الكثير لتساهم به في هذه اللحظة التي فقدت فيها مجموعة السبع القدرة على اتخاذ القرار. تجاوزت مجموعة بريكس مجموعة السبع سواء من ناحية الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان. يتطلب الأمر تمثيلاً أعظم لدول الجنوب العالمي من خلال استبدال أدعياء العالم الصناعي بأصحاب كلمة حقيقيين.

في جميع الأحوال يكمن الخطر فيما يخص الجانب الهندي أنه ومع سفر زعماء مجموعة العشرين من الأراضي الهندية، قد تعود دلهي إلى سياساتها الخارجية التي تركز على الصين. إن التزام الهند بقضية الجنوب العالمي لا ينبغي أن يكون عرضياً. قد نتجج الهند بمثل هذه العقيلة في السياسة لبعض الوقت، لكن الجنوب العالمي سوف يرى ويشهد على ذلك، ويستنتج بأن الهند تساعد نفسها فقط في جنوبها لاقتطاع مكان لنفسها على الطاولة العليا للسياسة العالمية. الطريق الوحيد الذي يمكن لجميع دول مجموعة العشرين أن يسيروا به، ومن بينهم الهند، من أجل الحصول على مكانة حقيقية في تقرير السياسة العالمية هي أن تطرح السؤال الصحيح، ليس السؤال ماذا يمكن للجنوب العالمي فعله من أجلها، بل ما الذي يمكنها فعله من أجل الجنوب العالمي.

■ بتصرف عن:

[reform genuine of need in is G20](#)

«الربحية» ماركسياً هي المفسر وطريق الخروج من الأزمات



هل يمكن للهيمنة الإمبريالية أن تستمر من الناحية الموضوعية؟ تحدّث البروفيسور ديك لو Dic Lo في مؤتمر «المبادرة الدولية لتعزيز الاقتصاد السياسي IIPPE» في محاضرة بعنوان «الاقتصاد السياسي لـ [الوضع الطبيعي الجديد] في الصين». طرحت المحاضرة السؤال الجوهرى الذي تتناقله وسائل الإعلام الغربية، هل تباطؤ الاقتصاد في الصين مؤخراً دائم، وهل هو إشارة إلى الزوال الوشيك لها؟ أثبت لو بأن التفسير الكينزي ليس صحيحاً هنا، وأن التفسير الماركسي القائم على تراجع ربحية رأس المال هو السبب في هذه الظاهرة.

الرأسمالية، إلا أن الكثيرين لا يزالون ينكرون ذلك. في الواقع إن أطروحة «ما بعد الكينزية» حول الأزمات المالية لا تزال تسيطر على الكثيرين. إن «فرضية الأمولة» هي أن سبب الأزمات الرأسمالية الحديثة يكمن في «أمولة» ما كان يُعرف بالرأسمالية الصناعية، وقد أدى ذلك إلى تزايد عدم المساواة والأزمات الرأسمالية. بينما في الحقيقة فانخفاض الربحية هي المسبب الرئيسي الذي يدفع رأس المال إلى «الأمولة» للحفاظ على الأرباح. المشكلة في «فرضية الأمولة» إنها تتعامل مع الرأسماليين الصناعيين وكأنهم طبقة منفصلة. إن الادعاء بأن معظم الشركات الكبرى متعددة الجنسيات هي شركات مالية ليس صحيحاً. على مدى السنوات الثلاثين الماضية، انخفضت حصة القطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 51.2% وانخفضت حصة القطاع المالي من الخدمات بنسبة 65.9% في البلدان التي شملتها الدراسة. تقدّم النظرية الماركسية تفسيراً واقعياً لارتفاع أنشطة رأس المال الوهمية خلال الفترة الأخيرة التي اتسمت بضعف الربحية والزيادة في الإفراط في تراكم رأس المال، بينما لا تفعل «فرضية الأمولة» ذلك. تقدّم النظرية الماركسية التفسير من خلال الحفاظ بشكل واقعي على أولوية مجال الإنتاج على التداول، وكذلك فكرة أن الفائدة هي جزء من استخراج فائض القيمة. ورغم أن التوسع السريع في القطاع المالي الذي لوحظ في بعض البلدان قبل أزمة 2008 يشير إلى أن القطاع المالي قد لعب دوراً مهماً في تراجع التصنيع، فهذا الوضع يبدو دورياً عندما يتعلق بإطار زمني أوسع.

بدلاً من البحث عن أزمات مبنية على الكثير من الديون أو التهور المالي أو عدم الاستقرار المالي، لا يزال قانون ماركس للربحية هو التفسير الأكثر إقناعاً للأزمات. وسواء الصين أو غيرها، عليها أن تضعه في الاعتبار عندما تريد إيجاد الحلول.

■ بتصرّف عن:

financialisation and profitability, China

انخفض خلال تلك الفترة يعود في الأساس إلى أن التركيبة العضوية لرأس المال قد ارتفعت بشكل أسرع من الارتفاع في معدل القيمة الزائدة، تماماً كما تنبأ قانون ماركس. انخفضت معدلات الربح على المستوى العالمي الإجمالي، سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. كما وجد البحث بأن الدول الغنيّة لديها معدلات ربح أقل بسبب ارتفاع مخزون رأس المال المرتبط بالنشاط غير المنتج. البحث الآخر الذي تحدّث عن الربحية هو لكارلوس ألبرتو ودوك غارسيا من المكسيك حول معدلات توزيع الربح في كولومبيا. وجد البحث بأن معدلات توزيع الربح بين الصناعات وداخلها في كولومبيا فيها تشتت كبير، وأن نحو 15% من الشركات لم تحقق معدل ربح أعلى من متوسط تكاليف ديونها. إنها شركات «أموات أحياء - زومبي» في الحقيقة.

الجدل والدلائل التجريبية

وجد الباحث باساس Passas من اليونان بأنه وفقاً لأدم سميث، فالعمل الإنتاجي ينتج الربح وينتج فقط سلعاً ملموسة. بالنسبة لماركس الجزء الأول من التعريف - إنتاج الربح - صحيح، في حين أن الجزء الثاني خاطئ. ينتقد ماركس صراحة سميث لأنه خلط تعريف العمل الإنتاجي على أساس القيمة الزائدة مع تعريف يعتمد على السمات المادية للسلعة. الخدم غير منتج لأنه لا يتمّ توظيفهم من قبل رأس المال، وليس لأنهم لا ينتجون أشياء خارجية. القطاعات غير المنتجة هي التي لا تولّد قيمة جديدة بل تحصل على القيمة والقيمة الزائدة من القطاعات التي تقوم بتوليد القيمة. القطاعات غير المنتجة تشمل التمويل والأعمال العقارية والحكومة. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، في الاقتصادات الرأسمالية الناضجة، ترتفع حصة القيمة التي تذهب إلى القطاعات غير المنتجة.

على الرغم من الأدلة المتزايدة على أن قانون الربحية الذي وضعه ماركس صالح من الناحية النظرية والتجريبية، ووثيق الصلة بتفسير الأزمات المنتظمة والمتكررة في ظلّ

فانخفاض الربحية هي المسبب الرئيسي الذي يدفع رأس المال إلى «الأمولة» للحفاظ على الأرباح المشكلة في «فرضية الأمولة» إنها تتعامل مع الرأسماليين الصناعيين وكأنهم طبقة منفصلة

في جميع البلدان. وجدت بأنه في 2017 كانت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين أكثر من ثلاثة أضعاف تلك الموجودة في أي اقتصاد آخر مماثل، حيث بلغ الوسيط في الاقتصادات الأخرى حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي. كانت نسبة رأس المال العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين أعلى بنسبة 30% من اليابان، وكانت نسبة الأسهم العامة في الصين تعادل ضعف نظيرتها في الهند واليابان، وثلاثة أضعاف نظيرتها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. لكن من ناحية أخرى كان حجم القطاع الخاص يتزايد في الصين، وهو الأمر الذي أرى من وجهة نظري بأنه سيشكل خطراً على الاقتصاد الذي تديره الدول في الصين، الأمر الذي ظهر بشكل جلي في أزمة العقارات الأخيرة هناك.

هناك على الأقل ورقتان بحثيتان إضافيتان في المؤتمر تثبتان بأن الأزمات الحالية في الاقتصادات الرأسمالية لها صلتها بنظرية الربحية لدى ماركس. كانت الأولى هي تحليل رائد أجراه توماس روتا من مؤسسة جولدسميث في لندن وريشي كومار من جامعة ماساتشوستس، بعنوان «هل كان ماركس على حق؟». قام الباحثان بتحليل ربحية رأس المال في 43 دولة في الفترة ما بين 2000 و2014 باستخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية للقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

أظهر البحث النسبة المرتفعة من رأس المال الإنتاجي في الصين مقارنة بالدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك النسبة العالية من رأس المال غير المنتج في الولايات المتحدة. ظهر من البحث بأن معدل الربح العالمي الذي

■ مايكل روبرتس
ترجمة: اوديت الحسين

لكن الشيء المهم الآخر الذي أشار إليه «لو» هو أن ربحية القطاع الصناعي الصيني لا تزال مرتفعة، بينما ربحية القطاعات غير المنتجة مثل العقارات وسوق الأسهم هي التي تراجعت. السبب الآخر لتراجع الربحية أن حصة الأجور من القيمة الزائدة قد ارتفعت «على عكس الغرب»، وارتفاع التركيب العضوي لرأس المال وفقاً للنظرية الماركسية. بالنسبة لي يطرح بحث ديك التناقض الرئيسي في اقتصاد الصين الغريب والهجين. إذا انخفضت ربحية رأس المال، فذلك يقلل من نمو الاستثمار والإنتاجية في القطاع الرأسمالي. من الناحية المنطقية، يعني هذا لمن يريد تجنب الأزمة حاجة الصين لتوسيع قطاعها الحكومي لجعل الاقتصاد لا يعتمد بشكل كبير على الربحية، وخاصة في التكنولوجيا والتعليم والإسكان.

في محاضرة أخرى ركّز غيجيغورسز كوياتكوفسكي Grzegorz Kwiatkowski وديفيد لوبيك David Luebeck من مدرسة برلين للاقتصاد على درجة تحكم الدولة الصينية بالشركات داخل الصين. من بين أكبر 100 شركة صينية، هناك 78 شركة مملوكة للدولة. إن هيمنة الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد الصيني هي أكثر بكثير من معظم الدول الأخرى، ما يعكس الدول الفريد الذي تلعبه في نظام الاقتصاد الصيني.

لقد قمت بنفسي من قبل بالتطرق لهذا الموضوع في كتابي «الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين»، وذلك باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي حول حجم القطاع العام

التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني.. مقامرة خاسرة!



تشير كلمة «تطبيع» عادةً في علم السياسة إلى عودة العلاقات السياسية والدبلوماسية إلى وضعها الطبيعي بين بلدين بعد حالة من القطيعة والحرب. وفي علم الاجتماع تشير إلى قبول بعض التصرفات التي كانت تعتبر شاذة وغير مقبولة اجتماعياً وجعل المجتمع يتعاظم معها على أنها طبيعية، أما التطبيع مع الكيان الصهيوني فهو قبول التعامل مع كيان استعماري عنصري، وشرعنته واعتباره «أمراً واقعاً» علينا إيجاد صيغ توافقية للتعاظم معه. وفي هذا السياق يتصور البعض أن كلمة «تطبيع» تقتصر فقط على الجانب السياسي، ولكنها في الحقيقة تتعدى ذلك لتشمل جوانب أخرى فنية وثقافية وتجارية ورياضية وإعلامية.

■ نايا سلام

«فصل الفن عن السياسة»

قد يكون من المفهوم -وغير المبرر- بالطبع- قيام بعض الدول العربية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، إذ أنها ترى -وبعين عمياء- أن مصالحها تتقاطع مع مصلحة الصهيوني، وهذا ينطبق تحديداً على الدول ذات الهوية الغربي، والتي تتأثر بكل هبة هواء تأتي من الغرب لتسير معها وعلى خطاها، على أمل أن تساعدنا الصهيونية والغرب من ورائها في تثبيت أقدامها في المنطقة، وقد يكون مفسراً هرولة بعض رجال الأعمال للتعامل التجاري مع الشركات الإسرائيلية بحثاً عن الربح الأقصى في عالمهم معدوم القيم، ولكن ما الذي يدفع الفئات المصنفة على أنها واعية كالفنانين والمثقفين إلى تطبيع علاقاتهم مع الكيان؟ لعل الإجابة التي سيجيبها هؤلاء ستصل في نهاية المطاف إلى فرضية «فصل الفن عن السياسة» والتي باتت حجة قديمة وغير مقنعة، إلا أنها تنم في الجوهر عن قصر نظر عالي المستوى في الحد الأدنى، وهو ما يضع إشارة استفهام كبيرة حول كلمة «مثقف» و«فنان» و«واع» من جهة وحول المساواة بينهم من جهة أخرى. فالمفروض في الحالة الطبيعية أن يكون الفن انعكاساً للمجتمع ومعبراً عنه ومؤثراً فيه، ولكن ما يحدث في حالات التطبيع التي يقوم بها بعض

الفنانين هو إما شذوذ عن القاعدة، إذ إن المجتمعات -والعربية تحديداً- بفطرتها السليمة تدرك تماماً من هي «إسرائيل» تلك بحكم تجربتها الطويلة المباشرة وغير المباشرة معها، أو أن تشوهاً ما طال وعي تلك المجتمعات تحت تأثير سلطاتها التي تملك أدوات التحكم بالوعي، فجعلتها تتعامل برخاوة مع موضوع التطبيع عموماً والتطبيع الفني والثقافي خصوصاً.

تطبيع الفنانين العرب وغطاء «حسن النوايا»

وفي هذا السياق قام العديد من الفنانين بتطبيع علاقاتهم مع الكيان الصهيوني تحت حجج واهية، فعلى سبيل المثال قامت الفنانة شمس الكويتية بزيارة «إسرائيل» لمقابلة ما قالت عنه أشهر طبيب عربي هناك يقوم بمعالجة القلوب المكسورة بقوة الطاقة، وقد قامت بكل «وقاحة» بتصوير نزولها من المطار، وتصوير صلاتها في قلب المسجد الأقصى وتوجيه تحية للفلسطينيين، بعد أن أطلقت على فلسطين اسم «إسرائيل» في إحدى مقابلاتها التلفزيونية. كذلك قام الفنان محمد رمضان بالنقاط صورة مع فنان «إسرائيلي» في دبي، وقام بتكرار الأمر ذاته مع مجندة في جيش الاحتلال في اليونان، إضافة إلى صور أخرى جمعتها برجال أعمال ولاعبين «إسرائيليين»، وقد جرى تداول هذه الصور تحت

عنوان «الفن دائماً يجمعنا» في محاولة للتشويش على أعمال الكيان المغتصب في الأراضي الفلسطينية وللتغطية على مجازره والتعامل معه على أنه «كيوت» ويجب سماع الموسيقى والفن، ويسعى إلى «السلام». كذلك قامت فرقة «أوتوستراد» الأردنية بعمل مجموعة من المواقف المريبة والتي دعت حركة المقاطعة BDS إلى إعلان بيان لمقاطعتها بعد إحيائها حفلاً في مدينة الناصرة والدخول إلى فلسطين بنأشيرة من كيان الاحتلال، والحجة هنا كانت الحق في التواصل مع الجمهور الفلسطيني، والأمثلة على تطبيع الفنانين والفرق الموسيقية العربية وغير العربية كثيرة، وبغض النظر عن «حسن النوايا» التي يتدّرع بها البعض، والتي لا تبرّر أفعالهم بطبيعة الحال «إذ إن الإفراط في حسن النية هو أول مراتب السذاجة» ولكن الخطير فيها ليس الفعل بحد ذاته بقدر رد الفعل الذي يأتي من الكيان. إذ من المستحيل أن يمر حدث كهذا مرور الكرام من إعلام الاحتلال، فيسارع الأخير للتلهيل والتطويل والتزوير لأخبار كهذه، بوصفها تقدماً جديداً ينجز في إطار عمليات «السلام» و«التعايش». والمضحك المبكي هو أنه في الوقت الذي يقوم به الإعلام «الإسرائيلي» بنشر أخبار حول «السلام» يقوم جنود «إسرائيليون» ومستوطنون بالاعتداء على أطفال ونساء وشبان فلسطينيين! ضمن صورة من أقبح صور النفاق وأكثرها عرياً وعهراً.

التطبيع الثقافي «جعجة بلا طحين»

ما يجعل من حركات التطبيع الثقافي -التي يسعى العدو لبروزها واستعراضها إعلامياً- بلا جدوى حقيقية هما شيان اثنان: الأول هي حركة المقاطعة BDS والتي تسعى إلى كشف كل أنواع عمليات التطبيع

التي تتم مع كيان الاحتلال وتقوم بمناهضتها، وتحيي في الوقت نفسه من يرفض التطبيع من الفنانين وغيرهم، بالإضافة إلى حملات أخرى يقوم بها فلسطينيون ومناصرون للقضية كحملة «افضح مطبّع» وغيرها من الأصوات التي تصدح وتهزّئ وتستنكر أي عمل تطبيعي، والأمر الثاني هو تصرفات الكيان نفسه، والتي تؤكد يوماً بعد يوم وحشيته ولا شرعيته وتضع بذلك المطبّعين معه في مأزق حقيقي يجعلهم في مرمى نيران التاريخ مرة واحدة وإلى الأبد. فما يفعله هؤلاء - وسواء وعوا ذلك أم لم يعوه- هو عملية تزوير للتاريخ، وتعدّ على الهوية، وقبول بأكاذيب باطلة تقدمها الصهيونية للعالم.

مقامرة خاسرة بجميع الأحوال

لعلّه من المفيد في النهاية التذكير بالظرف الحالي الذي يمرّ به كيان الاحتلال من تفكك داخلي، وصراعات إدارة حكم، واحتجاجات أهلية، والتي تنشي باقتراب نهاية «إسرائيل» ككيان، وذلك على لسان مسؤوليها أنفسهم، إذ يقول إسحاق هرتسوغ «كل من يعتقد أننا لم نصل إلى مرحلة الحرب الأهلية، ليس لديه فكرة بأن الهاوية على مسافة قريبة» في إشارة واضحة وضوح الشمس إلى الضعفة الداخلية التي يعيشها الكيان، ولعلّه من المفيد أيضاً في هذا السياق الإضاءة على الخسائر الإسرائيلية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعاني منه الكيان حيث وصلت خسائره إلى حوالي 67 مليون شيكل وفق ما أعلنته حركة المقاطعة، وهذا ما يؤكد أن أي عملية استثمار كانت وأي عملية تطبيع سياسية أم تجارية أم فنية ثقافية ما هي إلا مقامرة خاسرة تضع من يلعبها في صراع حقيقي مع سؤال «الجدوى» إلى جانب وضعه في مزبلة التاريخ بطبيعة الأحوال.



أي عملية استثمار كانت

وأي عملية تطبيع سياسية

أم تجارية أم فنية ثقافية ما هي إلا مقامرة خاسرة تضع من يلعبها في صراع حقيقي مع سؤال «الجدوى»

كلمة منسجمة

«اللامرئيون أبناء اللامرئيين، مالكو اللاشيء، لا يملكون، وإن فكروا بأنهم كذلك. الذين لا يتحدثون لغات، بل لهجات... الذين ليسوا كائنات بشرية، بل موارد بشرية. الذين لا وجوه لهم، بل أيدٍ فقط. الذين لا أسماء لهم، بل أرقام.»

■ حسين خضور

كانت هذه مجرد موجات صوتية خرجت من حنجرة الكاتب إدواردو غالانو «1940 – 2015». ربما تأخذنا كل موجة صوتية، لتخيل صورة مريرة عشنا تفاصيلها في الماضي، أو قد نكون ما زلنا داخل مسنناتها في الوقت الراهن، لكن بدرجات أخف وطأة من ذي قبل، وفي كلتا الحالتين نسعى للانعتاق منها... ففي البدء كانت هناك كلمة واحدة «المشاع»، وصحيح أنها تحمل عناصر إيجابية من أن البشر أحرار – لا يوجد استغلال – لكن في الوقت نفسه تكمن مشكلتها بأنها كلمة بدائية – فوضوية – تضغط على الكائن البشري بطبيعتها التصادفية، فالبشر كانوا جزءاً هشا بالمقارنة مع أجزاء الطبيعة الأخرى، فمن تلك الهشاشة تحولت الكلمة الفوضوية إلى جملة مركبة، بعدما تخطت مراحل مترابطة ومتشابكة، مما جعلها تبدو أنها جملة سحرية ملعونة... زاهرها ساكن نسبياً – جملة اسمية – «المجتمع عبودي»، يتناقض، ويضغط بشدة على باطنها المتحرك بالمطلق – جملة فعلية – «كسر العبيد القيد». انتقلت

الجملة المركبة إلى طور أعقد تغير فيه زاهرها إلى «المجتمع إقطاعي» لكن الباطن – الجوهر – بقي على ما هو عليه... «كسر القنّ القيد».

تابعت الجملة المركبة حركتها على هذا المنوال بهالة هلامية، إلى أن وصلت لطور جديد «المجتمع

رأسمالي»، ولم تفهم طبيعتها المركبة إلا بعدما وضعت مهمة تغييرها إلى جانب تفسيرها، فزاد الصراع أكثر، وأخذت طبقة العمال ضمن تركيبة هذه الجملة، طريقاً لا رجعة فيه، من خلال استمرار وحدتهم، وتطوير تنظيم حركتهم، حتى وصولهم إلى هدفهم الثوري المنشود، بنقلة الجملة المركبة إلى كلمة واحدة، كما كانت، لكن بشكل أعلى من ذي

قبل، بعد أن تزاوح منها كامل خصالها السلبية، ويستفاد من حصيلة عناصرها الإيجابية، ومن بعدها يمكن أن يقال، كانت الكلمة فوضوية بالبدء بالمشاع، وأصبحت كلمة منسجمة تدعى الشيوعية. ومقابل هذا الجانب الأخير النير من حركتها، هناك أيضاً جانب آخر مظلم يدفع به زاهرها بتدمير بنيته بالكامل، حتى تخرج منها كلمة فوضوية تسمى «البربرية».

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



قوات التحرير الشعبية قطاع جنوبي الجولان 1969 متجهين لتنفيذ عملية فدائية



سورية تسترد قطعاً أثرية مهربة إلى الخارج

استردت سورية بالتعاون مع المتحف الوطني في سلطنة عمان قطعاً أثرية تم تهريبها إلى الخارج، حيث عثر عليها في المتحف البريطاني بالمملكة المتحدة.

وعمل المتحف الوطني العماني على تسليم القطع الأثرية من خلال التنسيق مع عدد من الجهات المعنية بالشؤون الأثرية المحلية والدولية، وفي إطار جهود الوساطة التي يتبناها المتحف، ودعمه لجهود حفظ وصون التراث الثقافي السوري المتضرر خلال سنوات الحرب، حيث أجريت مراسم تسليم القطع الأثرية بين المتحف الوطني العماني وسفارة الجمهورية العربية السورية في سلطنة عُمان.

إن مبادرة استرجاع القطع الأثرية السورية إلى موطنها، هي نتاج التعاون الثلاثي بين المتحف الوطني والمديرية العامة للآثار والمتاحف السورية، ومتحف الأرميتاج في روسيا الاتحادية. الجدير بالذكر أن القطع الأثرية المعادة هي "سكاف" حجري، وأجزاء من مبنى أثري مصنوعة من الحجر الصابوني تعود لمنتصف القرن الرابع الميلادي ويعود أصل القطع الأثرية إلى موقع نوى الأثري، في جنوب سورية.



بدء المرحلة الثانية من ترميم واجهة مسرح تدمر الأثري

بدأت المديرية العامة للآثار والمتاحف بالتعاون مع الفيلق الاستكشافي التطوعي الروسي المرحلة الثانية من أعمال مشروع ترميم واجهة مسرح تدمر الأثري المدمرة جراء اعتداءات تنظيم "داعش" الإرهابي.

وتتمثل هذه المرحلة ترميم وإعادة تأهيل واجهة مسرح تدمر الأثري، تتضمن فرز ركام الحجارة المنهارة، والتي تشمل توثيق الوضع الراهن للحجارة وطبقاتها وترقيمها، وإجراء استمارة لكل حجر على حدة بعد استخدام التصوير ثلاثي الأبعاد، ومن ثم إجراء الدراسات والمخططات اللازمة لمعرفة عدد الأحجار المكتملة والناقصة والمتضررة.

وستتم الاستعانة لسد النقص الحاصل من المقالع الحجرية التدمرية، ثم عمل نموذج افتراضي لواجهة المسرح من أجل التحضير للمرحلة الأخيرة في أعمال الترميم، وإعادة واجهة المسرح بشكل كامل.

وسيتم التركيز بشكل دقيق على دراسة الركام للقطع الحجرية المنهارة، وخاصة أنه في ثمانينات القرن الماضي تم استخدام البنتون المسلح في أعمال ترميم واجهة المسرح لاستكمال بعض العناصر المفقودة، بينما الآن سيتم استبدالها بقطع حجرية أساسية لسد النقص الحاصل من المقالع التدمرية القريبة من المدينة التي تم منها بناء المواقع الأثرية بالمدينة في القرن الثاني الميلادي، مؤكداً أن المرحلة الثانية من أعمال الترميم لواجهة المسرح لن تستغرق أكثر من شهر واحد.

ويشارك الجانب الروسي مع الجانب السوري في ترميم وإعادة واجهة المسرح كما كانت سابقاً وهذا مهم جداً ليس للثقافة السورية فقط وإنما للثقافة العالمية.

الدورات الروحية التاريخية.. الفعالية.. العقلانية.. والانتقال الحضاري



من الآراء التي تدعم قضية الانتقال الحضاري تعود لبعض المفكرين من موقع الاشتراكية من الجيل الثالث في الغرب الذي بدأ مبكراً يعيش أمراض الليبرالية الفردانية الاستهلاكية. وتحديدًا منذ الرشوة الكبرى في منتصف القرن الماضي. في هذه المادة سنعرض الخط الحاكم لهذه الآراء وما تحمله من تطور بعد عقود من الإفراط في النمط الفردي ومرضه ضمن إحداثيات المرحلة الراهنة. والخط الحاكم هو ما يمكن أن نسميه «الدورات الروحية التاريخية».

■ د. محمد المعوش

في تفاعل البنيتين الفوقية والتحتية

أحد أعراض الميكانيكية في الماركسية هو الفصل اعتباطي بين مستويات البنية الاجتماعية كبنية واحدة، والعارض الثاني، هو تجميعها وهي في حركة وتدفق دائمين. والفصل بين مستويات البنية نجده في الغرق في الاقتصادية في فهم المجتمع وحركته. فالعامل الاقتصادي، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ليس إلا العامل الأساسي «في نهاية المطاف وفي التحليل النهائي». والعامل الاقتصادي لا يوجد مستقلاً «تحت» باقي المستوى المرتبط بالوعي والعامل الذاتي والفعالية البشرية لأفراد حقيقيين، بل هو حاضر فيها، لا خارجها. والعلاقة بين المستويات هي علاقة داخلية. إذا الترتيب التحتي والفوقي ليس إلا رسماً تخطيطياً، بينما واقعياً يوجد المستويان في لحظة وجود واحدة. ما ينتج عن هذا الترابط، أولاً، علاقة التأثير بين المستويات، وثانياً، ينتج تشاركها في دورات مرحلية حسب خصوصية كل مستوى. واليوم الكل يتبنى تقسيم التاريخ إلى أطوار حسب التشكيلة الاقتصادية القائمة، أو بتقسيم كل طور من أطوار التشكيلة الاقتصادية إلى مراحل، أو بتقسيم كل مرحلة إلى دورات اقتصادية مثلاً. ولكن ما يضغط علينا اليوم هو تعميق فهمنا لأطوار ومراحل ودورات المستوى الفوقي للحياة الروحية ووعي الإنسان. وهذا الفهم هو استكمال وتطوير لقسم من الإنتاج النظري يخبو غالباً في أعراض الاقتصادية والميكانيكية.

الإنسان مركزاً للصراع

الصراع السياسي الطبقي يهدف إلى تحرير الإنسان. لا يهدف لأي شيء آخر مجرد عن الإنسان الواقعي الموجود في الزمان والمكان. وكل ما يدور ضمن هذا الصراع من تنظير وتنظيم وتكتيك وإستراتيجية وغيرها... يخدم هدف تحرير الإنسان. حسناً، هذا بديهي، ولكنه يعني الكثير لناحية توصيف المرحلة وأزمة هيمنة النظام السائد، وبالمقابل «أزمة» المشاريع المواجهة. وهذا الإنسان ليس واحداً في كل الأطوار التاريخية، وليس متماثلاً مع كل انتقال بين طور وطور وبين مرحلة ومرحلة، والأهم من ذلك أنه ليس مطلق التطويع، بل له حدوده القصوى التي لا يمكن القفز عنها دون تغيير في هوية الإنسان ككائن عقلائي فاعل. أليس هذا هو التعريف الأكثر تجريدًا للإنسان كظاهرة تاريخية؟ الإنسان، هو كائن يمثل وعي المادة لنفسها ضمن تطور نشاطها وفعاليتها في الطبيعة والمجتمع. وباقي مظاهر الإنسان تنبع من هذا التوصيف عالي التجريد. وبالتالي، يجب أن تتم دراسة تحولات وتطور الإنسان كفاعل عقلائي واع خلال الأطوار التاريخية وما هي دوراته الكبرى التي يمر بها، فالصراع هو بين هؤلاء

البشر كتعبير شخصي عن الظروف المادية وضرورتها، فالضرورة التاريخية لا تنطق بلسانها الخاص، بل بلسان هؤلاء البشر، لأن الفاعلية والحركة لا توجد دونهم. وهنا نصل إلى عرض آخر هو الصنمية، فالضرورة التاريخية لا توجد كصنمية خارج الإنسان.

التمييز هذا ليس ترفاً

هذا التمييز ليس ترفاً فكرياً اليوم، بل هو ضرورة للتمييز بين النسخ المطروحة لفهم الأزمة الحضارية الراهنة. وبين النسخ المطروحة للحلول والمشاريع النقيضة. فالاعتبار الصنمي المثالي يقول اليوم بأن المستوى الاقتصادي هو فقط ما يجري عليه الصراع، ويجري استبعاد العامل الإنساني من هذا الصراع بمعنى تضمينه كمادة في الأزمة. ولأنه جرى استبعاده كمادة ضمن الأزمة، يجري استبعاده من المشروع الحضاري النقيض. وبشكل أكثر مباشرة يمكن القول، إن إنسان المرحلة يمثل تناقضات النمط الفردي الاستهلاكي ويعبر عن أعراضه. وهذه التناقضات فاعلة ضمن الصراع، وعلى أساسها يجري تحيير طاقات اجتماعية لصالح مشروع التدمير والتفتيت. وأي استبعاد لحل هذه التناقضات الداخلية لهذه المادة البشرية يعني الوقوع في فخ «الاعتراب والصنمية» نفسه من خلال تشبيء الإنسان، وإخراجه من الحركة والتاريخ معاً، فيصير هدف الصراع ليس الإنسان ككائن تاريخي ملموس، بل لأصنام اجتماعية ولمقولات مجردة مفرغة من الإنسان.

تغيب القضية: عن «الصنمية الخاصة»

لا يمكن التفكير بالإنسان دون تتبع التطور الحاصل لمقولة الاعتراب والانقسام الداخلي للإنسان. فهذه المقولة تضغط علينا اليوم بقوة، وما خبئها عن التحليل الظاهر إلا دليل آخر على الصنمية والتشيء. فالإنسان الفاعل التاريخي نفسه، إن لم يضع في حسابه تجاوز أزمته الخاصة، التي هي أزمة النمط الفردي

الاستهلاكي نفسها، يكون هدف صراعه خارج ذاته. ونعتقد أن خبو مقولات الاعتراب عن التحاليل «النقيضة» يعود أحد أسبابه إلى عدم انتباه النخبة التي تخوض الصراع لأزمة الاعتراب لأن هذه النخبة تخوض نشاطاً ولها من الفعالية التاريخية التي تزيد أو تقل حسب عمق الرؤية التي تحملها هذه النخبة. وهذه الفعالية لها تأثير تمويهي لقضية الاعتراب. مثلاً، لنأخذ فرداً ما في حزب سياسي ما، هذا الفرد لديه من دائرة التأثير الاجتماعية وحاضنه «الروحي» إلى هذا الحد أو ذاك. وهناك لحد اليوم، وبمعزل عن تموت ووهن أغلب الأجسام الثورية التقليدية، فإنها لا تزال تحمل زخماً لفعالية تراثية في البنجان الاجتماعي وتمد أعضاءها بمستوى من الشعور بالفعالية ما يسمح بنسب متفاوتة بين الأجسام وموقع كل فرد في هذه الأجسام، يسمح بتحويل هذه الفعالية «الخاصة» «الحزبية، النقابية، جهاز الدولة، فن، ...» إلى صنم يحل عبده هؤلاء الأفراد أزمته. وهكذا يصبح صراعهم مفرغاً من قضية الاعتراب نفسها، فهم خاضعون لها إلى هذا الحد أو ذلك. والكلام طبعاً بالعام. هذا السبب برأينا يفعل فعله في تغيب قضية الاعتراب كقاعدة للتدمير اليوم وحلها يقع في صلب الانتقال الحضاري ومشروعه.

الدورات الروحية التاريخية

من جهة بدأ انقسام الإنسان الداخلي مع الانقسام الطبقي للمجتمع منذ خروج الإنسان من عصر المشاعة الأولى. ومن جهة أخرى، سار هذا الانقسام «وبسببه بشكل أساس» مع تطور لفعالية الإنسان في اكتشاف نفسه وعودته إلى ذاته في كونه غير خاضع للاستغلال وغير منقسم. صراع الانقسام والفعالية شهدا تحولات تاريخية حسب كل طور، وما الصراع الطبقي في كل طور ومراحله إلا تعبير عن تفاعل مساري الانقسام والفعالية. ولهذا يمكن القول، إن الدورة الكبرى التي مرت فيها الحياة الروحية للبشرية هي التي تجد التعبير عنها في انقسام

العمل الذهني-الجسدي، فالأغلبية تعيش عالماً روحياً بنته لها قوة خارجة عنها تعمل لصالحها الخاص. وهذه الدورة الكبرى فيها مراحل محكومة بتطور معادلة انقسام ذهني-جسدي، التي تسير بشكل عام بخط تاريخي للسيطرة على الطبيعة والمجتمع وتوسع حضور الإنسان الفرد في العالم. فكل مرحلة كان يجري فيها توسيع لقدرات الإنسان الفرد ضمن المجتمع من جهة كتعبير عن تطور القوى المنتجة تقنيا وبشرياً، ومن جهة أخرى يتوسع فيها حضور العامل الذهني لدى القوى الخاضعة نتيجة شروط تفرضها كل تشكيلة حيث كانت الليبرالية الفردانية مقدمة تاريخية لحضور الإنسان الفرد فرضها تطور الصراع الطبقي عالمياً «وتحديداً بعد الرشوة الكبرى»، ولكن تم إخصاؤها كما يقول بعض منظري أزمة الإنسان. إذ، وصلت الدورة الكبرى إلى منتهاها المنطقي في يومنا هذا. فالواقع فرض سؤال الإنسان الفرد نفسه عبر تبني النمط الحضاري السائد مقولة حرية الفرد. وهو ومنذ وقت رفعها يحاول تطويعها لصالح نظامه الاستهلاكي-الفردي. ووصل هذا التطويع اليوم إلى حدوده التاريخية فصار تدميرياً لأن عودة الإنسان إلى ذاته تفترض فعاليته الحقيقية «فاعلية صناعة التاريخ» لا صنمية الاستهلاك. هذه الدورة الكبرى هي التعبير المادي عن ذروة مقولات البحث في الوعي وعودة الذات إلى نفسها لدى هيغل التي تتحقق عبر أن يكون وجود الفرد ضرورياً لنفسه ولغيره.

في هذا التفاعل بين مستويات الوجود الاجتماعي، في مسار تحرير الإنسان الملموس لتجاوز الانقسام الداخلي للإنسان، وحل قضية اغترابه، يجب دفع برنامج الانتقال الحضاري إلى هذا المستوى التاريخي، ووضع شروط تنفيذ العملية لتعظيم الفعالية الإنسانية كقاعدة للعقلانية لوجود الإنسان. أليس ضرب الفعالية والعقلانية مركز مشروع البربرية المعممة؟! ولهذا يجب أن تكون صناعتها وتعزيزهما في مركز المشروع الحضاري النقيض.